جَامِعَةُ الزَّاوِية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كُلِّيَّة الآدابِ ـ الزاوية

قِسْمِ اللُّغةِ العَرَبِيَّةِ وآدابها

شُعْبَةُ اللُّغَوِيَّاتِ

أُطْرُوحَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِاسْتِكْمَالِ مُتَطَلَّبَاتِ الحُصُولِ عَلَى الإِجَازَةِ الدَّقِيقَةِ (الدكتوراه)

بعنوان:

"أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكِ
بَيْنَ شَرْحَي أَوْضَحِ المَسَالِك لابْنِ هِشَامِ (ت 761)هـ
والمَكُودِي (ت 807)هـ"
دِراسةٌ نَحْوِيَّةٌ مُوَازِنَةٌ

إِعْدَادُ البَاحِثِ: إِمْحِمْدِ أَحْمَدَ صَالِحِ أَبُوشَبْشُوبَةَ

إِشْرَافُ الأُستاذِ الدَّكْتُورِ: البِشْتِي الطيَّب بِشْنَة

العام الجامعي 2026/2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء من الآية 113.

ألفية ابن مالك
بين شرحي أوضح المسالك لابن هشام(تـ 761هـ) والمكودي (تـ 807هـ) دراسة نحوية موازنة

الملخص:

تعدُّ ألفية ابن مالك (تـ 672هـ) من أبرز المصنفات الجامعة في النحو، ومن أهم المؤلفات وأشهرها، تسابق العلماء إلى شرحها وبيانها ومن أبرز شرّوحها شرح أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري (تـ761هـ) وشرح المكودي (ت 807هـ)، وقد جاءت هذه الأطروحة لتسلط الضوء على هذين الشرحين من خلال دراسة نحوية موازنة بينهما على ألفية ابن مالك، فموضوع هذه الأطروحة يقف محللًا للشرحين، وسابرًا غورهما، حيث انتظم في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوها خاتمة وفهارس، وأمَّا المقدمة فقد بينت فيها مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة له، ومنهجه، وتوزيعه إلى مباحث، فكان الفصل الأول بعنوان: (أصول النحو عند الشارحين)، والفصل الثاني: (مصادر ابن هشام والمكودي في شرح الألفية)، والفصل الثالث بعنوان: (منهج الشارحين من خلال ألفية ابن مالك)، وقد خصصت المبحث الأخير من كل فصل للموازنة بين الشارحين في (الأصول النحوية والمصادر والنقول والمنهج)، وقد خلصت الأطروحة إلى جملة من النتائج التي دونتها في خاتمة البحث من أهمها تأثر الأصول النحوية (السّماع، القياس، الإجماع) عند الشارحين بمؤثرات شرعية كالفقه وأصوله، وقد اتفق الشارحان في مصادرهما ونقلا عن من قبلهما نقلًا متفاوتًا، هذا في مصادر النقل لديهما، وكان ابن هشام يستشهد بالقراءات المتواترة، ويعدُّ أكثر ترجيحًا للآراء وصدور الأحكام النحوية من المكودي، وغيرها من النتائج دونتها في خاتمة البحث.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، ابن هشام، الانصاري، المكودي، شروح الألفية، القواعد النحوية.

الإهداء

إلى روحيّ مَنْ كانا سببًا في وجودي رحمهما الله

شريكة حياتي الزوجة الفاضلة

أبنائي وبناتي

زملائي وأصدقائي

إليهم جميعًا أهدي ثمرة جهدي هذا

الباحث

الشكـر والتقدير

أحني رأسي لعظمة المولى ـ عزّ وجلَّ ـ بخشية وتضرع وأدعوه أن يتمَّ نعمته عليَّ في ظلِّ الظروف التي عانيتُ منها في كتابتي هذا البحث، وأنْ يعوَّضني الله خيرًا في جُهدي الذي بذلته.

وأقف باحترام وإجلال وتقدير، إلى الأستاذ الدكتور الفاضل البشتي الطيب بشنة، الذي كان له الفضل في تعزيز الثقة بنفسي وشجعني بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة، حتى تمكنت من إنجاز هذا العمل.

والشكر أيضًا موصول إلى مَنْ وقف معي وقفة جادة وفتح يديه لمساعدتي وإلى أخي الفاضل الكريم الدكتور: أحمد ضو الميلوسي، الذي طبع وراجع معي جميع فصول هذه الأطروحة، وإلى جميع الزملاء، وإلى كل مَنْ احتجت إليه فلبَّى النداء.

لهم مني أسمى آيات الشكر والاحترام والتقدير أسجلها على ورقة من هذا البحث.

الباحث

المقدِّمة

الحمد لله ربَّ العالمين، علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيد الكونين والثقلين ومَنْ بعثه ربَّه رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الأخيار البررة أجمعين ومَنْ اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد:

فمجال البحث في لغتنا العربية، واسعٌ وعميق، ولا يستطيع أنْ يوفيه أحدٌ حقه كاملًا. وعلم النحو أرقى مستويات علم اللّغة وأنفعها أثرًا، حيث تدرج وارتقى كغيره من العلوم، ثم أخذ ميدانه يتسع عن طريق اهتمام أهل اللغة بتمحيص مسائله ومباحثه، وتدوين هذه المسائل والمباحث في عدة مؤلفات.

ومن أبرز هذه المؤلفات (خلاصة ابن مالك(تـ 672هـ) في علمي النحو والصرف) والمشهورة باسم (الألفية) التي حُظيت بشهرة كبيرة، فاقت أغلب مصادر كتب اللغة القديمة، فقد بلغت من الشهرة والذيوع ما بلغه كتاب سيبويه (تـ 180هـ)، حيث إنَّ لفظ (الكتاب) أُطلق عليه من دون إضافة ولا يراد به إلّا كتاب سيبويه، كذلك (الألفية) إذا أُطلقت من دون إضافة فيراد بها (ألفية ابن مالك).

واهتم العلماء بالألفية اهتمامًا بالغًا، فمنذُ تأليفها وهم يجتهدون في شرحها، والتعليق عليها، وسبر أغوارها، وحفظها، وفهم ما أُشكل منها.

وقد وصل عدد الشروح المتعلقة بالألفية إلى ما يزيد على أربعين شرحًا، مع ما وضع عليها من حواشٍ لها ولشروحها.

ورغبةً مني في دراستها والبحث في بعض شروحها، اخترت موضوعًا لنيل درجة الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) يتعلق بهذه الشروح، حيث وسمته بعنوان **(ألفية ابن مالك بين شرحي أوضح المسالك لابن هشام (تـ 761هـ) والمكودي (تـ 807هـ))**.

أهمية الدراسة:

تكمن فيما يلي:

1 ـ الوقوف على الجهود النحوية لابن هشام والمكودي في شرحيهما للألفية، وإبراز الخصائص في تنوع المناهج النَّحوية.

2 ـ عدم وجود دراسة نحوية موازنة سابقة تناولت هذين الشرحين بالبحث والدراسة.

3 ـ ما تتمتعُ به ألفية ابن مالك من الانتشار والذيوع بين الدارسين وما يُحظى به ابن مالك نفسه من المقدرة على النظم المحكم والاجتهاد في مسائل النحو والصرف واللغة، جعل الألفية تأخذ مكانة فريدة في نفوس الدارسين.

4 ـ معاينة نقاط الاختلاف بين الشارحين وطريقة تناولهما للأصول النحوية والمصادر والنقول ومنهج كلٍّ منهما، وضرورة نقل هذا النص التراثي إلى الأجيال والعمل على تبيُّن الأصول والأدلة والشواهد، وهذا ما عملت على توضيحه في دراستي (لشرحي أوضح المسالك لابن هشام والمكودي) على ألفية ابن مالك.

منهج الدراسة:

نظرًا إلى أنَّ البحث العلمي يتناول بالوصف والدراسة والتحليل والموازنة والتعليق على شرحين من شروح الألفية، لذلك اخترت المنهج والوصفي التحليلي الذي استعنت به على وصف الموضوعات وتحليلها بين الشارحين، مع الوقوف على أوجه الاختلاف مع الناظم أو بينهما، واستنباط المميزات والمآخذ بين الشارحين.

حدود البحث:

أ ـ الحد الموضوعي: الاقتصار على المسائل الخلافية أو على أبواب معينة من بينها (الأصول النحوية، والمصادر والنقول والمنهج).

ب ـ الحد الزمني: العصر الذي عاش فيه الشارحان ابن هشام في القرن الثامن عشر، والمكودي في القرن التاسع عشر.

أسباب اختيار الموضوع:

الرغبة في الجمع بين مدرسة المغاربة ومدرسة المشارقة في التعامل مع متن الألفية، والموازنة بينهما ومعاينة هذا الاختلاف.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على بعض الكتب والبحوث الجامعية الأخرى لم أجد دراسة تناولت الشرحين بشكل مستقل، وإنَّما توجد مجموعة دراسات تناولت كليهما ضمن شُرَّاح آخرين ومن هذه الدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها:

1 ـ الخلاف النحوي بين مناهج شروح الألفية، أطروحة دكتوراه للطالب إبراهيم محمد نجيب، جامعة أم القرى، المملكة السعودية 1999م.

2 ـ استدراكات ابن هشام على ألفية ابن مالك من خلال كتابه (أوضح المسالك) رسالة ماجستير للطالب: محمد نور نجيب محمد، جامعة أم درمان، السودان،2008م.

3 ـ ابن عقيل وابن هشام ومنهجهما في شرح الألفية، رسالة ماجستير للطالب: عبدالباسط الحسن، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 2005م.

4 ـ الموازنة بين شرحي ابن هشام والأشموني (تـ 929هـ) لألفية ابن مالك (تـ761هـ)، أطروحة دكتوراه للطالبة: نورية على المريري، جامعة الزاوية، ليبيا، 2022م.

وقد جاءت خطة البحث في دراستي لهذه الأطروحة(ألفية ابن مالك بين شرحي أوضح المسالك لابن هشام والمكودي مشتملة على:

التمهيدً، وثلاثة فصول وخاتمة وذلك على النحو التالي:

التمهيد:

أولًا ــ مفهوم بالألفية والشروح.

ثانيًا ــ ترجمة ابن مالك (ت 672هـ).

ثالثًا ــ التعريف بالشارحين:

1 ـ ابن هشام.

2 ـ المكودي.

الفصل الأول: أصول النحو عند الشَّارِحَيْنِ (ابن هشام والمكودي)، وقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: السماع عند **الشَّارِحَيْنِ.**

المبحث الثاني: القياس عند **الشَّارِحَيْنِ.**

المبحث الثالث: الإجماع عند **الشَّارِحَيْنِ.**

المبحث الرابع: الموازنة بين الأصول النحوية عند **الشَّارِحَيْنِ.**

الفصل الثاني: مصادر ابن هشام والمكودي في شرحهما لألفية ابن مالك وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر شرح أوضح المسالك لابن هشام ومظاهر النقل عنده.

المبحث الثاني: مصادر شرح المكودي ومظاهر النقل عنده.

المبحث الثالث: الموازنة بين مصادر **الشَّارِحَيْنِ** على ألفية ابن مالك.

الفصل الثالث: منهج الشارحين (ابن هشام والمكودي) من خلال ألفية ابن مالك واشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج ابن هشام في شرحه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

المبحث الثاني: منهج المكودي في شرحه لألفية ابن مالك.

المبحث الثالث: الموازنة بين منهجي الشَّارِحَيْنِ.

تنوَّعت المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها بين قديمة وحديثة، فما يمثل المرحلة المتقدمة كالكتاب لسيبويه (تـ 180 هـ)، والمقتضب للمبرِّد (تـ 285هـ) ومنها ما يمثل المرحلة الوسطى كالإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري (تـ 538هـ) وما يمثل المرحلة المتأخرة كالسيوطي (تـ 911هـ) مع عدد من الشروح على ألفية ابن مالك وفي مقدمتها شرح ابن هشام على ألفية ابن مالك (أوضح المسالك)، وشرح ابن عقيل (تـ 769هـ)، وشرح المكودي، واستعنت في دراستي ببعض المعاجم منها على سبيل المثال لا الحصر: الصحاح للجوهري (تـ 393هـ)، ولسان العرب لابن منظور (تـ711هـ).

وفي هذا المقام أودُّ أنْ أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور: البشتي الطيب بشنة لجهوده المميزة في هذه الأطروحة، ولما قدَّمه وأسداه إليّ من نصائح وتوجيهات علمية مفيدة في حياتي العلمية والعملية، ومتابعته القيمة لمادة البحث، حيث كانت توجيهاته وملاحظاته رافدًا قويًا لهذا البحث.

وأخيرًا أرجو من الله ـ عزّ وجلّ ـ أنْ أكون قد حققت النتيجة التي كنت أصبو إليها، وأنْ تكون الأطروحة قد حققت المراد، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب، وأنّني لا أدّعي الإحاطة، ولا أزعم الكمال، فالكمال لله وحده، وما القصور إلّا من صفات البشر.

وختامًا أسأل الله تعالى التوفيق للجميع، وآخر دعوانا ﴿ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1]

[1] سورة يونس من الآية: 10.

التمهيد_

أولًا_ مفهوم الألفية والشروح:

أ ـ التعريف بالألفية.

ب ـ مفهوم الشروح وأهميتها.

ثانيًا_ ترجمة ابن مالك (تـ 672هـ)

ثالثًا_ التعريف بالشارحين:

(1) ابن هشام (ت 761هـ)

(2) المكودي (ت 807هـ)

أولاً –مفهوم الألفية والشرح:

أ – التعريف بالألفية:

الألفية متن اختصره ابن مالك (ت672هـ) من منظومته الكبرى (الكافية الشافية)، وجعلها في أرجوزة لطيفة جمعت خُلاصة النحو، وأغلب مباحث الصرف في إيجاز محكم، مع الإشارة أحيانًا إلى مذاهب وبيان ما يختاره من آراء[1]، وجاءت هذه الألفية على بحر الرجز، ليسهل حفظها، في ألف بيت، وورد في لسان العرب "الأَلْفُ من العدد معروف، والجمعُ: أُلُفٌ، وأَلَفْ العدد، اجْعَلْهُ أَلفًا"[2] والألفية من أشهر ما أُلِّف في هذا الجانب، وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه التسمية (الأَلْفية)، لم تكن من وحي ابن مالك نفسه، بل سبقه(ابن مُعْطِي ت628هـ) فهو مَنْ وضع هذه التسمية لمنظومته (الألفية)، وقد تأثر به ابن مالك، واستفاد من جهوده، وأكبَّ على ألفيته السابقة قارئًا ومدرِّسًا[3]. وألفية ابن مالك تظم باستثناء المقدمة والخاتمة أبوابًا وفصولًا كثيرة، قامت عليها شروحًا كثيرة، منها شرح ابن الناظم (ت

(1) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد محمد المقري، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1986 م، 2/ 228.

(2) لسان العرب، لابن منظور (ت 711هـ) هو أبو الفضل جمال الدين بن منظور، د .ت، الناشر، دار صادر، بيروت، ط 3، 1990م، مادة، (أ ل ف).

(3) ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لمحمد بن صالح العثيمين (ت 1421هـ)، الناشر، دار ابن الجوزي، (د.ط)، 2013م، ص 665، ومختصر شروح علماء النحو، ابن عقيل والمكودي، والأشموني والخضري والصبَّان، لموسى بن محمد الداعستار، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 1985م، ص 14.

686هـ)، وشرح المرادي (ت749هـ)، وشرح ابن هشام (ت762هـ)، وابن عقيل (ت 769هـ)، والمكودي (ت 807هـ)، والأشموني (ت 929هـ)، وغيرها من الشروح.[1]

وتتميز الألفية بترتيب فصولها وأبوابها، وهو الترتيب المثالي لأبواب النحو، والأكثر ملائمة لدراسته، ويمكن القول إنَّها تمثل رأي ابن مالك النهائي في المسائل النحوية، وقد أخذ بعض النحاة على هذه الألفية عدم تركيزها على (تصريف الأفعال) وتخصيص باب لها يليق بأهميتها في النحو؛ ويمكن الرد على ذلك بأنَّ ابن مالك ربما فعل ذلك اكتفاءً بلاميته الشهيرة المسماة (لامية الأفعال)[2]، من دون التعمق في بحور اللغة بمستوياتها المختلفة ممَّا يثقل الدارسين بالتوسع في تضخيم هذه الألفية من حيث حفظها واستيعاب معانيها.

ومن أشهر الألفيات: حسب الترتيب الزمني:

1 – ألفية ابن معطٍ (ت628هـ)، سمّاها (الدرة الألفية).

2 – ألفية ابن مالك (ت 672هـ)، والمسماة أيضًا (بالخلاصة)، حظيت بعناية علماء اللغة والأدب، الذين انبروا للتعليق عليها، بالشروح والحواشي،

(1) ينظر: كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (ت1067هـ)؟، د.تح، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1992، 1 / 151.

(2) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، عبدالعال سالم مكرم،الناشر، دار الشروق، ط1، 1400هـ، 1980م، ص 114.

وهي متن اختصرها من منظومته الكبرى (الكافية الشافية)[1]

3 ـألفية الأثاري (ت 828هـ) لزين الدين شعبان الأثاري، نافس فيها ابن مالك وسماها (كفاية العلام) لكنها أقل الألفيات أنتشارًا.

4 ـ الألفية في النحوي والخط للسيوطي (ت911هـ) جمع فيها بين ألفية ابن معطٍ، وابن مالك، وسمَّاها (الفريدة) وسمّى شرحها: (المطالع السعيدة).[2]

ب – مفهوم الشروح وأهميتها:

الشروح جمع شرح، والشرح يعني: التوضيح، والتفسير، والبيان، وكشف الغموض، وجاء في (لسان العرب) الشرح: الكشف، يقال: شرح فلان أمره، أي: أوضحه، وشَرَحَ الشيء: يشرحه شرحًا، وشرَّحه: فتحه وبيَّنه، تقول: شرحتُ الغامض إذا فسَّرته[3]، وكل سمين من اللحم ممتد فهو شريحة وشريحٌ، وشَرَحَ الله صدره؛ وسّعه لقبول الحق.[4]

قال تعالى ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾[5]

(1) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، 157/1

(2) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 131/1.

(3) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (ش، ر، ح).

(4) ينظر: الصحاح للجوهري، مادة (ش، ر، ح)، تح، أحمد حسن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م، 406/1.

(5) سورة الأنعام، الآية: 125.

وللشروح أهمية كبيرة في تفسير العلوم وجلاء غموضها، فهي تبصر الدارسين والباحثين لمنهجية الشُرَّاح واتجاههم، في تناول المتون، ومعرفة مواقف العلماء من بعض المسائل اللغوية بين تلك المواقف، وتنمّي مقدرتهم على البحث اللُّغوي، وتوسيع آفاقهم للشروح، وقد أقبل العلماء والباحثون على دراسة هذه المصنفات، وتناولوها بالشرح والتحليل والنقد، ولعلّ من أبرز الشروح على ألفية ابن مالك أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام وشرح المكودي، وهما يعدَّان مجال البحث والدراسة في هذه الأطروحة – إنْ شاء الله – وقد ذكر فيها الشارحان أغلب ما نظمه ابن مالك في ألفيته[1]، فهذا ابن هشام الذي أسهف طالبيه بالتوضيح والترتيب والتفصيل الذي سمّاه(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) وهي من ضمن مصنفات ابن هشام التي سأذكرها لاحقًا[2]، وأيضًا مختصر شرح المكودي الذي كان مسلكه وسطًا بين شروح الألفية على كثرتها[3].

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، في النحو والصرف، ص 665.

(2) ينظر: شرح أوضح المسالك إلى ألفية لبن مالك، لابن هشام (ت 761هـ) تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م، 8/1، 9.

(3) ينظر: شرح المكودي (ت 807هـ) على ألفية ابن مالك، تح: د عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ط 1، شركة أبناء الأنصاري، 2005، ص 3.

ثانيًا ــ ترجمة ابن مالك:

(1) نسبته ومولده: "جمال الدين محمّد بن عبدالله ابن مالك الطّائي الجيّاني"[1] الإمام، العلامة، النحوي، المالكي حين كان بالمغرب، والشافعي حين انتقل إلى المشرق، وُلِدَ بجيان بالأندلس تقريبًا، ونشأ راغبًا في طلب العلوم والفنون فكان كثير المطالعة، وذكر المقري (ت1041هـ)، أنَّ مولده كان سنة (598هـ)[2].

(2) دراسته وشيوخه:

بدأ ابن مالك بحفظ القرآن الكريم كغيره، ثم تلا ذلك بدراسة العلوم الإسلامية، كالفقه، والحديث، وعُلُوم القراءات وعندما غادر الأندلس إلى دمشق، صرف همته إلى دراسة علوم اللغة العربية بتوسُّع، وكان في النحو والتصريف بحرًا، وكثر استشهاده بالقرآن الكريم وآثار العرب، وأخذ العلم على كبار علماء عصره منهم[3]:

_ ابن يعيش (ت 643هـ)، النحوي، الحلبي، له شرح المفصَّل، وأخذ عنه ابن مالك النحو والتصريف.

_ ابن عمرون (ت 649هـ)، الحلبي النَّحْوي، جالسَ ابن مالك، وعنه أخذ النحو.

(1) كشف الظنون، حاجي خليفة، 1/ 151، وتاريخ الأدب العربي، كارل برو كلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، بيروت، ط 3، 1983م، 275/5.

(2) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 228/2.

(3) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت 911هـ) 131/1.

ذكر الصَّفدي (ت746هـ)، أنَّ ابن مالك سمع بدمشق من جماعة العلماء ومن بينهم[1]:

(أ)- ابن صبّاح (ت632هـ)، المخزومي المصري الكاتب، أخذ عنه ابن مالك علم القراءات والنحو.

(ب)- مكرم بن محمد القرشي (ت635هـ)، وعنه أخذ ابن مالك، ولكن المصادر لا تذكر ما الذي أخذه عنه.

(ج)- السّخاوي (ت643هـ)، أبو الحسن محمد بن عبد الصمد السّخاوي، النحوي المقري وأخذ عنه ابن مالك وتأثر به، تأثرًا ملحوظًا في القراءات، ونظم الألغاز النحوية[2].

(3) تلاميذه:

كان ابن مالك إمامًا في دمشق ثم غادرها إلى (حلب)، و(حماة)، فتصدر التدريس فيها، وتتلمذ على يده كثير من الطلبة نتيجة لتنقله بين مدن الشام فمن تلاميذه:

(أ)- ابن الناظم (ت686هـ)، أخذ عن أبيه النحو، وله شرح ألفية (والده) ابن مالك، وشرح كافيته، وشرح لا ميته.

(1) ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (ت746هـ)، طبعة شتو تغارت، سنة 1988م، دار النشر' تح: أحمد الأرناؤوط، دار أحياء التراث، 2000م، 206/1، 207.

(2)ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (ت746هـ)، 1/ 208.

(ب)- ابن النّحاس (ت701هـ)، فقيه دمشقي تتلمذ على يد ابن مالك، وعنه أخذ علم الأصول، والقراءات[1].

(ج)- محب الدين بن جعوان (ت702هـ)، محمد بن عباس الدمشقي الشافعي النحوي، أخذ النحو عن ابن مالك، وأتقن العربية وعَنِي بالحديث[2].

(د)- الشيخ زين الدين بن المنجي (ت595هـ)، تتلمذ عن يد ابن مالك وصار عالمًا بالحديث واللغة[3].

(4)- أهم مؤلفاته:

حظيت مؤلفاته بعناية العلماء، فتناولوها بالشرح والتعليق ومن أهمها:

(أ)- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: كتاب مطبوع موضوعه النحو والصرف، وضعه ابن مالك لتيسير العربية.

(1) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دار المعارف، دمشق، ط1، 1988م،170/1.

(2) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (ت911هـ)، 224/1.

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء لشهر الدين الذهبي (ت748هـ)، مجموعة من المحققين بأشراف: شعيب الأرناؤوط، دار الحديث، القاهرة، 2006م، ط العاشرة، 382/17.

(ب)- الخلاصة المشهورة بالألفية: منظومة في نحو (1000) بيت، وهي تلخيص للكافية الشافية، مطبوعة ومتعددة الشروح، ومن ضمن شروحها، شرحا ابن هشام والمكودي، وغيرهما من الشروح، كشرح ابن الناظم، والمرادي، وابن عقيل.

(ج)- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: كتاب مطبوع ومحقق، به تخريجات جيدة لما أشكل إعرابه في بعض أحاديث من صحيح البخاري، وغير ما ذُكر له من المؤلفات كثيرة في النحو والصرف والقراءات[1].

(د)- الكافية الشافية في النحو والصرف: منظومة تقترب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز، تضم النحو والصرف محققة ومطبوعة.

(5)- منهجه:

يميل ابن مالك إلى التسهيل والتلخيص في عرض قضايا النحو في خلاصته، وكان يعمد إلى مزج النحو بالصرف وباللغة في كثير من مؤلفاته الأخرى وينوِّع بين مصادر الاستشهاد بالقرآن الكريم مع الحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وسار في نظمه على كامل الرجز (مستفعلن) ست مرات، وأرى أنَّ ابن مالك، يميل إلى التجديد في منهج التأليف، حيث يمكن أنْ نلمس هذه السمة بموازنة ومقارنة منهج كتابه (التسهيل) بكتاب

(1) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، 134/1.

سيبويه (ت180هـ)، وكتاب المفصَّل للزمخشري (ت538)، وقد استطاع ابن مالك أنْ يفرض بحسن اختياره الصورة الحالية للنحو العربي، وبخاصة كتاب الألفية الذي صار المنهج التدريسي في جميع الهيئات التعليمية [1].

(6)- وفاته:

تُوُفِي ابن مالك 12 شعبان (ت672هـ)، بدمشق، ودُفِنَ بسفح جبل (قاسيون) بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ[2].

ثانيًا: التعريف بالشَّارِحَيْنِ:

أولًا_ ابن هِشام (ت761هـ):

(1)- نسبته ومولده:

أبو عبدالله محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، وُلِدَ بالقاهرة (705هـ)، وينتهي نسبه إلى الأنصار أبناء (الأوس والخزرج)[3]، وقد ذكروا أصحاب التراجم ابنه، وأحفاده، فمن

(1) ينظر: المصدر السابق، 131/1، وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو 1996م، ص25.

(2)وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو 1996م، 134/1.

(3) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للعقلاني، 305/2، وبغية الوعاة للسيوطي 68/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م،1/ ص8، 9.

أحفاده أحمد بن عبدالله المعروف (بشهاب الدين)، فاق في العربية وكان غاية في الذكاء[1].

(2)- شيوخه:

تلقى ابن هشام، علومه الأولى في القاهرة، فمن شيوخه: الشهاب عبد اللطيف ابن المرحل (ت733هـ) الذي لازمه ابن هشام في القاهرة وأخذ عنه، وكان يطريه ويقدره، قرأ كتاب الأصول لابن السراج (ت316هـ) وبوب شرحه إلى أبواب تشبهه، وأخذ علم الحديث عن ابن جماعة (ت 733هـ) قاضي القضاة في الشام ومصر، وقرأ على الفكهاني (ت 734هـ)، وتفقه للشافعي ثم تحنبل، سمّع على أبي حيان (ت745هـ) ديوان زهير ابن أبي سُلمى، وحضر دروس التاج التبريزي (ت647هـ) [2].

(3)- تلاميذه:

من تلاميذ ابن هشام:

(أ)- ابن الفرات المالكي: عبد الخالق بن الحسن (ت744هـ.)

(1) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي (ت 1089هـ) تح: عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1986م، 362/3.

(2) ينظر: الدرر الكامنة للعسقلاني، 35/3، 93/3، وشرح ابن هشام لأوضح المسالك 9/1.

(ب)- النويري: جمال الدين أبو الفضل محمد بن عبد العزيز النويري (ت786هـ)[1].

(ج)- التباني: جلال بن أحمد بن يوسف، المعروف بالتباني (تـ 794هـ)، أخذ العربية عن ابن هشام.

(د)- محمد بن نصر الله: بدر الدين الدمشقي النحوي، لزم ابن هشام وأخذ عنه العربية، (ت 794هـ).

(هـ)- ابنه محب الدين (ت799هـ)، كان عالمًا بارعًا حتى قيل عنه انحنى من أبيه.

(و)- الدَّجوي: إبراهيم بن محمد بن إسحاق النحوي المصري (ت830هـ)[2].

(4)- أهم مؤلفاته:

كان ابن هشام بارعًا في شرح الألفية، فكان له مباحث دقيقة، واستدراكات عجيبة حيث صنف ابن هشام مؤلفات كثيرة، منها ما هو

(1) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، (ت1250هـ)، تح: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2012م، 401/1.

(2) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي 151/2، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني 402/1.

مطبوع، ومنها المخطوط، كما أشار الزركلي (ت690هـ)، وتعددت مؤلفاته ومصنفاته، أذكر منها:[1]

1- الإعراب عن قواعد الإعراب، مطبوع الأصل وكذلك شرحه.

2- الألغاز: وهو كتاب في مسائل نحوية، طبع في مصر.

3- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، طُبِعَ مرارًا، وشرحه: خالد الأزهري (ت905هـ)

4- قطر الندى وبل الصدى، طبع مرارًا، وله شرح مطبوع أيضًا.

5- الجامع الصغير، والجامع الكبير، والتحصيل والتفصيل، ذكرها السِّيوطي.

6- رسالة في انتصاب (لغة) و(فضلًا) وإعراب (خلاقًا) و(أيضًا) و(هلمَّ جرًّا) ونحو ذلك.

7- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مطبوع مرارًا[2].

8- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وعليه شروح كثيرة.

9- المسائل السفرية في النحو، ذكره السيوطي (ت911هـ).

---

(1) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي 68/2، والأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء للزركلي، خير الدين محمد بن محمود بن فارس الزركلي، الدمشقي، تح: عبد الحسين الفتلي، دار العلم للملايين، ط 15، دمشق، 2002م، 147/4.

(2) ينظر: الأعلام للزركلي 146/4.

10- موقِدُ الأذهان وموقظ الوسنان، تعرض فيه لمسائل نحوية.

11- شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية، ويوجد بمكتبة (ليدن)، وغيرها من الرسائل والمخطوطات والمؤلفات[1].

(5)- منهجه:

يستخدم ابن هشام أسلوب سهل لتبسيط القواعد النحوية، وما يميِّز منهجه الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، حيث قسَّم موضوعات النحو إلى أبواب، فبدأ بالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات، والتزم هذا الترتيب بهذا الشرح (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، وكذلك في شرحه: (شرح قطر الندى وبل الصدى)، و(شرح شذور الذهب)، وقسَّم شرح (مغني اللبيب) إلى قسمين، وقد اتخذ المنهج التعليمي في عرض موضوعات شرحه[2].

(5)- وفاته:

تُوُفِي ابن هشام(ت761هـ)، ودُفِنَ بعد صلاة الجمعة خارج باب النصر، بالقاهرة[3].

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1/11،10، 12، وبغية الوعاة للسيوطي 69/2.

(2) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تح: عرفات مطرجي، الجامعة اللبنانية، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998م، ص 28، 322، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تصنيف ابن هشام الإنصاري (ت761هـ)، بمؤازرة الدكتور وفاء الباني، والدكتور ربيع الجوني، دار الجبل، بيروت، (د. ت)، ص 176، 233.

(3) ينظر: شرح أوضح المسالك 12/1، والأعلام للزركلي 147/4.

ثانيًا_ المكّودي (ت807هـ):

(1)- نسبته ومولده:

"أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكّودي الفاسي الدار"[1] الفقيه المالكي، نحويّ، صرفي، ينسب إلى قبيلة مكود، وهي أحدى قبائل هوازة، مستقرّهم ما بين فارس وتازه، وبيت المكودي بتخفيف الكاف عند بعضهم، وتشديدها عند بعضهم الآخر[2]، بيت فقه وكتابة، وهو من بيوتات فاس المشهورة بالفصَّل والعلم والصلاح[3]، ولبيت المكودي زقاق بفاس، يقال له عقبة المكودي، وهي العقبة التي تسمى الآن المدارج بين سوق الرصيف، وقد هُدِّمت تلك الدار وبني في مكانها جامع الرّصيف[4].

(2)- شيوخه:

أخذ المكودي عُلُومه: عامة، وعُلُوم العربية خاصة، ولم أقف إلَّا على شيخين هما:

---

(1) معجم المطبوعات العربية والمعربة، تأليف: يوسف إليان سركيس (ت1351هـ): (أديب وكاتب من أهل دمشق، أنتقل إلى بيروت واستوطن بها)، دار الثقافة، مصر، 1993م، 1786/2، وينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر مخلوف (ت1360هـ)، دار الكتاب العربي، مكتبة الجامعة، تح: علي عمر، المطبعة السلفية، بيروت، لبنان، ص249.

(2) ينظر: شرح المكود على ألفية ابن مالك، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، أبناء الأنصاري، 2005م، ص 3.

(3) ينظر: بغية الوعاة 83/2، والكُنى والألقاب،عباس القمي (ت1359هـ)، (وفي كتابه ترجمة أكثر علماء السنة والشيعة وعدد من الشعراء والأدباء)، مؤسسة الوفاء، بيروت، صيدا، 1983م، 206/3.

(4) ينظر: درة الحجال في أسماء الرجال، أبو العباس أحمد الشهير بابن القاضي (ت1025هـ)، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط 1، 1971م، 241/2، وشجرة النور الزكية، ص 249.

(أ)- أبو محمد عبدالله الوانغيلي (ت779هـ)، مفتي فأس، وعالمها، الفقيه الأصولي، تتلمذ عنه المكودي، وأخذ عنه الفقه وعُلُوم الأصول[1].

(ب)- محمد بن علي بن حياتيّ الغرناطي الأندلسي (ت781هـ)، أول من أدخل شرح المرادي (ت749هـ) على ألفية ابن مالك لفاس بالمغرب وتأثر به المكودي وأخذ عنه، يقال إنَّ الألفية اشتهرت على يد شيخه محمد بن علي بن حياتيّ الغرناطي، والأغلب أنَّ المكودي هو من أرشد الناس إليها وتولّى تدريسها وقراءتها، كما ذكرت أغلب المصادر[2].

(3)- تلاميذه:

تتلمذ على يده جلّة أهل العلم من طلبة منهم عدد كبير من العلماء الأفذاذ من أبرزهم:

(أ)- أبو زيد عبد الرحمن بن يوسف المعروف بالجادري (ت818هـ)، روى عن المكودي، وأخذ عنه الأدب واللغة والدين[3].

(ب)- أبو عبد الله محمد بن أحمد الخطيب بن مرزوق المتوفى سنة(ت842هـ)، أخذ عن المكودي علوم العربية، وأثنى عليه المكودى علمًا وأدبًا ودينًا[4].

(1) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص 249.

(2) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي، ط 1، منشورات جامعة الكويت،1999م، 24/1، وينظر: الدرر الكامنة لأبي حجر العسقلاني 96/4.

(3) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص 171.

(4) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد التنبكتي، ط 1، مطبعة السعادة، القاهرة، د ت، ص 168، 169، وشجرة النور الزكية، ص 249.

(ج)- الـوزير: أبـو زيـد عبـد الـرحمن أبـو العبـاس القبـائلي (ت842هـ)، شاعر، نبغ في الأدب، لازم المكودي وأخذ عنه علمه[1].

(4)- أهم مؤلفاته:

من أبرزها ما ذكرها السيوطي[2]:

(أ)- البسط والتعريف في علم التصريف: وهي منظومة في علم التصريف في نحو أربعمائة بيت.

(ب)- تقييد في أصل لفظ الزرافة: لا تزال مخطوطة وفيها يرد المكودي عن استفسارات على لفظ الزرافة ولغاتها.

(ج)- شرح ألفية ابن مالك للمكودي: وله شرحٍ، كبير لم يصل إلينا، وشرحه الصغير بين أيدينا وفيه نسخ مطبوعة[3].

(د)- شرح على مقصورة ابن مالك في (المقصور والممدود)، وهو عبارة على نظم قصيدة في المقصور والممدود لابن مالك، قام المكودي بشرحها، ولم يتم العثور عليها، وقد تكون من ضمن مؤلفاته التي فقدت[4].

(1) ينظر: الأدب المغربي، لمحمد بن تاويت، ومحمد الصادق عفيفي، ط 1، دار الكتاب، لبنان، 1960م، ص 276، 277.

(2) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي83/2.

(3) ينظر: توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تح: السنيوي، دار الغرب الإسلامي، طبعة 1983م، ص 115، وينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د ت، 97/4.

(4) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي 83/2.

(5)- منهجه:

كان مغايراً لنهج من سبقوه من النحاة في بعض المسائل، كصاحب الألفية (سيبويه) وشراح الألفية أمثال المرادي (تـ 749هـ)، وابن هشام (761هـ)، وشرح ابن عقيل وغيره، حيث وافقهم في أخرى، وعمد إلى التجديد في منهجه التأليفي، بعيدًا على الأطناب الممل، والاختصار المخل، ذاكرًا نظم ألفية بن مالك مستشهدًا بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ وأمثالٍ، وكان يناقش كثيرًا من المذاهب والأقوال لكل ما يقوم بشرحه.

(6)- وفاته: تُوُفِي المكودي كما تجمع المصادر في 11 من شعبان 807هـ، ودُفِنَ بحومة الأصداع، داخل مدينة فاس[1].

(1) ينظر: جذوة الاقتباس في من حلّ من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن محمد المعروف بابن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة، الرباط 1974م، 403/2، ودرة الجمال 84/3.

الفصل الأوَّل

أصول النحو عند الشَّارِحَيْنِ (ابن هِشَام والمَكُودِي)

توطئة:

المبحث الأوَّل – السَّماع.

المبحث الثَّاني – القِياس.

المبحث الثَّالث – الإجماع.

المبحث الرابع – الموازنة بين أصول النحو عند الشَّارِحَيْنِ.

توطئة:

إنَّ الأصول تعني القاعدة العامة، فأصل الإعراب للأسماء، والفعل المضارع أُعرِبَ لمضارعته الاسم، وأصول الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر[1].

وبعلم أصول النحو تبين موضوع هذا العلم، وهو الأدلة النحوية؛ التي تُعدُّ موضوع علم أصول النحو، ذُكِرتْ عند ابن جِنَّي(ت392) هـ في ثلاثة أصول هي: النقل، والقياس، والإجماع وحصرها الأنباري (ت 577هـ)[2]، في ثلاثة أصول أيضًا هي: النقل، والقياس، واستصحاب الحال، وقد جمع السيوطي (ت911) هـ بينهما، وجاء بأربعة أدلة هي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال، وهذه المعتمدة عنده وعند أكثر العلماء[3].

وقد أعاد الدكتور إبراهيم أرفيدة ترتيبها، فكانت: النقل(السماع)، والقياس، والإجماع[4].

(1) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج(ت316) هـ تح د عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، 136/2.

(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 592/1.

(3) ينظر: الاقتراح للسيوطي، تح: طه عبد الرؤوف سعد من علماءالأزهر، مكتبة الصفاء، القاهرة، ط 1، 1999م، ص 35.

(4) ينظر: النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، دار الجماهيرية، ط 3، 1993م، 90/1.

وأصول النحو على المستوى الدلالي: حسب ما ذكر صاحب طبقات الشعراء، كانت موجودة قبل ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117) هـ، وهو أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل، وكان أكثر تجريدًا للقياس، ويعدُّ كتاب سيبويه (ت 180)هـ أول كتاب وصل إلينا بشواهد كثيرة معتمدة على السّماع، واستعمال القياس، وفي كل الكتب التي تلته إلى كتاب أصول النحو لا بن السراج (ت 316)هـ[1].

وجاء في مفهوم أصول النحو أنَّ (الأصل) لغةً: أساس الشيء، وأسفل كل شيء، واستأصله: قلعه من أصله[2].

وتوسعوا في المعنى فأطلقه على ما يبنى عليه غيره، وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى الراجح بالنسبة إلى المرجوح، ويجمع على أصول[3].

(1) ينظر: طبقات الشعراء لا بن سلام (ت231)هـ تح: طه أحمد إبراهيم، بيروت، دار الكتب 1982، ص30، ولمع الأدلة، لابن الأنباري (ت 577هـ)، تح: أحمد عبد الباسط، دار السلام، ط 1، (د. ت)، بيروت، 1986م، ص 133، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين للأنباري، (ت 577هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003م، 592/1، أخبار النحويين للسيرافي (ت 368هـ)، تح: طه محمد، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الثقافة، القاهرة، ط 1، 1995م، ص 27، 28.

(2) ينظر: لسان العرب لا بن منظور، بتصرف، مادة (أ، ص ، ل).

(3) ينظر: الكليات، معجم المصطلحات لأبي البقاء الكفوي(ت 1094هـ)، تح: عدنان درويش، وزارة الثقافة، دمشق، ط 2، 1982م، 189/1.

والأصول اصطلاحًا: قواعد النحو وقوانينه، وهي ملازمة لنشأة النحو، وعلم أصول النحو: هو تطور المعنى اللغوي واتساعه، وانتقال من المحسوسات، إلى المعاني، ومِنْ المُحْدَثِين مَنْ وضَّح علم أصول النحو، قال الدكتور إبراهيم رفيدة: "حيث قال بعضهم: ما يبنى عليه غيره، وقال بعضهم: المحتاج إليه، وقال ثالث: ما يستند تحقيق الشيء إليه..."[1].

وفيما يلي دراسة لأصول النحو عند الشَّارِحَيْنِ: (ابن هشام والمكودي)

(1) النحو وكتب التفسير 189/1، وعلم أصول النحو العربي، تأليف الدكتور: علي بلقاسم عون، ط 1، دار الوليد، طرابلس ليبيا، 2012 م، ص20 21.

المبحث الأوَّل

السَّماع عند الشَّارِحَيْنِ:

أولًا – السَّماع عند ابن هِشام (ت 761)هـ.

ثانيًا – السَّماع عند المَكُودِي (ت 807)هـ.

أولًا – السّماع عند ابن هشام:

والسَّماع عنده هو ما نقل على العرب الفصحاء نقلًا صحيحًا، من غير قياس ويعدُ أصلًا يحتج به.

ـــ في باب الحروف (حروف الجر) ذكر ابن هشام أنَّ (متى) في لغة هُذيل ترد بمعنى حرف الجر (مِنْ) الابتدائية، وسُمِعَ من بعضِهم: (أَخْرجَهَا مَتَى كُمّهِ)، أي: مِنْ كُمَّهِ.

وقال الشاعر:

شَرِبْنَ بِماءِ البحْرِ ثمَّ تَرَفعَتْ

متى لُجَجٍ خُضُرٍ لَهُنَّ نَئيجُ[1]

فمتى هنا ظرفية جاره، وما بعدها اسم مجرور، وإعراب نئيج: مبتدأ مؤخر، وقيل متى بمعنى، (مِنْ).

والشاهد في البيت قول الشاعر(متى لُجَجٍ)، فكلمة (لُجَجٍ) اسم مجرور، واستدلّ ابن هشام على مجيئها بدليل السّماع، وقال: "هذا باب حروف الجر... ثلاثة شاذة في عمل حروف الجر: أحدها: (متى) في لغة هذيل... والثاني: (لعلّ) في لغة عقيل، ... والثالث: (كي) وإنَّما تجرّ ثلاثة: أحدها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: (كيمَهْ)،

(1) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي في وصفه سحابًا، ينظر: خزانة الأدب 97/7، وأوضح المسالك 5/3، ينظر: خزانة الأدب للبغدادي (ت 1093هـ)، تح: إمحمد نبيل طريفي، وأميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1998م، 97/7.

والأكثر أنْ يقولوا (لِمَهْ.)... الثاني: (ما) المصدرية وصلتها... والثالث: (أنْ) المصدرية وصلتها، نحو: (جئت كيْ يُكْرِمَنِي).... تقدر(كي) مصدرية، فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها: نحو: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[1]"[2].

والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يرى أنّه لا ناصب للمضارع سوى (أنْ) المصدرية ظاهرة أو مقدَّرة، والأخفش الأوسط (ت 215)هـ يرى أنَّ (كيْ) لا تكون إلّا حرف جر دليلًا على التعليل مثل(اللام)، والناصب للمضارع بعدها(أنْ) المصدرية ظاهرة أو مضمرة، وجمهور الكوفيين يرون أنْ (كيْ) لا تكون إلّا حرفًا مصدريًا وأنْ لم يذكر فعل مضارع بعدها، نحو: (كيمه) فهو مقدر بعدها منصوبًا بها، والتقدير: كي تفعل ماذا؟[3]

ـ وفي (ما) الكافة عن العمل، في (ليت) عندما تتصل بها (ما)، يجوز إعمالها وإهمالها أي جواز الوجهين، وسيبويه ت (180هـ)، حسب ما ورد في أوضح المسالك ومغني اللبيب أوجب الإعمال بإلحاق (ما) بالأداة (ليت)، ولا يعدُّ (ما) المتصلة (بليت) كافة بل يرى أنَّ (ما) اسم مبني على السكون في محل نصب اسم (ليت)،[4] ففي قول الشاعر:

---

(1) سورة الحديد، من الآية 23.

(2) أوضح المسالك لا بن هشام 3/ 3، 4، 11، 12.

(3) ينظر: أوضح المسالك 3/ 13، 133/4، وشرح بن عقيل 8/2 .

(4) ينظر: أوضح المسالك 1/ 304، وينظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي، (ت1230هـ)، دار السلام، ط 1، الأسكندرية، مصر، 2005م، 1/ 621.

قَالَتْ أَلا لَيْتَما هَذَا الحَمَامُ لنَا

إلى حمامَتِنَا أو نصفَهُ فَقَدِ[1]

والشاهد **(لَيْتَما هَذَا)**، حيث يعرب (هذا) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، و(الحمامُ) بدل منه أو نعت مرفوع، وفي هذا الحال (ما) كافة عاملة، وكفت (ليت) عن عملها.

أمَّا إذا نصبت (الحمامَ) فـ(ما) زائدة، وما بعدها اسم (ليتَ)[2].

ونقل ابن هشام مراتب متعددة منها، مطّرد، غالب، كثير، قليل، ونادر، وبين أنَّ العرب يستعلمون غالبًا، وكثيرًا، ونادرًا، وقليلًا، ومطّردًا، وذكر في شرحه أنَّ الثلاثة قليل، والواحد نادرًا، فاعلم بهذه المراتب ما يقال فيه ذلك[3].

وجاء في (الاقتراح) للسيوطي (ت911)هـ، توضيح المطَّرد والشاذ، فالمطرد في كلام العرب هو التتابع والاستمرار، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه، والشاذ المتفرد والمتفرّد، وأوضح السيوطي أنَّ المسموع ينقسم إلى مطّرد وشاذ[4].

---

(1) ديوان النابغة، البيت من البسيط، للنابغة الذبياني: زياد بن معاوية، أبو أمامه، ولقب بالنابغة لنبوغه في الشعر (ت 18هـ)، تح: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 5، 2004م، ص 35.

(2) ينظر: أوضح المسالك 1/ 305.

(3) ينظر: المصدر السابق 1/ 307، 4/ 328.

(4) ينظر: الاقتراح للسيوطي تح، أحمد محمد قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1967م، ص 59، 61.

وتوجد مصادر مسموعة يكثر استعمالها في المفعول المطلق كقولهم: حمدًا وشكرًا، لا كفرًا، وصبرًا لا جزعًا، وعند ظهور أمر مدهش: عجبًا، ولا أفعله ولا كيدًا ولا همًا[1].

ونجد في أوضح المسالك، أنَّه لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده، لأنّه بمثابة تكرار الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، والمصدر المبين للعدد فلا خلاف في أنّه يجوز تثنيته وجمعه، أمَّا المبيَّن للنوع فذهب سيبويه (ت180)هـ إلى أنّه لا يثنى ولا يجمع، واختار هذا الرأي الشَّلَوْبِين (ت645)هـ، وابن مالك (ت672)هـ يرى أنَّه يثنى ويجمع، واستدل على ذلك بوروده في فصيح الكلام نحو: قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[2]، وهذا الرأي الأرجح لأنَّ لفظه دالٌ على فرد ولهُ مثل أو أمثال تضَم إليه، فليس ثمةَ ما يمنع تثنيته وجمعه[3].

ويرى ابن عُصْفُور (ت669)هـ، أنَّ هذه الأساليب جرت مجرى الأمثال، ويقصد هنا حذف عامل المصدر، نحو: صبرًا، حثيثًا، حجًا مبرورًا، فعنده حذف عامل المصدر جائزًا، والسيوطي (ت911)هـ، يرى

(1) ينظر: أوضح المسالك 2/ 187.

(2) سورة الأحزاب: من الآية 10، وينظر: أوضح المسالك 18/2، 19.

(3) ينظر: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لابن مالك الاندلسي (ت 672هـ)، ومسماة بالخلاصة، وهي مختصر (الكافية الشافية)، (د . ت)، مطبعة محمد على صبيح، مكتبة الأزهر، مصر، ص 28. وينظر: شرح أوضح المسالك لابن هشام 2/ 181.

وجوب الحذف في مثل هذه المواضع[1]، وأضاف ابن هشام في شرحه أوضح المسالك بعض المراتب عند إيراده السّماع منها، أصل، أكثر، أقل، أنور، أفصح، ومختار وشاذ، ففي الأصل يذكر من (باب المبتدأ والخبر)، الأصل تأخير الخبر، ولكنه يجوز تقديمه، طالما هناك ما يوجب تقديمه أو تأخيره، وذكر في (لا) العاملة عمل (أنّ)، جواز تقديم الخبر وتأخيره، نحو: زيدُ قائمٌ، فيترجح تأخير الخبر على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع[2]، وفي شرح أوضح المسالك يقول: ابن هشام ولك في نحو: (لا حَوْلَ و لا قوّةَ إلَا باللهِ) خمسة أوجه: أحدها: فتحهما، وهو الأصل[3].

ويجوز الرفع (حولُ، وقوةُ) على إعمال (لا) عمل (ليس)، أو فتح (حولَ) ورفع (قوةُ) (لا حولَ ولا قوةُ)، فـ(لا) هنا غير عاملة، والثاني: مبتدأ خبره محذوف، أو رفع الأول وفتح الثاني (لا حولُ ولا قوةَ) .

وهكذا يرى ابن هشام في الاسمين الواقعين بعد (لا) النافية للجنس المكررة الواردة بالأمثلة السابقة، أنَّ الأصل هو فتحهها، ويجوز عنده الرفع للاسمين، وكذلك رفع الأول وفتح الثاني أو فتح الأول ورفع الثاني[4]، وفي أوضح المسالك "جموع تكسير، هي: بنونَ، وحرّونَ، وأرضُونَ، وسِنُونَ،

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (تـ 669هـ)، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م،ص 132، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي (تـ 911هـ)، تح: نبهان ياسين حسين، ط 1، دار الرسالة، بغداد، 1977م، 1/ 35.

(2) ينظر: أوضح المسالك 2/ 13، 14، 18، 19، 193/1.

(3) المصدر السابق، 2/ 13.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 2/ 14، 15، 17، 18.

وبابُه؛ فإنَّ هذا الجمع مُطَّرِد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوِّض عنها هاء التأنيث ولم يُكسّر، نحو: عِضَةٍ وعِضِينَ، وعِزةٍ وعِزِينَ، وثُبةٍ وُثُبينَ، .....قال تعالى﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[1]"[2]، وهذا الجمع محمول على جمع مذكر السالم مع أنَّه جمع تكسير ثلاثي حُذِفتْ لامه وعوِّض عنها بهاء التأنيث فلم يجمع جمع تكسير[3].

ـــ وفي باب المفعول فيه (الظرف)، يقول ابن هشام: "الظرف: ما ضُمِّنَ معنى (في) باطّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضتْ دلالته على أحدهما، أو جارٍ مجراه، فالمكان والزمان، كـ(امكثْ هُنا أزمُنا)، والذي عرضت دلالته على أحدهما أربعة: أسماء العدد المميزة بهما، كـ(سِرْتُ عِشْرِينَ يومًا، ثلاثينَ فرسخًا)وما أفيد به كُليّة أحدهما أو جزئيته، كـ (سرتُ جميعَ اليومِ، جميعَ الفرسَخِ) أو (كلَّ اليوم كلَّ الفرسَخِ) أو (نصفَ اليومِ نِصْفَ الفرسخِ)، وما كان صفة لأحدهما، كـ(جلستُ طويلًا من الدهرِ شرقيَّ الدارِ)، .... والجاري مجرى أحدهما: ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى (في) كـ "قولهم: (أحقًا أنَّك ذاهب)، والأصل: أفي حقٍ"[4]، "وقد نطقوا بذلك، قال الشاعر عائد بن منذر:

(1) سورة المعارج، من الآية 37.

(2) أوضح المسالك 1/ 49.

(3) ينظر: المصدر السابق 1/ 48، 49.

(4) المصدر نفسه، 2/ 194، 195.

أفي الحقِّ أنّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ

وأنَّكِ لا خَلٌّ هوَاك ولا خَمْرٌ[1]

وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبرًا عن المصدر، ومثله (غيرَ شكٍّ) أو (جَهْدَ رأيٍ) أو (ظنًا مِني قائمٌ)"[2]

والشاهد في هذا أنَّه سمع عن العرب: أحقًا أنَّك ذاهبُ، وضمن معنى (في)، فخرجت هذه الأسماء على مصدريتها، وصارت ظرفًا، وهذا رأي سيبويه وتبعه ابن هشام[3].

ــ وجاء في باب (الترخيم)، قول الشاعر رؤبة بن العجاج:

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي

سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلى بَعِيْرِي[4]

والشاهد في البَيت ترخيمه بحذف حرف (التاء)، وأصل المنادى (جارية)، وهذا ما سُمع عن العرب، فالمختوم بالتاء صحَّ ترخيمه، إذا كان علمًا لمذكر أو لمؤنث كحمزة وفاطمة، أو كان معرفة بالقصد إليه كـ(الشاهد) في البيت (جارية) أي النكرة المقصودة.

---

(1) البيت من الطويل، لفائد بن المنذر القشيري، هامش شرح أوضح المسالك، لابن هشام، 2/ 195، رقم الشاهد 256.

(2) أوضح المسالك 2/ 197، والشرح بالهامش 2/ 196.

(3) ينظر: المصر السابق بالهامش، 2/ 195، 196، 197.

(4) ديوان العجاج بن رؤبة (ت 145هـ)، تح: وليم بن الورد، دار الأفاق، بيروت، ط2، 1988م، والبيت من مشطور الرجز، 1/ 332 ، ينظر: أوضح المسالك لابن هشام،58/4، وشرح المكودي، ص 255.

وفي النثر فقد سُمِعَ عن العرب: (ياشا ادْجِني) أيّ: ياشاة أَقِيمي[1].

ـ وفي باب (الحال)، يعدد ابن هشام أوصاف الحال فيقول: "أنْ تكون متنقلة لا ثابتة، وذلك غالبٌ....كـ(جاءَ زيدٌ ضاحكًا)"[2]، فالضحك يفارق زيدًا، ويكون متصفًا بصفة أخرى، فهذا الوصف غير ثابت.

وتأتي الحال لازمة ومؤكدة كقوله تعالى﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[3] ومنها أنْ يدلُّ عاملها على تجدد صاحبها بأنْ يكون صاحبها فردًا من نوع يستمر فيه الخلق والإيجاد، نحو: "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها"[4]، فكلمة (يديها) بدل بعض، و(أطول) هي حال لازمة منها، والعامل (خلقَ)، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق واستمراره في الأزمنة المقبلة، وغير ذلك ممَّا هو مقصور على السّماع، قوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾"[6]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السّماع[7]، ويحذف كذلك عامل الحال وجوبًا مع الحال التي تفهم ازديادًا أو نقصًا بالتدريج، نحو: تصدق بدينار فصاعدًا؛ أي: ذهبَ الثمن صاعدًا،

(1) ينظر: هامش شرح أوضح المسالك، 4/ 53.
(2) أوضح المسالك، 2/ 249.
(3) سورة مريم، من الآية 33.
(4) أوضح المسالك، 2/ 249.
(5) سورة آل عمران، من الآية 18.
(6) سورة الأنعام، من الآية 114.
(7) ينظر: أوضح المسالك، 2/ 250.

وسماعًا أيضًا في ذلك، نحو: هنيئًا لك، وأهنئك هنيئًا، أي: ثبت لك الخير هنيئًا[1].

ـ وفي باب (التمييز) ذكر ابن مالك أنَّه يجوز تقديم التمييز على عامله، إذا كان عاملًا فعلًا متصرفًا، ولكنه قليل، وعند جماعة من النحاة منهم المازني (ت 154) هـ، والكسائي (ت185)هـ، والمبرد تـ (285)، واستدلّ هولاء بالسّماع عن العرب، ومنه قول الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بنيلِ المُنى

وداعي المنونِ يُنادِي جِهارَا[2]

والشاهد في البيت السابق، **(نَفْسًا)** نصبت على التمييز مع تقدم المنصوب على عامله،**(تَطِيبُ)** وهو فعل متصرف، وهذا مسموع عند أغلب علماء النحو[3].

ابن هشام والرأي فيه: حيث نقل عن العرب الفصحاء نقلًا صحيحًا من غير قياس، ويعدُ أصلًا من أصول النحو يحتج به في بناء القواعد النحوية.[4]

(1) ينظر: أوضح المسالك، 2/ 300، 301.

(2) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد 227/2، أوضح المسالك 115/2.وشرح ابن عقيل، لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (تـ 769هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 1، 2009 م 295/2، وشرح الأشموني (ت929هـ) على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 12، 2014م 266/1.

(3) ينظر: ألفية ابن مالك، ص 31، وأوضح المسالك، 310/2، 311، 312.

(4) أوضح المسالك، 2/ 301، 302.

ثانيًا- السَّماع عند المَكُودِي:

ــ من مظاهر السّماع الذي ورد عند المكودي في شرحه لألفية ابن مالك[1] ما جاء في مسائل عديدة، ففي باب (حروف الجر)، ذكر أنَّ الحرف (لعلّ) يأتي للدلالة على معنى الجر، والدليل على ما سُمع من كلام العرب، قال الشاعر:

لعلّ اللَّهِ فضَّلكُمْ عَلَينَا

بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ[2]

والشاهد في البيت **(لعلّ اللَّهِ)**، فجُرَّ لفظ الجلالة **(اللَّهِ)** بحرف (لعلَّ)، الذي أصل معناه الترجي، وهذا مسموع في كلام العرب[3].

ــ وفي باب (إنَّ وأخواتها)، ذكر المكودي أنَّه إذا اتصلت (ما) كفَّتْ عملها لزوال اختصاصها بالأسماء[4] كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾[5]، وسُمع الإعمال في (ليت) في قول النابغة الذبياني:

---

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفية، ص 147.

(2) البيت من الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك، 6/3، 7، والجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي (تـ 749هـ)، تح: فخر قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1992م، ص584، وشرح الأشموني، 2/ 84، وشرح ابن عقيل، ص 351، وقطر الندى وبل الصدى، ص 249، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني (تـ 855هـ)، تح: على محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2010م 247/3، وشرح المكودي، ص 148.

(3) ينظر: أوضح المسالك. 7/3، وشرح المكودي، ص 148.

(4) ينظر: شرح المكودي، ص 73.

(5) سورة النساء، من الآية 170.

قالتْ ألا ليتمَا هذا الحَمَامَ لنا

إلى حَمَامتِنا أو نِصْفَهُ فقدِ[1]

والشاهد فيه (**هذا الحَمَامَ**)، الذي وقع بعد (ما) المتصلة بالحرف (ليت)، وظاهر كلام الشارح أنّ (ما) إذا اتصلت بهذه الحروف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا، وفي البيت السابق نصب الشاعر (**الحَمَامَ**)، ويجوز فيه الرفع، والنصب على إعمال (ليت) والرفع على عدم الإعمال.

ويرى سيبويه (180)هـ، والأخفش (215)هـ، أنَّه لا يجوز الإعمال في (أنَّ) المفتوحة الهمزة إذا أُتصلت بها (ما) الكافة، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع: واجب، وذلك في (ليت)، ونادر مع (أنَّ)، وممتنع مع (كأنَّ، لعلّ، لكن، وإن)، وحجته الوقوف على ما سمع من العرب[2].

ـــ وفي باب (المتعدي واللازم) ورد عند المكودي بعد قول الناظم:

(1) البيت من البسيط، ديوان النابغة، ص 24، والكتاب لسبويه (تـ 189هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1988م 137/2. والإنصاف، في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (تـ 577هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003م 2/ 479، وشرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (تـ761هـ)، تح: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988م، ص 362. وقطر الندى، ص 151، وشرح الأشموني، 143/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (تـ 911هـ) تح: عبد السلام هارون، وعبد العالم سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (د. ط)، 2001م، 65/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك. 306/1، 2/ 251، وشرح المكودي، ص 73، وهمع الهوامع 65/1.

وعـدَّ لازمًا بحـرفِ جـرٍّ... وإنْ حُـذِف فالنَّـصبُ للمـنجرّ[1]

فالفعل إذا طلب مفعولًا به من جهة المعنى، ولم يصل إليه بنفسه لضعفه عُدِّي إليه بحر الجر، نحو: (مررتُ بزيدٍ)، فحرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل، وهذا موقوف على السَّماع في رأي بعض النحاة، وجاء نقلًا أي سماعًا في قول الشاعر:

آليْتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أُطْعِمُهُ

والحَبُّ يأكُلُهُ فَي القرْيةِ السُّوسُ[2]

والشاهد في هذا البيت قول الشاعر (حَبَّ العراقِ)، حيث حذف حرف الجر(على)، وانتصبَ المجرور (حَبَّ)، ومعنى البيت: حلفت على حَبَّ العراق أنْ أتناوله، والحَبّ يشمل الحنطة والشعير وغيرهما، وهذا الفعل طلب مفعولًا ولم يصل إليه بنفسه، فعُدِّي إليه بحرف الجر، وعند حذفه انتصب المجرور سماعًا، وهذا النصب ضرورة، وأكثر ورودًا في الشعر

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 106.

(2) البيت من البسيط، ديوان المتلمس الضبعي، تح: حسن كامل الصيرفي، (د. ط)، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، 1983 م، ص 95، والكتاب، 38/1، وشرح الشواهد المعني، تح: إمحمد محمود، لجنة التراث العربي 294/1، والمقاصد النحوية 248/2، وشرح الأشموني،197/1، ومغني اللبيب،99/1، وشرح المكودي، ص 107.

وهذا ما يراه الخليل وسيبويه، وكذلك ابن هِشام في شرحه، ووافقهم المكودي في شرح الألفية[1].

ـ وفي باب (المفعول المطلق)، يقول الناظم:

وما لتوكيدٍ فَوَحِّد أبدًا

وثَنِّ واجمعْ غَيرَهُ وأَفرِدا[2]

حيثُ إنَّ المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه، فهو بمنزلة تكرير الفعل، والمبين للعدد لا خلاف في تثنيته وجمعه، مثل: ضربة، ضربتين، ضربات، وأمَّا المبين للنوع فقد سُمِع عن العرب تثنيته وجمعه، كالذي ورد في قول الشاعر جرير:

هَل مِنْ حُلُومٍ لأقوامٍ فأخبرَهُم

ما جرَّبَ القومُ من عَضِّي وتَضْرِيسي[3]

والشاهد في البيت **(حُلُومٍ)**، حيث جُمع المصدر على غير قياس، وسيبويه يرى أنَّه نقل من أقوال العرب، وكذلك ابن مالك في ألفيته، وابن هشام في

(1) ينظر: أوضح المسالك. 153/2، 154، وشرح المكودي، ص 107، 114.

(2) ينظر: شرح المكودي، ص 114.

(3) البيت من البسيط ، ديوان جرير(تـ 733هـ)، تح: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط 3، (د. ت)، ص 128، وينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (تـ 345هـ)، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط 6، 1982م، ص 508، وشرح شواهد المغني لابن هشام، (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار سامر للتراث، بيروت، لبنان، (د. ت) 168/1، وشرح المكودي، 114.

شرح أوضح المسالك، وابن عقيل، وأمَّا المكودي فإنَّه يخالفهم ويعدَّه من القياس في مصدر الثلاثي، وما ورد على خلاف هذا الجمع (حلومٍ) يقتصر فيه على السّماع، نحو: سَخطَ سُخطًا، رَضي رِضا، شكرَ شُكرًا، صبرًا لا جزعًا[1]، وأُرجَّح رأي سيبويه ومَنْ سار على نهجه؛ لأنَّ مصادر الثلاثي سماعية[2] كثر استعمالها.

ـ وفي باب (المفعول فيه) المسمَّى ظرفًا، جاء في نظم الألفية:

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنَا

(في) باطِّرادٍ وكهُنا امكُثْ أزمُنا[3].

في شرح المكودي قُسِّمَ الظرف إلى مكان، وزمان، وأخرج ما ذُكِرَ (ضُمنا في) ما ليس بظرف من الزمان والمكان، نحو: (يومُ الجمعةِ مباركٌ)، و(أعجبني اليومُ)، أي الظرف للمكان والزمان، وما تضمن معنى (في)، واحترز قوله: (باطّراد)، نحو: (دخلتُ الدارَ والمسجدَ)، و(سرتُ نصفَ اليومِ)، فهنا غير ظرف، لأنَّهُ لا يطّرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال (صليت المسجد)، فهذا لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا يقال: (اخصبنا السهل والجبل)، بل يقتصر فيه على ما ورد من

(1) ينظر: الكتاب، 1/ 165، وشرح الإيضاح، ص559، والاقتراح للسيوطي، ص28، 67 .

(2) ينظر: الكتاب، 1/ 165، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت368هـ)، تح: محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، بيروت، (د. ت) 1/ 372، وألفية وابن مالك، ص 26، والمغني لابن هشام، 1/ 168، وأوضح المسالك، 2/ 180،181 وابن عقيل، 2/ 118، وحاشية الداسوقس 1/ 621.

(3) ينظر: ابن مالك، ص 27، وشرح المكودي، ص 119.

السّماع[1]، ويرى المكودي نصب المفعول بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز، وهو بحاجة إلى قيد الاطّراد، لأنَّه لا يخرج عن معنى (في)[2].

ــ وفي باب جمع (التكسير): يقول الناظم:

وغَالِبًا أغنَاهُمُ فِعْلَانُ

في فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ[3]

يعني الغالب في جمع هذا الوزن (فُعَلٍ) بضم الفاء وفتح العين يكون جمعه على (فِعلانُ) بكسر الفاء، نحو: (صُرَد: صِرْدانُ)، (جُرذْ: جِرْدان)، ويقصد الناظم بكلمة (غالبًا)، أنَّه أحيانًا يأتي على وزن (أفعال)، نحو: (رُطبَ: أرطاب)، وشذَّ المفتوح الفاء الساكن العين الصحيحة، نحو: (أحْمَال مِن حَمْلٌ)، و(أفْراخ مِن فَرْخٍ)، قال تعالى﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[4] ، والذي ذكره الشارح مسموع عن لغة العرب[5].

ــ وفي باب (الحال) جاء في (شرح المكودي) على الألفية:

كتِلْكَ لَيْتَ وكأنَّ ونَدَرْ

نَحْوُ سِعِيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ[6]

(1) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص 59، وأوضح المسالك، 2/ 194، 196، 198، 199.

(2) ينظر:شرح المكودي، ص 120.

(3) المصدر السابق، ص 324.

(4) سورة الطلاق من الآية 4.

(5) ينظر: أوضح المسالك. 266/4، وشرح المكودي، ص 324، 325، 326.

(6) ينظر: شرح المكودي، ص 139.

تقدمت الحال على صاحبها، فأتى بحال **(مُسْتَقِرًّا)** مقدمًا على عامله (في هَجَرْ)، ومثله قوله تعالى﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[1] بنصب (مُطْوِياتٍ) على حال، وصاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور (بِيَمَينِهِ)، وقد تقدَّم (الحال) على عامله، وهذا الذي ارتضاه المكودي لوروده مسموعًا في كلام العرب[2].

ــ وفي باب التمييز: يجوز أنْ يتقدم التمييز على عامله، إذا كان فعلًا متصرفًا، وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور[3]، وجاء في شرح المكودي قول الشاعر:

أَنفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى

ودَاعِي المَنُونَ يُنَادِي جِهَارَا[4]

والشاهد في هذا البيت **(أَنفْسًا تَطِيبُ)** حيثُ قدم التمييز على عامله **(تَطِيبُ)**، والفاعل ضمير مستتر تقديره(أنت)، وهذا سماعي عند سيبويه والجمهور وارتضى هذا الرأي ابن مالك (ت 672)هـ، ووافقهم المكودي في شرحه[5].

(1) سورة الزمر، من الآية 67.

(2) ينظر: أوضح المسالك، 2/ 279، وشرح ابن عقيل، 258/2، وشرح المكودي، ص 139.

(3) ينظر: أوضح المسالك. 312/2، وشرح الاشموني 296/1، وشرح المكودي، ص 146.

(4) البيت من المتقارب، لرجل من طي في شرح التصريح 400/1، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 311، وشرح الاشموني 296/1، والمقاصد النحوية 3/ 241، وشرح المكودي، ص 146.

(5) ينظر: أوضح المسالك. 311/2، وشرح شواهد المغني 862/2، وشرح المكودي، ص 144، 145.

المبحث الثَّاني

القياس عند الشَّارِحَيْنِ:

أوَّلًا- القياس عند ابن هِشَام.

ثانيًا- القياس عند المَكُودِي.

أولًا – القياس عند ابن هشام:

عبَّر ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) عن مصطلح (القياس) بألفاظ منها: المطّرد، والقياس، والنظير، والشبه، ويجري مجرى، وحملًا على، وما حُمِلَ عليه، واستعماله للفظ (القياس) وما يشتق منه أكثر[1]، وممّا ورد من القياس عند ابن هشام ما يلي: في مسوغات (الابتداء بالنكرة)، أذكر منها: كوّن الخبر ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا في قوله تعالى﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾(2) وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾(3).

مجيء المبتدأ نكرة بعد حرف الاستفهام، كقوله تعالى ﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾(4)

مجيء المبتدأ نكرة موصوفًا، كقوله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ (5)

مجيء المبتدأ نكرة بعد نفي، نحو: لا رجلٌ قائمٌ. ويقاس على هذه العناصر الأربعة ما أشبهها، نحو قولك: قَصَدَكَ غُلَامُهُ رجُلٌ، وكمْ رَجُلًا في الدَّارِ(6).

---

(1) ينظر: أوضح المسالك 1/ 58،73 ،114، 148، 151، 182، 2/ 94، 129، 156، 157، 182، 197، 195، 199، 213، 3/ 73، 112، 147، 201، 204، 4/ 12، 68.

(2) سورة ق ، من الآية 35.

(3) سورة البقرة، من الآية 7.

(4) سورة النمل، من الآية 60، ومن الآية 61،62.

(5) سورة البقرة، من الآية221.

(6) ينظر: أوضح المسالك 1/ 182.

ـــ وفي باب (المبتدأ والخبر)، جاء في قول الشاعر:

لَوْلَا اصْطِبَارٌ لأوّدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ

لَمَا اسْتَقَلّتْ مطايامهنَّ للظَّعَنِ[1]

والشاهد في هذا البيت **(اصْطِبَار)** فإنَّه (مبتدأ)، مع كونه نكرة وخبره محذوف تقديره (موجود)، ووقوع النكرة بعد **(لَوْلَا)** مسوغًا للابتداء بها؛ لأنَّ **(لَوْلَا)** تستدعي جوابًا لجملة الشرط والتي بها المبتدأ نكرة، وجملة الشرط تقتضي انتقاء هذا الجواب لانتقاء الشرط، فيكون **(لَوْلَا)** حرف نفي في الجملة، وهذا تعليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره، حيث قاس ابن هشام**(لَوْلَا)** في البيت السابق بـ(ما) وهي حرف نفي[2].

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة، عند ابن هشام أنَّه قاس جملة (قَصَدَكَ غُلَامُهُ رجُلٌ)، بقوله تعالى﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[3] وقوله تعالى﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [4]، وهما شبه جملة، وقاس اسم الاستفهام (كمْ) في (كم رجلًا في الدراع)[5]، على حرف الاستفهام (الهمزة) في قوله تعالى ﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾[6] وهذا القياس لشبه في المعنى، ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها، لشبه

(1) البيت من البسيط، لم أعثر عن قائله، ينظر: أوضح المسالك 1/ 182، وشرح الاشموني 310/1، وقطر الندى، ص 88.

(2) ينظر: الكتاب 147/1، 183/2، 554/3، الخصائص، أبوالفتح اين جني (ت392هـ)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د. ط)، 1952م 97/1، أوضح المسالك 182/1، 326/4.

(3) سورة ق ، من الآية 35.

(4) سورة البقرة، من الآية 7.

(5) ينظر: أوضح المسالك 83/1.

(6) سورة النمل، من الآية 60، ومن الآية 61،62.

الجملة بالظرف والمجرور، واسم الاستفهام بما يقترن بحرفه، و(**لَوْلَا**) بالنفي، والمصغر بالموصوف، كقولك (رُجيلٌ في الدار) لشبه في التخصيص لأنَّ (رُجيلٌ) يدل على الصفة والموصوف معًا[1].

ـــ وفي (حروف الجر)، جاء في ألفية ابن مالك قوله:

بعضُ وبينَ وابتدئ في الأمكنه

بِمنْ وقَد تَأتي لِبَدْءِ الأزمنَة

وزيدَ في نفي وشبهِهِ فجُرْ

نـكِرَةً كـما لِـبَاغٍ مِـن مـفَرْ[2]

حيث يرى البصريون أنَّ حرف الجر له معنى واحد أصلي يؤديه، فالحرف (مِنْ) للابتداء، و(في) للظرفية، و(على) للاستعلاء، ولا تدل الحروف الجارة على معنى آخر إلّا بطريق المجاز، أو أنّ العامل ضُمِّن معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف[3].

وللحرف (من) معانٍ قياسية، منها:

(1) ينظر: أوضح المسالك 182/1، 183.

(2) ألفية بن مالك، ص 31.

(3) ينظر: أوضح المسالك 3/ 21، والمقتضب للميرد، (ت 585هـ)، تح: محمد عبد الخالق عُضيمة، لجنة أحياء التراث الإسلامي وزارة الأوقاف، مصر، ط1، 1994م 318/2، والخصائص، 208/2، 311، وشرح الاشموني 293/2، وشرح ابن عقيل، 17/2، وهمع الهوامع 26/2، وشرح المكودي، ص150.

أولًا- التبعيض، وعلامتها يصح حذفها ووقوع كلمة (بعض) موقعها، نحو: (أَخَذْتُ مِن الدَّراهِمَ) أي: بعض الدراهم، ونحو قول الله تعالى﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾[1] أي: بعض الناس وهم المنافقون.

ثانيًا- لبيان الجنس، ويكثر وقوع (مِن) في هذه الحالة بعد (ما)، و(مهما) كقوله تعالى﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[2] .

ثالثًا- ابتداء الغاية، في الأمكنة كثيرًا، وفي الأزمنة أحيانًا، نحو: (سرتُ من مكة إلى المدينة)، ويرى ابن هشام في شرحه أنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان، وهذا ما ذهب إليه الأخفش الأوسط(ت 215)هـ، والمبرِّد (ت 285)هـ، وابن درستويه (ت 347)هـ، وابن مالك (672)هـ، وتعدُّ المعاني المذكورة من باب القياس[3]، وهو الأرجح لأنَّ ورودها لابتداء الغاية الزمانية لا اختلاف فيه، وإنَّما تباينت الآراء في الغاية المكانية[4].

(1) سورة البقرة، من الآية 8، وينظر: شرح أوضح المسالك 18/3.

(2) سورة فاطر، من الآية 2.

(3) ينظر: أوضح المسالك 23/3، وشرح ابن عقيل 3/ 18،19.

(4) ينظر: الكتاب 4/ 231، وشرح التسهيل لابن مالك (ت 672هـ)، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م، ص145، وشرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)، وضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م 8/ 25، أوضح المسالك 21/3، وشرح ابن عقيل 3/ 19، وشرح المكودي ص49، والأشباه والنظائر للسيوطي (ت 911هـ)، تح: طه محمد الزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1411هـ، 1990م 207/3، والنحو الوافي لعباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1976م 452/2.

وفي (الإضافة) يذكر ابن هشام أنَّ الأداتين (إذْ)، و(حيثُ) يضافان إلى الجمل وجوبًا، اسمية كانت الجملة أو فعلية، ففي إضافة الأداة (إذ) إلى الجملة الفعلية، قوله تعالى﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[1]، ومثال إضافة (حيثُ) إلى الجملة الاسمية قولك: (جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ)، والفعلية (جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ)[2].

واعلم أنَّ مَن أسماء الزمان ما يجري مجرى (إذ) في الإضافة، وسيبويه (180)هـ، يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المبهم إلى الجملة الاسمية، ووافقه ابن هشام في (شرح أوضح المسالك)، فذكر: ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل، اسمية كانت، أو فعلية، وهو (إذ).... نحو قوله تعالى﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلٌ﴾[3] ... وما كان بمنزلة (إذْ) أو (إذا) في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي، فتقول: (جِئْتُكَ زَمنَ الحَجَّاجُ أمِيرٌ)، لأنه بمنزلة (إذ).... ويمتنع: (زَمَنَ الحاجُّ قادِمٍ)، لأنَّه بمنزلة (إذا)....، ويجوز في الزمن المحمول على (إذا) أو (إذْ) الإعراب على الأصل، والبناء حملًا عليهما[4]، وهذا مطّرِدٌ عند ابن هشام، وهو الراجح

(1) سورة الأعراف، من الآية 86.

(2) ينظر: أوضح المسالك 106/3، وشرح الاشموني 314/2.

(3) سورة الأنفال، الآية 26، وينظر: الكتاب178/1، وشرح الاشموني 314/2.

(4) ينظر: أوضح المسالك 106/3، 111، 112، وينظر: شرح المكودي، ص 63،64.

في إضافة الظرف المبهم إلى جملة، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته فجاز فيه الإعراب والبناء[1].

ـ وفي باب (تعدي الفعل ولوزمه)، قياسًا على القاعدة النحوية، يقول ابن مالك في ألفيته:

نـقـلًا وَفِـي أنَّ وأنْ يَـطَّرِدُ

مع أمن لبسٍ كعَجِبْتُ أنْ يَدُوا[2]

فالشاهد: **(عَجِبْتُ أنْ يَدُوا)**، أنْ يُعطوا الدِّيةُ، والأصل: **(كعَجِبْتُ من أنْ يَدُوا)**، فحذف حرف الجر[3]، والذي اختاره ابن هشام، هو مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175)هـ، وأجازه سيبويه (ت 180)هـ، وهو قياس تختص به (أنَّ، وأنْ)، ولا يقاس غيرهما عليهما، فلا تقول: (بريتُ السكينَ القلمُ)، والأصل: (بريتُ بالسكينِ القلمَ)، وأرى أنَّ هذا القياس هو الأرجح مع أمن اللبس[4]

وفي فتح (همزة أنَّ وكسرها): فالأصل كسر همزة (إنَّ)، وجاء في ألفية ابن مالك:

---

(1) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت 368هـ)، تح: أحمد حسن مهذلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008م 371/1، والخصائص 120/1، وأوضح المسالك 113/3، وشرح ابن عقيل، ص 289.

(2) ألفية ابن مالك، ص 25، وينظر: شرح المكودي، 107.

(3) ينظر: أصول النحو لابن مالك، تح، خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، (د. ت)،القاهرة، ص15.

(4) ينظر: أصول النحو العربي، دراسة في فكر الانباري(ت 577هـ)، تح، محمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2006، ص92، 111، وأوضح المسالك 154/2.

وهَمْزُ إنَّ افْتح لِسَدِّ مصدرٍ

مَسَدّهَا وفِي سِوى ذاكَ اكْسِرِ[1]

فهمزة (إنّ) المكسورة تفتح إذا سدّ المصدر مسدَّها، أي: إذا أُولتْ هي وما بعدها بالمصدر، وفُهِمَ من قوله: **(وهَمْزُ إنَّ افْتح)**، إذا لم يسد المصدر مسدها تكون مكسورة على الأصل **(وفِي سِوى ذاكَ اكْسِرِ)**، فإذا وقعت في الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[2]، أو خبر عن اسم ذات، نحو: (زيدٌ إنَّه فاضلٌ)[3] ، ويجوز الأمران عند وقوع (إنَّ) بعد فعل قسم، ولا تأتي لام بعدها، نحو: قول الشاعر رؤبة:

أو تَـحْلِفِي بِـرَبِّكِ الـعَلِيّ

أنِّـي أبُو ذَيـالكِ الصّـبَيّ[4]

والشاهد في هذا البيت قوله: **(أنِّـي)**، لأنَّ السياق سياق قسم فيوجب الكسر وهي واقعة بعد فعل قسم لا توجد لام بعده؛ وتأويل الفتح بمصدر مجرور بحرف جر محذوف والتقدير مع اسم أن وخبرها، (أو تحلفي على كوني أبًا إلى الصّبيّ)، وتأويل الكسر على أنَّ اسم (إنّ وخبرها) جملة لا محل لها

(1) ينظر: أوضح المسالك 297/1، 298، وينظر: شرح المكودي، ص 69.

(2) سورة القدر، من الآية 1.

(3) ينظر: أوضح المسالك 298/1.

(4) البيت من الرجز، ديوان رؤبة ابن العجاج (تـ 145هـ)، تح، ضاحي عبدالباقي محمد، محمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مصر، ط 1، 2011 م، ص 175.

من الإعراب جواب قسم، وابن هشام يرى أنَّها جواب قسم جملة لا محل لها من الإعراب وهو الرأي الأرجح، وكذلك لو ذُكرت اللام أو أضّمر الفعل وجب الكسر، نحو: (والله إنَّ زيدًا قائمٌ) و(حلفتُ إنَّ زيدًا القائمٌ)[1]

ـ وفي باب (التمييز)، يقول ابن مالك:

وعَامَلَ التمييزِ قدّمْ مُطْلقًا

والفِعلُ ذو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا[2]

فالقياس يكون بتقديم التمييز على عامله، وأنَّ ناصب (التمييز) الجملة من فعل وشبهه، فعامل التمييز يكون اسمًا أو فعلًا جامدًا، (كأفعل التعجب)، أو فعلًا متصرفًا يؤدي معنى الجامد، أو متصرفًا، وهذا رأي ابن مالك، وحجته مع مَنْ وافقه كابن عُصْفُور (ت 669 هـ)، أنَّ ناصب (تمييز النسبة) هو الجملة، وناصب (تمييز المفرد) هو الاسم الجامد المميز، وابن هشام يوافق ابن مالك في هذا الرأي، وهو الرأي الأرجح[3].

(1) ينظر: الكتاب 147/3، المقتضب 2/ 351، والخصائص 2/ 299، وأوضح المسالك 1/ 298، وشرح الاشموني 1/ 138، وشرح ابن عقيل 182/1، وهمع الهوامع 138/1.

(2) ألفية ابن مالك، ص 31، وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (تـ 744هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 2008م 1 / 202.

(3) ينظر: وأوضح المسالك 2/ 306، وشرح الاشموني 1/ 296، والمقاصد النحوية 3/ 241، وشرح التصريح 1/ 100.

ثانيًا – القياس عند المَكُودِي:

ذكر المكودي في شرحه على ألفية ابن مالك (القياس)، معبّرًا عنه بألفاظ منها: قياسًا على لغة، وحملًا على، وهذه أصل، وهذه فرع، وحمل منصوب على مجرور، والمطّرد، وما أشبهها، وهذه بعض نماذج من القياس عنده.

ـ ففي (جمع المؤنث السالم)، بعد نظم ابن مالك في ألفيته:

ومَاَ بِتَا وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا
يُكسَرُ في الْجَرِّ وفي النَّصْبِ مَعًا[1]

فالمجموع بألف والتاء، وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة، فنقول: (مررتُ بالهنداتِ، ورأيتُ الهنداتِ)، فنصب (الهندات) بالكسرة، حملًا على جمع المؤنث السالم؛ وقدَّم الجر لأنَّ النصب محمول عليه، وفي قوله تعالى﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾[2] والشاهد فيه (أُوْلاتِ) اسم ملحق بجمع المؤنث السالم، يجر وينصب بالكسرة، وهذا قياس بالحَمْلِ[3].

وفي (إهمال أنْ) المصدرية حملًا على(ما)، بحجة استوائهما في الدلالة، جاء في الألفية:

(1) شرح المكودي، ص 18.

(2) سورة الطلاق، من الآية 6.

(3) ينظر: أوضح المسالك 63/1، وشرح المكودي، ص 19، والاقتراح، للسيوطي (تـ 911هـ) ص 97، 98.

وبَعْضُهم أهْمَلَ أنْ حَمْلًا على

ما أخْتِهَا حَيثُ اَسْتَحقَّتْ عَمَلا[1]

بعض العرب من يجيز إهمال (أنْ) المخففة حملًا على (ما) المصدرية فيرتفع المضارع بعدها، نحو:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْماءَ وَيّحكُمَا

مِني السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا[2]

والشاهد فيه: **(أنْ تَقْرآنِ)**، حيث لم تعمل (أنَّ) تشبيهًا بـ(ما) المصدرية، وهذا قياس يحمل (أن) على (ما) المصدرية لاشتراكهما في المعنى[3].

وفي (تعدي الفعل ولزومه)، بعد قول الناظم:

نَقْلًا وفي أنَّ وأنْ يَطّرِدُ

مع أمْنِ لَبْسٍ كعجبتُ أنْ يَدُوا[4]

فنقول: (عَجبتُ من أنَّك تقوم)، (عجبتُ أن تقوم)، وعجبت من أنَّك قائم، فتقول: (عجبتُ أنَّك قائم)، إذا أمن اللبس، وهذا الذي ذكرناه متعدٍ بحرف

(1) شرح المكودي، ص 278.

(2) البيت من البسيط، بلا نسبة في الإنصاف 563/2، وأوضح المسالك 4/ 183، وشرح المكودي، ص 278، وشرح الاشموني 3/ 553.

(3) ينظر: أوضح المسالك 4/ 138، وشرح المكودي، ص 238.

(4) ألفية ابن مالك، ص 25، وشرح المكودي، ص 105.

الجر، وابن مالك منع الحذف في نحو: (رغبتُ في أنْ تفعل)، لأمن اللبس، والشاهد: (عجبتُ أنْ يَدُوا)، أي: من أنْ يُعْطوا الدِّية، وحُذِفَ حرف الجر في نظم ابن مالك، فكان موضع الإعراب بعد الحذف النصب، وهذا ما ذهب إليه الخليل (ت 175)هـ، وذهب سيبويه (180)هـ إلى جوازه، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرًا، والمكودي في شرحه يرى أن النصب بعد الحذف (أنَّ وأن) أقيس، ولا يقاس غيرهما عليهما.

والأخفش الأصغر (ت 315)هـ، يجيز القياس عليهما بشرط أمن اللبس على خلاف غالبية النحاة الذين يرجحون عدم القياس عليهما، وهو ما ذهب إليه المكودي[1].

ـــ وفي (باب الفاعل) يقول الناظم:

والأصل في الفاعل أنْ يَتَّصِلا

والأصلُ في المفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا

وقدْ يُجَاءُ بِخلَافِ الأصلِ

وقَدْ يَجِيء المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ[2]

(1) ينظر: أوضح المسالك 2/ 154، وشرح المكودي، ص 107.

(2) ألفية ابن مالك ص، 23، وشرح المكودي، ص 94.

الأصل أنْ يكون الفاعل خلف الفعل ومتصلًا به، لأنَّ الفاعل كالجزء من فعله، وهو القياس، ويجوز الفصل بينهما، نحو: (ضَرَبَ عمرًا زيدٌ) إذا لم يحدث لبس، ويجب تقديم المفعول اتفاقًا، نحو: (أكل الكمثرى موسى).

وأجاز الكسائي (ت 189هـ) تقديم المحصور بـ(إلَّا)، لأنَّ المعنى مفهوم معها، سواءٌ قُدِّمَ المحصور أو أُخِّرَ، بخلاف المحصور(بأنَّما) فإنَّه لا يعلم حصره إلَا بالتأخير، ويجوز تقديم المفعول به إذا اتصل بالفاعل ضمير، كقولك: (زانَ الشجرَ نورُه)، وقد وصف السيوطي، ذلك بأنَّه خروج عن الأصل، لما يلزم من تقديم الفاعل هنا من إعادة الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[1].

ـ وفي معاني (حروف الجر)، بعد قول ابن مالك:

بَعْضُ وبَيْنَ وابتدئ في الأمْكنَةُ

بِمِنْ وقدْ تأتِي لِبَدْءِ الأزمِنةْ

وزِيدَ في نفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرَّ

نَـكِرَةً كمـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَـفَـرّ[2]

فذكر المكودي أنَّ لـ(مِنْ) خمسة معانٍ: التبعيض، كقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾[1]، أي: يصح حذف حرف الجر (مِن)،

(1) ينظر: المطالع السعيدة للسيوطي 348/1، وأوضح المسالك 106/2.

(2) ألفية ابن مالك، ص 31، وشرح المكودي، ص 150.

واستبداله بـ(بعض)، وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾[2]، أي: بعض الناس وهم المنافقون، وقد وضح ابن مالك في نظمه في البيتين السابقين: بعض، وبين، وابتدئ؛ أي من تأتي للتبعيض، ولبيان الجنس، ولابتداء الغاية في الأمكنة أكثر من الأزمنة، وزيادة بعد نفي أو شبهه، وهذه المعاني هي القياسية لـ(مِن)[3].

وإنَّ إتيان (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية قليل وهو مختلف فيه، ومذهب الأخفش الأوسط (ت 215)هـ، والكوفيون أنَّها تأتي لابتداء الغاية الزمانية مطلقًا واختاره ابن مالك والمكودي، وهو الأرجح لموافقة السماع والقياس في هذا الجانب[4].

ـ وفي باب (المفعول به)، قال ابن مالك:

وقدْ يُجَاءُ بِخلَافِ الأصْلِ

وقَدْ يَجِيء المَفْعُولُ قُبْلَ الفِعْلِ[5]

من القياس، ومن الأصل أن يتأخر المفعول به عن الفعل والفاعل جميعًا، ولكن قد يتقدم المفعول عن الفاعل جوازًا، ووجوبًا، فتقديمه جوازًا نحو:

(1) سورة البقرة، من الآية 253.

(2) سورة البقرة، من الآية 8.

(3) ينظر: المقتضب، 318/2، والخصائص 304/2، ومغني اللبيب 694/1/ وشرح المكودي، ص 150.

(4) ينظر: الخصائص 304/2، وأوضح المسالك 18/3، 19، وشرح الأشموني 293/2.

(5) ألفية ابن مالك ص، 23، وشرح المكودي، ص 94.

(ضَـرَبَ عمـرًا زيـدٌ)، وأمَّـا تقديمـه واجبًـا، فنحـو: ﴿ إِيَّـاكَ نَعْبُـدُ وَإِيَّـاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] ، فهذا لـه الحق فـي الصدارة لإفادة التخصيص، وأن يتضمن شـرطًا، نحـو: (مَـنْ تكـرِّمْ أكْرِمْـهِ)، وأن يتضـمن اسـتفهامًا، نحـو: (مَـنْ رأيـت؟..)، أو جوابًـا، نحـو: ﴿ فَأَمَّـا ٱلْيَتِـيمَ فَـلَا تَقْهَـرْ﴾[2]، أو: كَـمْ غُـلامٍ ملكتْ؟، وما جاء واجب التقديم فهو مقيس، وأرى أنَّ ما ارتضاه المكودي مناسبًا للقياس.[3]

(1) سورة الفاتحة، الآية 5.

(2) سورة الضحى، الآية 9.

(3) ينظر: أوضح المسالك 108/2، وشرح ابن عقيل 284/1، وشرح المكودي، ص 94، شرح الاشموني 177/1، وهمع الهوامع 1/ 161.

المبحث الثَّالث:

الإجماع عند الشَّارِحَيْنِ:

أوَّلًا – الإجماع عند ابن هِشَامِ (ت 761)هـ.

ثانيًا – الإجماع عند المَكُودِي (ت 807)هـ.

أولًا – الإجماع عند ابن هشام:

المقصود بالإجماع: التفاق أو ما أجمع عليه النحاة من البصرة والكوفة، ذكر ابن هشام الإجماع بلفظين، هما: الإجماع، والاتفاق، ومشتقاتهما[1]، واستدل بأمثلة مختلفة، منها:

1 – إذا كان الاستثناء منقطعًا، وكان تسليط أداة الاستثناء على المستثنى غير ممكن، قال ابن هشام: "وأنْ كان الاستثناء منقطعًا، فإنْ لم يكن تسليط العامل على المستثني واجب النصب اتفاقًا، نحو: ما زاد هذا المالُ إلّا ما نقصَ، إذ لا يقال: زاد النقصُ، ومثاله: ما نفعَ زيدٌ إلَا ما ضرَّ، إذ لا يقال: نفع الضّرُّ "[2]، وإن أمكن تسليطه، فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السّبعة ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[3]، وتميم ترجّح النصب، وتجيز الإتباع، نحو قول الشاعر:

وَبـلْـدةٍ لـيْـسَ بـهَـا أَنـيـسُ

إلّا الْيَـعَـافِـيرُ وإلّا العـيـسُ[4]

والشاهد في هذا البيت (إلّا الْيَـعَـافِـيرُ)، فإنَّ ظاهره، استثناء منقطع تقدم فيه: (المستثنى منه)، فكان ينبغي انتصاب (المستثنى)، على المشهور من

(1) ينظر: أوضح المسالك 143/1، والإجماع دراسة في أصول النحو، معن عبدالقادر بشير، دار الحكمة ـ لبنان، ط 2014م،ص 114.

(2) أوضح المسالك 219/2.

(3) سورة النساء، من الآية 157.

(4) البيت من الرجز، لعامر ابن الحارث، وهذه رواية النحاة، بشرح أوضح المسالك 220/2.

لغات العرب، وهي لغة أهل الحجاز، إلّا أنَّه ورد المستثنى (الْيَعَافِيرُ) مرفوعًا، وقد وجهه سيبويه (180)هـ: لموافقة المشهور بوجهين:

الأول: جعله كالاستثناء المفرغ، فكأنَّه قال: ليس بها إلا اليعافيرُ، والوجه الثاني: توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعًا من المستثنى منه، وابن هشام أطلق هذا الدليل لإيضاح المسألة في الضرورة الشعرية، فقصر الممدود أولى لإجماع البلدين على جوازه ومنع البصريون مدَ المقصور، وأيضًا الإجماع في وجوب نصب المستثنى إذا اتصلت به الأداة اتصالًا غير مباشر في الإسناد المنقطع، وهذا الذي يراه ابن هشام ويعتمد عليه في شرحه[1].

ـ وفي الاسم الموصول:

من الإجماع عند ابن هشام، شرط موصولية (ذا)، أن يتقدمها استفهام بـ(ما) أو بـ(مَن) وهذا انفرد به ابن هشام في (باب الأسماء الموصولة)، ففي قول الشاعر:

أَلَا تَسْألانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ[2]

(1) ينظر: أوضح المسالك 2/ 220، 225، والاقتراح من ص161، والنحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيده 88/1.

(2) البيت من الطويل، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د. ت)، ص 36، وشرح أوضح المسالك 1/ 143.

والشاهد فيه **(مَاذَا يُحَاوِلُ)** باستعمالِ(ذا) المسبوقة بأداة الاستفهام (ما)، بمعنى الاسم الموصول (الذي)، وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية، والصلة جملة **(يُحَاوِلُ)**، والإعراب: (ألا): أداة استفتاح، **(تَسْألانِ)**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، **(الْمَرْءَ)**: مفعول به، (ما): اسم استفهام، مبني في محل رفع مبتدأ، (ذا): اسم موصول خبر المبتدأ بمعنى الذي[1].

والكوفيون لا يشترطون تقدم (ما) أو (مَنْ) فـ(ذا) اسم موصول عندهم سواء تقدم عليه (ما) أو (مَن) أَم لم يتقدم، وجميع ما يكون اسم إشارة يكون اسمًا موصولًا، وابن هشام رجَّح قول البصريين، وأبطل ما قاله الكوفيون الذين لا يشترطون ذلك[2].

وفي الأسماء الملازمة (للإضافة)، ذكر (حسبَ)، فقال: "لها استعمالان: الأول: أن تكون بمعنى كافٍ،..... فتكون نعتًا لنكرة، كـ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِن رَجُلٍ)، أي: كافٍ لك عن غيرِهِ،..... وبهذا يردُّ على مَنْ زَعِمَ أَنَّها اسم فاعل، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق"[3].

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 36، وهمع الهوامع 83/1.

(2) ينظر: شرح أوضح المسالك 1/ 144.

(3) أوضح المسالك 3/ 138.

والاستعمال الثاني: أنْ تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى، فتستعمل مفردة، وتكون مبنية، فتقول: (رأيتُ رَجُلًا حسبُ، ورأيتُ زيدًا حسبُ) بقطعها عن الإضافة[1].

ـــ وفي (عطف البيان) أجمع النحاة على وجوب موافقة عطف البيان متبوعه في إعرابه نصبًا أو جرًا أو رفعًا، وتعريفه أو تنكيره، وإفراده أو تثنيته أو جمعه، وتذكيره أو تأنيثه، فهذه عشرة أوجه، ويقول ابن هشام: "يوافق متبوعه في أربعة أوجه، الإعراب الثلاثة، والإفراد والتذكير والتنكير، وفروعهنَّ"[2]، ويطلق ابن هشام القول بدليل الإجماع في رده على قول الزمخشري(ت 538 هـ)، بأنَّ مقام إبراهيم في قوله: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ﴾[3] ، وذكر المؤلف على وجوب التطابق بين عطف البيان والمبيّن، وفي قوله: ﴿آياتٌ بيِّناتٌ﴾، و﴿مُقَامُ إبْراهِيمَ﴾، مخالفة في ثلاثة أوجه، وذلك أنَّ ﴿مُقَامُ إبْراهِيمَ﴾ تعرفت بإضافتها إلى (إبراهيمَ)، ومذكر ومفرد، و﴿آياتٌ بيِّناتٌ﴾، نكرة مؤنثة، وجمع، فلا يمكن أنْ تكون الثانية بيانًا للأُولى، ويرى ابن هشام بعد توضيحه عدد أوجه

(1) ينظر: أوضح المسالك 3/ 138.

(2) المصدر السابق 3/ 279.

(3) سورة آل عمران، من الآية 97.

الخلاف، اتفاقهم على الأوجه التي لم تذكر في الخلاف، فهذا يراه إجماع بين المدرستين البصرية والكوفية[1].

ثانيًا – الإجماع عند المكودي:

جاء المكودي في شرحه بألفاظ منها: الإجماع، والاتفاق، ومذهب أكثر النحويين، والنحويون اتفقوا، ومذهب البصريين وبعض الكوفيين[2]، واستدلّ بأمثلة مختلفة، سأذكر بعضها فيما يلي:

- في (الاستثناء) "إذا كان الاستثناء منقطعًا: فإنَّ لم يمكن تسليط العامل وجب النصب اتفاقًا"[3]، فقد جاء في نظم الألفية (وانصب ما أنقطع)، ففي لغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء، والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه، مثل(ما في الدار أحدٌ إلّا وتدًا)[4]. قال الشاعر:

وَبــلْــدةٍ لــيْــسَ بــهَا أَنــيــسُ

(1) ينظر: أوضح المسالك 3/ 296، 297، 298، وينظر: الكشاف للزمخشري (تـ 538هـ)، تح، خليل مأمون، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 2009 م، 2/ 38.

(2) ينظر: شرح المكودي، ص 66، 98، 99، 113، 228.

(3) شرح أوضح المسالك 2/ 219.

(4) ينظر: شرح المكودي، ص 126.

إلّا الْيَـعَافِـيرُ وإلّا العـيــسُ[1]

والشاهد في هذا البيت(إلّا الْيَعَافِيرُ)، و(إلّا العيسُ)، فظاهرة استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب، وهي لغة أهل الحجاز، وقد وجهه سيبويه (180 هـ) بوجهين: فالأول: جعله كالاستثناء المفرغ، والمستثنى منه في هذه الحالة كأنَّه لم يذكر، فالمعنى (ليس إلّا الْيَعَافِيرُ)، والوجه الثاني: توسع في الاستثناء وفي معناه حتى جعله نوعًا من المستثنى منه، وهذا الرأي أيّده كثير من النحاة، منهم الزمخشري (تـ 538هـ)، وابن هشام (تـ 761هـ)، ورجّحه أيضًا المكودي (تـ 807هـ)[2].

- وفي (لا) النافية للجنس، جاء في ألفية ابن مالك:

واَعْطِ لا مَعْ هَمْزَةِ اِستِفهامِ

ما تَسْتَحقُّ دُوْنَ الاسْتَفْهَامِ[3]

فحكم (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام مثل حكمها إذا لم تدخل عليها، وقد وافق المكودي في هذا المازني (تـ247هـ)، والمبرد (تـ282هـ)، اللذان

(1) البيت من الرجز، ونسبه النحاة إلى عامر ابن الحارث، وليس في ديوانه، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 271، وأوضح المسالك 220/2، وشرح الاشموني 229/1.

(2) ينظر: شرح أوضح المسالك 2/ 220، وشرح المكودي، ص 81،

(3) شرح المكودي، ص 81.

خالفا الخليل (تـ175)، وسيبويه (تـ180هـ)، فذهبا إلى أنَّه قد يحدث في (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معانٍ، وهي التمني والتوبيخ، وفي رأيي أنَّ الأرجح ما ذهب إليه المكودي، ويستثنى من ذلك (ألا) التي للعرض لأنَّها لا تدخل إلّا على فعل[1].

- الهمزة في أول كلمة (اسم)، جاء في ألفية ابن مالك:

وفي اسمٍ استِ ابنٍ ابْنمٍ سُمِعَ

واثْنَيْنِ وامْرِئٍ وتأنِيثٍ تَبِعْ[2]

و(اسم) أصله عند البصريين (سموٌ)، فَحُذِفَتِ الواو ليجتنبوا همزة الوصل، فيكون عوضًا على المحذوف، حيث أجمع علماء البصرة والكوفة على أنَّ (الهمزة) التي في أول (اسم) هي همزة التعويض[3].

- وفي (عطف البيان) جاء في شرح المكودي على قول الناظم:

فأَولِيْنهُ مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ

ما مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلي[4]

(1) ينظر: أوضح المسالك 4/ 24، 25، وشرح المكودي، ص 81،

(2) شرح المكودي، ص 376.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 127، وأوضح المسالك 313/4، وشرح المكودي، ص 376.

(4) شرح المكودي، ص 222.

والشاهد أنَّ عطف البيان، بيّن متبوعه كالنعت ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه مثله، وفي مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه، وهو اختيار ابن مالك الذي جاء في نظمه:

فَقَدْ يكُونانِ مُنَكَّرَيْنِ

كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ[1]

وفُهِمَ من قوله: (قد) أَنَّ ذلك قليل، ومما استشهد به على ذلك قول الله تعالى﴿ **إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا**، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾[2]، والذي ذهب إليه المكودي في هذه المسألة (جواز تنكير عطف البيان)، حيث أطلق دليل الإجماع الذي اختاره الكوفيون وبعض البصريين، وهو الرأي الراجح فعطف البيان يبين متبوعه مثله مثل النعت وأنْ اختلف عليه في وجوه متعددة[3].

(1) شرح المكودي، ص 222،.

(2) سورة النبأ، الآيتان 31، 32.

(3) ينظر: شرح المكودي، ص 222، والاقتراح للسيوطي، ص 82، 83، 84.

المبحث الرَّابع

الموازنة بين الأصول النَّحْويَّة عند الشَّارِحَيْنِ:

أوَّلًا – ما اتفق فيه الشَّارِحَانِ.

ثانيًا – ما اختلف فيه الشَّارِحَانِ.

أولًا – ما اتفق فيه الشّارِحّانِ:

نظرًا إلى أهمية السّماع باعتباره الأصل الأول من الأصول النحوية من حيث الإسناد إليه، والاستدلال به، فإنَّني أجد له عند ابن هشام والمكودي وصفًا خاصًا، إذ إنَّهما يحكِّمان السّماع في بعض المسائل، ويسيران على نهج واحد في استخدام جميع الأدلة النحوية خلال الشرح، حيث أطلق كل منهما القول بالدليل الذي اعتمد عليه إمَّا سماعًا، وإمَّا قياسًا، وإمَّا إجماعًا، ثم يوثقه أو لا يوثقه معتمدًا على شهرة المسألة، فهما متأثران بسابقيهم، وأرى أنَّهما اتفقا في الآتي:

1. سار الشَّارِحَان على نهج واحد في استخدامهما للأدلة النحوية، فمن قبيل الاعتماد على السّماع ترجيحهما لغة على أخرى، ففي باب (المفعول معه) يذكر ابن هشام والمكودي أنَّ بعض العرب لا ينصب بعد (الواو) بل يرفع على ما قبلها، وأكثرهم يرفع بالعطف "وهو أفصحُ اللّغتين لعدم الحذف"[1].

2. وممَّا يُردّ الرأي فيه اعتمادًا على أنَّه غير مسموع، أي(مقيس) ما جاء عند ابن هشام في (أسماء الأفعال)، وكذلك عند المكودي، ما يلزم التعريف فإنَّه لم يسمع فيه تنوين نحو: عليك، دونك، إليك، هيهات[2]، وبالموازنة بينهما وجدتُ أنَّ ابن هشام كان أكثر اهتمامًا بالسّماع من المكودي، فأراه يتجه إلى عرض المسائل النحوية والصرفية بربطها بلغات العرب

(1) شرح أوضح المسالك 2/ 201، وشرح المكودي، ص 124.

(2) ينظر: أوضح المسالك 4/ 77، وشرح المكودي، ص 259.

ولهجاتهم، وقد ذكر في باب (المعرب والمبني) أنَّ للمثنى لغة أخرى، هي لزوم الألف رفعًا، ونصبًا، وجرًا، وهي لغة بني الحارث، وقبائل أخرى.[1]

3ـ يتوافقان في الكلام المسموع من حيث الأصل والمطّرد، والغالب والكثير والقليل، والنادر، والشاذ، وقد نقلا على من سبقهما كما صرح بذلك ابن هشام حيث يقول: "واعلم أنَّهم يستعملون غالبًا، وكثيرًا، ونادرًا وقليلًا ومطردًا"[2]، وذكره (يستعملون)، أي النحاة قبله[3]، وقد اتفقا في أنَّ (ليت) التي من أخوات (إنَّ)، تنصب الاسم وترفع الخبر، سواء دخلت عليها (ما الكافة) أو لم تدخل[4].

4 – وفي القياس بين ابن هشام والمكودي في القياس (عمل ما النافية) أنَّ أهل الحجاز يقيسون (ما) النافية على (ليس)، لمشابهتها في نفي الحال، ويذهب ابن هشام إلى إهمالها، وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء متبعًا في ذلك سيبويه[5].

5 – قياس اسم الفاعل في العمل، على الفعل المضارع:

اتفقا الشارحان على أنَّ اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله (النصب) إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنَّه أشبه فعله في الحركات والسكنات

(1) ينظر: أوضح المسالك 1/ 48.

(2) أوضح المسالك 328/4، وينظر: الاقتراح للسيوطي، ص 59.

(3) ينظر: أوضح المسالك 307/1، 4/ 328، وشرح المكودي، ص 148.

(4) ينظر: أوضح المسالك 304/1، وشرح المكودي، ص 73.

(5) ينظر: أوضح المسالك 242/1، وشرح المكودي، ص 61.

وعدد الحروف نحو: (أنا ضاربٌ زيدًا غدًا) فإنَّه كان بمعنى المضي لم يعمل لأنَّه لم يشبهه[1].

5 – ومظاهر الإجماع عند ابن هشام كثيرة وأمّا في شرح المكودي فجاءت قليلة ولم ينفرد بذكر أي حكم نحوي مجمع عليه إلّا وقد ذكره ابن هشام في شرحه، ومن ذلك:

أ – ما جاء في باب النائب عن الفاعل، إذ ذكر الشارحان أنَّ النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب (كَسَا)، فيجوز في (كسوتُ زيدًا جُبةً)، و(كُسيَ زيدًا جُبةً)، وإذا لم يؤمن اللبس فلا يجوز أن ينوب المفعول الثاني (اتفاقًا)، نحو: أعطيتُ زيدًا عمرًا، فلا يجوز أنْ يقال فيه (أُعطِيَ زيدًا عمرو)[2].

ب – وفي باب (التمييز) ذكرا أنَّ ناصب التمييز ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة، وهو متفق عليه[3]، كما ذكرا إجماع النحاة على وجوب تقديم عامل التمييز إذا كان اسمًا نحو: عندي عشرون درهمًا وهذا بالإجماع.[4]

ومن المسائلة التي اتفق فيها ابن هشام والمكودي:

(1) ينظر: أوضح المسالك 186/3، وشرح المكودي، ص 180.
(2) أوضح المسالك 128/2،128، وشرح المكودي، ص 99.
(3) ينظر: أوضح المسالك 311/2، وشرح المكودي، ص 146.
(4) ينظر: أوضح المسالك 310/2، 311، وشرح المكودي، ص 146.

1 ـ تعليل الأحكام النحوية: فكلاهما يعتمد على التعليل، كالرفع بالابتداء أو النصب بالفعل، أو الجر بالإضافة، مع اتفاقهما أنَّ التعليل تابع السَّماع.

2 ـ مراعاة الجانب الدلالي (المعنى): يتفقان على أنَّ المعنى عنصر أساسي في توجيه الإعراب فيربطان الإعراب بالدلالة.

3ـ الأخذ بمذهب البصريين غالبًا، وضبط القياس والتحفظ في قبول الشاذ.

4 ـ تقديم الأصل على الفرع، وعدم الاحتجاج بالشاذ.

ثانيًا – ما اختلف فيه الشارحان:

1ـ من ذلك ما ذكره ابن هشام من عوامل علامة الجر، من خلال ذكره لعلامات الاسم، وأنَّ الجر من هذه العلامات حيث قال: "الجر، وليس المراد به حرف الجر، لأنَّه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو: (عَجِبْتُ من أنْ قُمْتَ)، بل المراد به الكسرة التي تحدثها عامل الجر، سواء كان العاملُ حرفًا، أم إضافة، أم تبعية، وقد اجتمعت في البسملة"[1]، فذكر ثلاثة أنواع في عامل الجر، وأنَّها مجتمعة في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾[2]، حيث جرّ (اسم) بالحرف (الباء)، وجرّ لفظ الجلالة

(1) أوضح المسالك 16/1.

(2) سورة الفاتحة، الآية 1.

(الله) بإضافة (اسم) إليه، وجرّ (الرَّحْمنِ) و(الرَّحِيمِ)، لكونهما صفتين بالتبعية لاسم الجلالة (الله)[1].

2 – اختلافهما في عامل الظرف، أو الجار والمجرور إذا وقع خبرًا:

أجد أنَّ ابن هشام قد خالف المكودي فقدَّر الخبر المحذوف (اسمًا) قائلًا: "والصحيح أنَّ الخبر في الحقيقة متعلّقهما المحذوف، وأنَّ تقديره (كائن) أو (مستقر)، لا كان، أو استقر، وأنَّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور[2]، كقوله:

فإن يَكُ جُثْمَانِي بأرْضٍ سِوَاكُمُ

فإنَّ فُؤادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أجْمَعُ[3]

والشاهد فيه(**أجْمَعُ**) بالرفع، وهذا تقدير الخبر المحذوف، ولا يصلح أنْ يكون توكيدًا لمنصوب[4].

وقد وافق المكودي الناظم (ابن مالك)، على أنَّ عامل الظرف أو الجار والمجرور يجوز تقديره إمَّا اسمًا مفردًا نحو: (كائن)، أو جملة نحو: (استقر) "فإذا قلت زيدُ عندك، أو زيدٌ في الدار، فالتقدير زيدٌ كائن أو

(1) أوضح المسالك 16/1، بالهامش المشروح.

(2) شرح المصدر السابق 179/1.

(3) البيت من الطويل، ديوان جميل بن عبدالله بن معمر العذري، وبثينة ابنة عمه شبب بها فلم يتزوجها، وقضى حياته متلهفًا بغرامه (ت 82هـ)، تح: حسين نصار، شرح، أشرف أحمد، مكتبة مصر، (د. ت)، ص 111، وينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، دار التراث العربي، مصر، ط 3، 1977م 263/1.

(4) ينظر: أوضح المسالك 180/1.

مستقر عندك، وزيد كان أو استقر عندك"[1]، واختار ابن مالك الاسم المفرد ذاكرًا أنَّ أصل الخبر الإفراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنَّه أصل في العمل، وأرجح ما ارتضاه ابن هشام في تقدير محذوف الخبر(اسمًا) لا جملة[2].

3 – اختلافهما في تعريف الحرف الأصلي والزائد من قول ابن مالك:

والحرْفُ إنْ يلْزَمْ فأَصْلٌ، والّذي

لا يَلْزَمُ الزائِدُ مِثْلُ (تا)، احْتَذِي[3]

حيث خالفه ابن هشام، فقال: "وفي التعريفين نظر: أمّا الأول، فلأنَّ الواو من (كَوْكب)، والنون من (قَرَنْفل) زائدتان، مع أنَّهما لا يسقطان، وأمّا الثاني، فلأنَّ الفاء (وَعَدَ) والعين من (قَالَ) واللام من (غزَا) أصول مع سقوطهنَّ في (يَعْدُ) و(لم يَعْدُ)[4].

4 – اختلافهما في تعريف الحال من قول ابن مالك:

الحالُ وصْفٌ فَضْلَةٌ منتصِبٌ

مُفْهِمٌ في حالٍ كَفَرْدًا أذهبُ[5]

ويخالف ابن هشام هذا الحدّ قائلًا: "وفي هذا الحد نظر؛ لأنَّ النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقفٌ على الحد، فجاء الدور"[6].

(1) شرح المكودي، ص 49.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 50.

(3) ألفية ابن مالك، ص، 83.

(4) أوضح المسالك، 310/4.

(5) ألفية ابن مالك، ص، 32.

(6) أوضح المسالك، 248/2.

وذكر المكودي موافقًا ابن مالك: "أنَّ الحال وصفُ فضلة منتصب، والمراد بالوصف اسم الفاعل وأسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل،.. والفضلة ما يصح الاستغناء عنه [1].

5 – وفي باب (الكلام وما يتألف منه)، يرى ابن هشام: "أنَّ بين الكلام والكلَم عمومًا وخصوصًا من وجه، فالكلم: أعمُّ من جهة المعنى، لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخصُّ من جهةِ اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: (زيدٌ قام أبوه)، كلام لوجود الفائدة، وكلمٌ؛ لوجود الثلاثة،... (وقام زيدٌ)، كلام لا كلم، و(إن قام زيدٌ) بالعكس"[2].

وأرى أنَّ المكودي في شرحه وافق ابن مالك، قائلًا: "واحد الكلَم كلمة... والقول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم، والكلمة"[3]، وقد وافق المكودي في شرحه ابن مالك مكررًا النظم وشارحًا له وقائمًا بأعرابه[4].

وفيما يلي استخلاص النتائج التالية:

1 – حظي القرآن الكريم بنصيب وافر من الشارحين، وبخاصة ابن هشام الذي استشهد بشرحه أوضح المسالك بـ(640) شاهدًا مقابل ما ورد بشرح المكودي الذي استشهدا بـ(193) شاهدًا.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 568، وشرح المكودي، ص 132.

(2) أوضح المسالك 1/ 15، 16.

(3) شرح المكودي، ص 7.

(4) ينظر: شرح أوضح المسالك 1/ 17، 18، وشرح المكودي، ص 6، 7.

2 – لم يعتمد كثير من النحاة، ومنهم ابن مالك في ألفيته، على الحديث الشريف في النقل والاحتجاج، وقد تشابه الشارحان في نقل الأحاديث لدعم وتأكيد بعض الشواهد القرآنية، وليس لوضع قواعد نحوية وصياغتها.

3 – كان الشعر أوفر حظًا من النثر، فكانت جُل الشواهد من الشعر في عصور الاحتجاج، حيث غلب الشاهد النحوي الشعري على الشواهد الأخرى عند كلا الشارحين، فبلغ عند ابن هشام بأوضح المسالك (583) شاهدًا، وبلغ عند المكودي بشرحه للألفية (209) شاهدًا شعريًا.

4 – اكتفى ابن هشام بالشطر الذي يحوي الشاهد من البيت، وكان المكودي يأتي بالشاهد الشعري بشطريه.

5ـ استخدم الشارحان السماع النقلي المباشر للتدليل على القاعدة النحوية.

6 – من مسائل القياس التي اتفق فيها الشارحان، قياس الشبه لاسم الفاعل على الفعل المضارع، وقياس (أفعل)، التعجب على فعل الأمر.

7 – من مسائل الإجماع التي اتفق فيها الشارحان، امتناع حذف أحد مفعولي (ظن) وأخواتها بالإجماع، واختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل فهذا (الإعراب)، و(البناء): لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة.

8 – استدل الشارحان بجزء من منثور العرب وأقوالهم وأمثالهم وكان النصيب الأكبر لابن هشام.

الفصل الثاني

مصادر ابن هشام والمكودي في شرحيهما لألفية ابن مالك:

المبحث الأول–مصادر أوضح المسالك لابن هشام ومظاهر النقل عنده على لألفية ابن مالك.

المبحث الثاني– مصادر شرح المكودي ومظاهر النقل عنده على ألفية ابن مالك.

المبحث الثالث– الموازنة بين مصادر ونقول الشارحين على ألفية ابن مالك.

توطئة:

حيث يراد بمصادر الشروح نقول وشواهد الاحتجاج التي يستعين بها النحاة لإثبات صحة القواعد والآراء النحوية، وتعدُّ مصادر الاحتجاج أحد الجوانب التي اختلف فيها النحاة، ومن ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية بين متشدد ومتساهل، وفي الأحاديث النبوية وفي إشعار العرب لاسيما المتأخرين[1]، وكذلك أقوال العرب وأمثالهم وما جاء من نقول وشواهد بشرحي أوضح المسالك لابن هشام وشرح المكودي[2].

(1) ينظر: قضية الاحتجاج والنحو العربي، منتدى مجمع اللغة العربية، حمزة بن قبلان المزيني، ط 1، دار النشر، السعودية، ص 25، وينظر: مجمع الأمثال للميداني (تـ 518هـ)، نح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار النصر، دمشق، 318/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك 46/1، والمكودي، ص 130.

المبحث الأول:

مصادر شرح أوضح المسالك لابن هشام ومظاهر النقل عنده

ويحتوي على:

1 – المصدر الأول– ألفية ابن مالك.

2 – المصدر الثاني– القرآن الكريم والحديث الشريف.

3 – المصدر الثالث– بعض مصادر الشروح التعليمية.

4 – المصدر الرابع– الشعر العربي وبعض مصادر الأدب واللغة وأقوال العرب.

1 – ألفية ابن مالك.

تمكّن ابن هشام من توظيفه لتلك المصادر باستنباط القواعد النحوية، وتحليل الأمثلة، واستخراج الشواهد من هذه المصادر وإبراز كثير من القواعد النحوية والاستشهاد عليها، والألفية: اختصار لمنظومة ابن مالك (الكافية الشافية)، وتبسيط للأحكام والقواعد النحوية، كما نصَّ على ذلك ابن مالك في مقدمتها حيث قال:

فَـمُعْظَـمُ الـفَـنِّ بِـهَا مَـضْبُـوطُ

والْقَـولُ فِـي أبْـوابِـهَا مَـبْسُـوطُ

فالألفية تلخيص (للكافية الشافية) التي سبقتها، جعلها ابن مالك في أرجوزة لطيفة جمعت خلاصة النحو في إيجازٍ محكم ونظمها في ألف بيت حتى يسهل حفظها[1]، وهي المصدر الرئيس الذي اعتمد عليه ابن هشام في تأليف كتابه: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، ولابن هشام أكثر من شرح وحاشية على الألفية[2].

([1]) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي، تح: الطناجي، ط 1، القاهرة، 1972، ص 46.

([2]) ابن هشام الأنصاري له شرحان، وعدة حواشٍ على الألفية لم تصل إلينا لأنَّه لم يرد لها ذكر بعد ذلك، فالشرح الأول الموجود وعنوانه (رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة)، ودون عن أوضح المسالك الحواشي التالية: (أ) حاشية لابن جماعة(819هـ). (ب) حاشية لابن هلال الحلبي (ت933هـ). (ج) بدر الدين العيني (ت855هـ)، وينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ،(ت 379هـ) تح: محمد أبوالفضل، ط2، دار المعارف، القاهرة، 116/2.

وكتابه (التوضيح) كان أشهرها، وفي اعتماده على (ألفية ابن مالك) بوصفه مصدرًا رئيسًا لكتابه الذي يُعدُ مجالًا للبحث والدراسة، فقد سار على هدى الألفية وترتيبها، وذلك من خلال عرضه لمسائلها شرحًا وتفصيلًا وترتيبًا، بل أجده اعتمد على بعض مفردات النظم في بعض المسائل، حيث قدم ابن هشام لشرحه بداية بحمد الله والصلاة على النبي المصطفى – صلّ الله عليه وسلم– ثم تحدث عن أهمية الألفية، وضرورة كشف الغموض الذي سببه اختصارها بشرحٍ مختصر تحقيقًا لرغبة بعض طلبته، فقال: "كتاب الخلاصة الألفية، في عام العربية، كتاب صَغُرَ حجمًا، وغزُر علمًا، غير أنَّه لإفراط الإيجاز قد كان يعدُّ من جملة الألغاز، وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه،.....أنقح مبانيه، وأعذب به موارده وأعقل به شوارده، وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"[1]

وأُشتُهِرَ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك باسم (التوضيح) على سبيل الاختصار، أو لأنَّه توضيح لمسائل الألفية، وليس شرح لأبياتها[2]، وقد أشار النحاة القدامى إلى اختلاف منهج كتاب (التوضيح) عن مناهج شروح الألفية الأخرى، وأدركوا ما فيها من غموض، بسبب شدة اختصاره، فشرعوا في شرحه والتعليق عليه قال خالد الأزهري (ت905هـ): "الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك.....لم يأت أحدٌ بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله، غير أنَّه

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 13/1 – 30.

(2) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاج خليفة 154/1، وبغية الوعاة 69/2.

يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفيّ مكوناته ما وراء الحجاب"[1].

فكتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) شرحًا صريحًا للألفية، والشارح أدرك – على ما يبدو– قصور النظم في توضيح مسائل النحو، فسعى إلى نثر (الألفية)، وتقريبها إلى أذهان الناشئة، وفيما يلي بيان لأهم ملامح شرحه:

التزم ابن هشام بترتيب (الألفية) محافظ على تسلسل أبوابها بدءًا من باب (الكلام وما يتألف منه) وانتهاء باب (الإدغام) لكنَّه عدل صياغة عناوين بعض الأبواب، فتصرف في تسمياتها على فصول، بعد أنْ كانت أبوابًا؛ فمن أمثلة إعادة ترتيب الأبواب صنيعه في باب (النائب عن الفاعل)،[2] فابن هشام خالف فيه الناظم وأفرد فصلاً خاصًا لصياغة الفعل المبني للمجهول جعله في نهاية الباب[3].

ومن أمثلة التصرف في صياغة عناوين بعض الأبواب، تسميات الألفية لعدد منها مع ما يقابلها في أوضح المسالك، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي[4]:

([1]) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري(ت 905هـ)، تح: أحمد السيد، مطبعة الاستقامة، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط 1، 1954م 3/1

([2]) ينظر: أوضح المسالك، 114/2.

([3]) ينظر: المصدر السابق, 131/2.

([4]) ينظر: المصدر نفسه، 2/ 131، والأمثلة واضحة في أبواب (التعجب، النداء، والتصريف والإبدال).

(الجدول التوضيحي)

العنـــوان فـــي الألفية	العنوان في أوضح المسالك
الابتداء	باب المبتدأ والخبر
كان وأخواتها	بـاب الأفعـال الداخلـة علـى المبتـدأ والخبـر فترفـع المبتـدأ تشبيهًا بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول
فصـل فـي مـا، لا، لات	فصل في ما، لا، لات، إنْ، التي تعمل عمل (ليس) تشبيهًا بها
إنَّ وأخواتها	باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر
ظنَّ وأخواتها	باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبها مفعولين
الاختصاص	المنصوب على الاختصاص
كم وكأي وكذا	باب كنايات العدد

وفي رأيي أنَّ هذا التصرف من الشارح في تعديل بعض الأبواب، ليس لمجرد المخالفة، ولكنَّه يتوخى الدقة في التعبير عمّا وُضعت له[1].

(1) ينظر: ألفية ابن مالك، من ص 12 إلى نهاية باب الابتداء، وكذلك كان وأخواتها، وينظر: أوضح المسالك 165/1، 240/1، 1/ 287، 2/ 26، 4/ 228.

2 – القرآن الكريم والحديث الشريف.

(أ)– القرآن الكريم:

المصدر الأهم، وقد أجمع النحاة على أن النص القرآني – بجميع قراءاته: المتواترة والشاذة – أصح كلام عربي، فنصّ سيبويه (ت180هـ) على "أنّ القراءة لا تخالف، لأنَّ القراءة السنة"[1].

وفي هذا السياق يقول الفراء (ت207هـ) مبينًا منزلة النص القرآني في الاحتجاج: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[2]، وقال ابن خالويه (ت 370هـ): "قد أجمع الناس أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[3]، لكنهم اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات، فاحتج الكوفيون بها كلها، بينما اشترط البصريون موافقة القراءة لكلام العرب، فأخضعوها للقياس، والناتج في ذلك ردهم لبعض القراءات بدعوى لحن القُراء حينًا، وعدم تواتر القراءات حينًا آخر، والحق أنَّ القراءات كلها حجة – متواترها وآحادها وشاذها – كما تقدم في كلام ابن خالويه (ت370هـ)، ولا يمنع الاحتجاج بها في

(1) الكتاب 148/1، ربما فيها تصحيفًا وصوابها (لأنَّها السنة) كما في طبعة بولاق 74/1، أو لأنَّها من السنة أو لأنَّ القراءة سنة.

(2) معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد عبد الله الفراء (ت 207هـ)، تح:أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، علم الكتب، بيروت، ط 2، 1980م 14/1.

(3) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لأبن خالويه، تح: براجستراسر وأثرجفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط 1، 1985م، 213/1.

النحو، فعلى الرغم من وصفها بالشذوذ فهي أفصح سماعًا من كل ما احتجوا به من كلام العرب[1]، "وقد بسط ابن جنيّ القول في جواز الاحتجاج بها"[2].

وابن هشام أكثر من النقل من القرآن الكريم كثرة لافتة، باعتباره مصدرًا أساسيًا من مصادر الشرح، واحتجاجه بالقراءات فأنَّه لم يختلف عن صاحب (الألفية) في ذلك، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى عدد الشواهد القرآنية التي زخر بها كتاب(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) وكان عددها أربعين وستمائة آية، إحدى وسبعون منها مكررة، وألاحظ من هذا الإحصاء، حرص ابن هشام على الإفادة من القراءات المختلفة في الشرح، وقد ذكر السيوطي (ت911هـ)، اعتراض بعض النحاة القدامى على بعض القُراء السبعة[3]، فقال: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية، وينسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنَّ قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا

(1) ينظر: المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، تح: براجستراسر، ط 1، 1985م، 29/1، 30.

(2) المحتسب لابن جني، تح: علي النجدي ناصيف وآخرين، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، 1994 29/1.

(3) من هولاء المقرئين الكسائي والفراء، ينظر: معاني القرآن للفراء 252/1، وقد جاء بعدهما المازني والمبرد والزجّاج، والزمخشري، ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، ص 157، 158.

مطعن فيها"[1]، والقراء المذكرون في النص، عبد الله بن عامر (ت118هـ) مقرئ الشام، وعاصم بن بهدلة (ت127هـ)، أحد القراء السبعة، وشيخ الإقراء بالكوفة، وتلميذه حمزة بن حبيب الكوفي (ت156هـ)[2]، وقال السيوطي (ت911هـ)،أيضًا: "وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك (ت672هـ) على مَنْ عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية، وإنْ منعه الآخرون، مستدلًا به....."[3]، وتبع ابن هشام ابن مالك في ذلك، فاحتجّ بالقرآن وقراءاته السبعة وغيرها، فلم يخطيء قارئًا، ولم يرد قراءة، وجلّ ما فعله مع القراءات الشاذة عن القياس حفظها وعدم القياس عليها، فقد "نقل ابن هشام عن القرآن الكريم وكان جلُّ اعتماده على من القراءات حفص"[4]، وكان في الغالب لا يشير إلى نسبتها إلى حفص ولا يسميها، مكتفيًا في ذلك بقوله: (نحو قوله تعالى)، أو (كما ورد في قوله تعالى)، أو (شاهد في الآية)، وتأتي عنده القراءات السبعة في المقام الثاني، إذا أورد كثيرًا منها ونصّ – في كثير من الأحيان– على أصحابها، ثم تأتي القراءات التي وسمها بالشذوذ ليس على سبيل الطعن في حجيتها، وإنَّما لخروجها

(1) الاقتراح للسيوطي (ت 911هـ)، ص 98، 99.

(2) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت833هـ)، تح: براجستراسر، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م، 261/1، 346، 423.

(3) الاقتراح للسيوطي (ت 911هـ)، ص38.

(4) غاية النهاية، لابن الجوزي(ت 833هـ) شرح وتح: براجستراسر، مكتبة الخانجي، 1982م، 139/1.

عن القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد (ت324هـ)[1]، في كتابه (السبعة في القراءات)، "وهي ما توافر فيها صحة السند وموافقة العربية، وخالفت الرسم المصحف فقد احتجوا بها في النحو، لأنَّ حجيتها واجب في التلاوة لا في اللغة"[2].

وقد كانت الآيات القرآنية وبعض قراءاتها عند ابن هشام أهم مصادر النقل والشرح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها، فكان يؤكد القاعدة بالشاهد القرآني وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

1 – ذهب الناظم في (باب عطف النسق)، إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة تكرار حرف الجر، لثبوت سماع ذلك في النثر والنظم، فقال:[3]

وعَـوْدُ خَـافِضٍ لـدَىَ عـطفٍ على

ضَـمِـيرِ خَـفْضٍ لازِمًـا قَـدْ جُـعِلْ

ولـيس عِـنْدِي لازِمًـا، إذْ قـدْ أتَـى

فِـي النَّـظْمِ والـنثرِ صَـحِيْـحًا مُـثْبِتَا

(1) ينظر: المختصر في شؤون القرآن لابن خالويه، 29/1، 30/1.

(2) المحتسب 32،33/1، وقوله موافقة العربية أحد وجوهها، إذ لو وافقت العربية لم تكن شاذة عند النحويين.

(3) ألفية ابن مالك، ص 142.

واستشهد ابن هشام على ذلك بقراءة حمزة[1]، بقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[2] بالجرِّ، والمسألة ممّا أختلف فيها البصريون والكوفيون[3].

2 – ذهب الناظم في (باب الإضافة) إلى جواز الفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل في العمل – ويراد به المصدر واسم الفاعل– والمضاف إليه، بمعمول المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، فقال:[4]

فَصْلُ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَضَب

مفعولًا، أو ظَرْفًا، أجِرْ، ولم يُعِبْ

فَصْلُ يمينٍ، واضطرارًا وجدا

بأجنبيّ، ... أو بنعتٍ، أو نِدا

فاستشهد ابن هشام[5] لذلك بقراءة ابن عمار لقوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾[6] وقد "تبع الناظم وابن هشام الكوفيين في ذلك، خلافًا للبصريين الذين رفضوا الفصل وخصوه بضرورة الشعر"[7]، وأرجح ما ذهب إليه ابن هشام لاعتماده على أقوى المصادر،

(1) ينظر: أوضح المسالك 33/3.

(2) سورة النساء، من الآية، 1.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 463، المسألة الخامسة والستون.

(4) ينظر: ألفية ابن مالك، ص 113.

(5) أوضح المسالك 152/3.

(6) سورة الأنعام، من الآية137، وينظر: حجة القراءات لابن زرعة (ت 264هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 5، 1418هـ، 1997م، ص 273.

(7) ينظر: الإنصاف 436/2،427، المسألة الستون.

كلام الله المنزل، وما جاء في ألفية ابن مالك، والذي جوّز الفصل وكان الفاصل فضلة، ومقدر التأخير عن المضاف إليه فيكون منزلته متأخرة عن المضاف إليه، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل، ورتبة الفاعل تسبق رتبة المفعول به.[1]

(ب)- الحديث الشريف:

يُعدُّ من مصادر النقل والاحتجاج بعد القرآن الكريم، وقد أجمع النحاة على أنَّ النبي – صلّ الله عليه وسلم – أفصح العرب قاطبة، وأنَّ كلامه حجة إذا ثبت أنَّه رُوي بلفظه، فاللفظ هو المقصود، وليس الحديث باصطلاح المحدِّثين الذي يشمل قول الرسول – صلّ الله عليه وسلم – وحكاية فعله وتقديره.

وبعض النحاة اللاحقين أدركوا أهمية الحديث في النقل والاحتجاج والشرح، فاعتمدوه أصلًا من أصوله، منهم ابن مالك (ت672هـ) – ناظم الألفية– الذي جعله بعد مرتبة القرآن الكريم، كما ذكر ابن شاكر الكتبي (ت764هـ)، حيث يؤكد اهتمامه بالحديث الشريف وحرصه عليه دراسة وتدريسًا واستشهاده به في معظم كتبه، وقد أفرد إليه كتابًا لمعالجة شواهده ومشكلاته، أطلق عليه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)[2] وابن هشام في (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) استشهد

(1) ينظر: ألفية ابن مالك، ص114، وأوضح المسالك 156/3، والمكودي، ص 174.

([2]) ينظر: فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت 764هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النهضة المصرية، ط 1، 1951م، 453/2، وما بعدها.

بعدد من الأحاديث بلغ (26) حديثًا، وقد جاء احتجاجه به دعمًا وتأكيدًا لبعض شواهد القرآن والشعر...كما فعل المتقدمون من النحاة وليس لتأسيس القواعد وصياغتها، وفيما يلي بعض الشواهد:

1 – الْتزم ابن هشام في باب (المعرب والمبني) عند حديثه عن الأسماء الستة بمراعاة لغة النقص في (هَنُ) التي أصلها (هَنوٌ) وحذف منها (الواو) سماعًا للتخفيف، وأعربه بالحركات بدل الحروف عند إضافته الأفصح، إذ يجوز الإتمام على قلّة[1]، واستشهد ابن هشام لذلك بالحديث الذي ورد في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري (ت606هـ): "مَنْ تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهنِ أبيه ولا تكْنُوا"[2].

2 – استشهد ابن هشام في (باب الابتداء) على وجوب ذكر خبر(لولا) إذا كان كونًا خاصًا فقد دليله [3]، وبالحديث الشريف: "لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمتْ الكعبة"[4].

(1) ينظر: أوضح المسالك 92/1، وشرح المكودي، ص 13.

(2) ورد في نهاية غريب الحديث لابن الأثير الجزري (ت 606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة الإسلامية، (عزا)، (عضعض)، 233،252/3، وهو في مسند الإمام أحمد 5/ 136، برواية لا شاهد فيها هي (فأعِضُّوه بأبيه)، والتعزي: الانتماء والانتساب، ويعني به في الحديث الانتساب بانتساب الجاهلية بأنْ يقول:....قولوا له: اغضض على هِن أبيك الذي انتسب إليه، ولاتكلوا: أي: لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر، بل صرحوا باسمه تنكيلًا له وتعذيبًا.

(3) ينظر: أوضح المسالك 196/1.

(4) صحيح البخاري 42/1.

3 – ومن أمثلة ابن هشام على الاستشهاد بأقوال الصحابة، استشهاده في باب (الإبدال) تقول السيدة عائشة _ رضي الله عنها_: "كان رسول الله– صلّ الله عليه وسلم – يأمرني إذا حضتُ أن أتزرُ"[1]، على جواز إبدال الهمزة الساكنة ألفًا لمناسبة حركة الهمزة الأولى التي هي حرف المضارعة(أأتزرُ)[2]، وفي هذا السياق يقول ابن هشام: "وعوام المحدَّثين يحرّفونه فيقرؤنه بألف وتاء مشددة ولا وجه له؛ لأنَّه افتعل من الأزر، ففاؤه همزة ساكنة مع همزة المضارعة المفتوحة"[3].

3 – شروح وحواشي من سبقه:

لما كانت مصادر الشروح التعليمية قليلة في البداية فإنَّ ابن هشام في كتابه(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) الذي يعدُّ مجالًا للبحث والدراسة لم يذكر سوى واحدٍ وثمانين موضعًا من مواضع النقل عن العلماء، نقلها عن ستة عشر عالمًا، نصَّ على النقل عنهم وعن بعض كتبهم، وكان أكثرهم ذكرًا ابن مالك نفسه، الذي ذكره كثيرًا باسم (الناظم أو المصنِّف)، يليه في الأهمية سيبويه، الذي اقتصر على ذكر اسمه وقلّما ذكر كتابه، يليه عيسى بن عمرو (ت149هـ)، ثم الكسائي (ت189هـ)، ثم الفراء (ت207هـ)، ثمَّ الأخفش (ت215هـ)، ثم ابن

(1) سنن الترمذي 60/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك 4/ 326، 327.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

السَّكّيت (ت244هـ)، ثم المبرّد (ت286هـ)، ثم ابن السَّراج (ت 316هـ)، ثم ابن كيسان (ت320هـ)، ثم الفارسيّ (ت377هـ)، ثم الجوهري (ت392هـ)، ثم الزمخشري (ت538هـ)، ثم هشام الخضراويّ (ت646هـ)، ابن عصفور (ت669هـ)، ثم ابن الناظم (ت686هـ)، وقد نسب ابن هشام في بعض الأحيان بعض النصوص والآراء إلى مصادرها متبوعة بأسماء مؤلفيها، فذكر عددًا من عناوين الكتب، مثل: الكافية الشافية، وشرحها، والتسهيل، وشرحه، والعمدة وشرحها، و التحف من كتب ابن مالك والمسائل البغداديات، والشيرازيات، من كتب أبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، والخصائص، والمحتسب لابن جني (ت392هـ)، وشرحيّ إيضاح الفارسي لابن أبي ربيع وهشام الخضراوي، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي (ت 368هـ)، وفيما يلي جدول إحصائي لبيان النقول عن النحاة في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام (ت761هـ)[1]:

ر. م	العالم النحويّ	مرات نقل ابن هشام عنه	ملاحظات
1	عيسى ابن عمر (ت149ه)	مرة واحدة	
2	سيبويه (ت 180ه)	15 مرة	
3	الكسائي (ت189ه)	6 مرات	

(1) أوضح المسالك 4/ 327.

4	الفراء (ت207ه)	3 مرات	
5	الأخفش الأوسط (ت215ه)	11 مرة	مرة واحدة من الأوسط، ومرة أخرى حواشيه على كتاب سيبويه، وثماني مرات من غير تسمية المصدر.
6	ابن السكّيت (ت244ه)	مرتين	مرة من شرح ديوان كثير عزة، ومرة أخرى من غير تسمية المصدر.
7	المبرّد (ت285ه)	3 مرات	
8	ابن كيسان (ت299ه)	مرتين	
9	ابن السَّراج (ت 316ه)	مرتين	
10	الفارسي (ت377ه)	5 مرات	مرة واحدة من الحجة، وأربع مرات من غير تسمية المصدر.
11	الجوهري (ت394ه)	6 مرات	مرتين من الصحاح، وأربعة مرات من عير تسمية المصدر.
12	الزمخشري (ت538ه)	3 مرات	
13	ابن هشام الخضراويّ (ت646ه)	مرتين	مرة من شرح إيضاح الفارسيّ، وأخرى من غير تسمية المصدر.
14	ابن عصفور (ت669ه)	مرتين	مرة من المقرّب، ومرة أخرى من غير تسمية المصدر
15	الناظم ابن مالك (ت 672ه)	13 مرة	مرتين من التسهيل وواحدة من شرح الكافية، و10 مرات من غير تسمية المصدر.
16	ابن الناظم (ت686ه)	6 مرات	

وأرى في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) أنَّ ابن هشام قد أسهم في عزو الآراء والنصوص المقتبسة إلى أصحابها ومصادرها عزوًا كاملًا ودقيقًا تأثرًا منه بالهدف التعليمي الذي يرمي إلى تقديم

(الألفية) واضحة ميسرة للتلاميذ الذين لاتهمهم معرفة المصادر بقدر ما يهمهم استيعاب المنظومة (الألفية) عند الدارسين وفهمها واتضح عنده من خلال نسبة بعض النقول إلى أصحابها ومصادرهم معًا أو إلى مصادرها فقط، أو إلى جمهور النحاة وجماعتهم ومدارسهم[1].

([1]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وتتبعته من الجزء الأول إلى الجزء الرابع، محمد محي الدين عبد الحميد، القاهر، 2009م.

4 – الشعر وبعض مصادر الأدب واللغة وأقوال العرب وأمثالهم:

1 – الشعر:

كان صاحب النصيب الأكبر في النقل والاحتجاج في كتاب(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، فقد أكثر ابن هشام من الاستشهاد به شعرًا ورجزًا، فعدد الشواهد الشعرية تربو على (561) شاهد، وكان أكثر الشعراء شواهد في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، الفرزدق، وجرير، وذو الرّمة، ثم امرؤ القيس، ورؤبة الأعشى، وحسان ابن ثابت، وكُثير عزّة، ثم مجنون ليلى والعجاج والنابغة الذبياني ولبيد والأحوص الأنصاري، وعمر ابن أبي ربيعة وجميل بثينة وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى والحطيئة والكميت بن زيد وأمية ابن أبي الصَّلت، ثم يأتي عشرات من الشعراء الذين انخفضت شواهدهم إلى أقل من عشرة، كما أورد ابن هشام شواهد كثيرة تربو على (170) شاهد مجهولة القائل أو متعددة النسبة التي تمثل الكثرة والاطراد حينًا، والقلة والندرة والضرورة حينًا آخر، على نحو يوضح موقف ابن هشام من مصدر النقل وحدوده الزمانية، وفيما يلي بعض الأمثلة للنقل والاستشهاد بهذا المصدر (الشعر) في كتابه (أوضح المسالك)[1]:

أ – استشهد ابن هشام في باب (الموصول) يقول الراجز:

(1) ينظر: أوضح المسالك 130/1، 1/ 131، 145/1، 2/ 169، وشرح المكودي، ص 148، 402.

نـــحـن اللَّذون صَـــبَّحـوا الصَّـــباحَـــا

يـــومَ الـــنَّـخـيـلِ غـارةً مِـلْـــحَـــاحـَـا[1]

على رفع (الّذين) بالحروف بدل التزام الياء في الحالات الإعرابية الثلاث، وهي لغة هُذيل[2]، وفي هذا الباب أيضًا استشهد ابن هشام بقول الشاعر:

أَلا إنَّ قلـــبي لـــدى الظـــاعِـنـيـنا

حَـزِيـنٌ فَـمَـنْ ذَا يـــعـزي الحَزِيْـنَا(3)

والشاهد فيه (فمن ذا) على مجيء (ذا) اسمًا موصولًا بمعنى الذي بعد (من) الاستفهامية على الأصح، والمسألة خلافية فالكوفيون لا يشترطون ذلك[4].

ب – أكثر ابن هشام من الاستشهاد بشعر القدامى والنقل عنهم، لكنَّه لم يلتزم بالدوام على ذلك، فتجاوز عصر النقل والاحتجاج الذي حدده النحاة، وأورد أشعارًا لعددٍ من الشعراء، المولّدين والمتأخرين، فقد استشهد في باب (أفعال المقاربة)، بقول عمرو الباهلي (ت183هـ):

([1]) البيت لرؤبة، من بحر الرجز المشطور، ينظر: ملحق ديوان رؤبة ابن العجاج (ت 145هـ)، تح: ظنّاحي عبد الباقي محمد، طبعة مجمع اللغة العربية، مصر ، ص 121.

(2) ينظر: أوظح المسالك 131/1.

(3) البيت لأمية ابن أبي عائض الهذلي في التصريح 139/1، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (ت 1093هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 1، 1983م 236/2، ولأمية ابن أبي الصلت في المقاصد النحوية 441/1، وليس في ديوانه المطبوع، وهو من بحر المتقارب.

(4) ينظر أوضح المسالك، 145/1.

وَقَــدْ جَــعْلَــتُ إِذَا مَــا قُــمْتُ يُثْقِلِنُي

ثَـوْبِـي فأنـهض نهضَ الشاربِ السَكـرِ([1])

والشاهد فيه قوله **(جَــعْلَــتُ يُثْقِلِنُي ثَـوْبِـي)**، حيث جاء خبر الفعل (جعل) فعلًا مضارعًا **(يُثْقِلِنُي)** الذي قدروا فعله ضميرًا عائدًا على اسم (جَعَلَ)، وأعربوا **(ثَـوْبِـي)** بدلًا من التاء في (جَعلْتُ)، لا فاعلًا للفعْل **(يُثْقِلِنُي)**[(2)].

2 – بعض مصادر الأدب وأقوال العرب وأمثالهم:

أ – استعان ابن هشام بهذه المصادر في نقل بعض شواهده الشعرية، بشرح بعض المسائل النحوية المهمة، فقد ذكر في باب (علامات الاسم) أنواع التنوين، مثل: التنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيّدة زيادة على الوزن، ومن هنا سُمَّي غاليًا، كقول الشاعر:

قَــالــتْ بَــنَاتُ الْـعَـمِّ يَا سَلْـمَى وإِنَّـنْ

كَـانَ فَــقِـيرًا مُــعْدَمــًا قَــالــتْ وإِنَّــنْ[(3)]

ويُعلِّقُ المحقق على نسبة البيت بقوله: "ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة

([1]) البيت من البحر البسيط، للشاعر عمر الباهلي (ت183هـ)، أوضح المسالك 270/1.

(2) المصدر السابق 171/1.

(3) البيت من بحر الرجز ، لرؤبة بن العجاج، ينظر: أوضح المسالك 20/1، 21.

(ليبسك) فلم أجد هذا الرجز في أصل الديوان، وأغلب الظن أنَّ الشارح نقله من كتب الأدب واللغة،....وقد ذكر في ملحق ما أضيف إلى (رؤبة) من الرجز في كتب الأدب واللغة وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه"[1].

وكان لكلام العرب نصيب في شرح (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، فقد نقل ابن هشام الأقوال والأمثال، وجاءت لا لاستنباط القواعد، ولكن للخروج عنها، وقد ورد في (أوضح المسالك): تسعة وثلاثون ومائة قول، منها اثنان وعشرون مثلًا، أذكر منها ما يلي:

أ – استشهد ابن هشام في باب (أفعال المقاربة) بقولهم: (عَسَى الغُوَيرِ أبْؤُسًا) على مجيء خبر (عسى) مفردًا على الشذوذ، والقياس أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، والغالب اقتران الفعل بأنْ، وقد ذهب إلى أنَّه ممّا حذفت فيه الخبر على تقدير: (عَسَى الغويرُ يكونُ أبؤسًا)[2].

ب – استشهد ابن هشام في أثناء حديثه عن الأسماء الستة في باب (المعرب والمبني) بقول العرب هذا المثل: (مُكْرهُ أخَاكَ لا بَطَلٌ)[3]، بقصر (أخ) وإعرابه بالحركات المقدَّرة على الألف على أنَّ لغة القصر أشهر من النقص[4]، وهو مرفوع على الابتداء عند البصريين أو على أنَّه

(1) أوضح المسالك 20/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك 46/1.

(3) مجمع الأمثال للميداني (ت518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النصر، دمشق، 318/2.

(4) ينظر: أوضح المسالك 46/1.

نائب فاعل لاسم المفعول (مُكْرَه) سد مسد الخبر عند الكوفيين، وذلك على رواية: (مكره أخوك)[1].

ج – استشهد ابن هشام في باب (الموصول)، بقول أحد الطائيين: (بالفضلِ ذو فضّلكُم اللهُ بِهِ، والكرامة ذاتُ أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ) على أنَّ بعض طيء تستعمل (ذات) الموصولة بمعنى (التي)، وهذا من أقوال العرب، فقد بني القائل (ذاتُ) على الضم، بعد فتح (بَهْ)، وهي حرف جر بعدها ضمير[2].

(1) ينظر: المصدر السابق 1/ 46.

(2) ينظر المصدر نفسه، 140/1.

المبحث الثاني:

مصادر شرح المكودي ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية

ويحتوي على:

1 – المصدر الأول– ألفية ابن مالك.

2 – المصدر الثاني– القرآن الكريم والحديث الشريف.

3 – المصدر الثالث– بعض مصادر الشروح التعليمية.

4 – المصدر الرابع– الشعر العربي وبعض مصادر الأدب واللغة وأقوال العرب وأمثالهم.

1 – ألفية ابن مالك:

اختلفت المصادر في شرح المكودي (ت807هـ)، عن مصادر ابن هشام في شرحه للألفية، وجاء شرح المكودي مختصرًا، واقتصر على شرح مسائل الألفية في إيجاز تاركًا فضلها، كي يكون أقرب فهمًا للمتعلمين، وقد نقل عن أئمة النحو السابقين درجات تفاوتت نسبة النقل بينها قلة وكثرة، إذ إنَّ العلماء الذين ذكرهم المكودي، واستشهد بآرائهم، نجدهم عند ابن هشام الذي تميَّز عنه بذكر آراء كثير من العلماء ويفاضل بين الآراء أحيانًا، وقد يقتصر على هذا النقل دون حكم إنْ كان غرضه عرض الآراء فقط، ولا أريد أنْ أقلل من القيمة العلمية لشرح المكوي، لأنَّه كان يتوخى الاختصار، فجاء شرحه كما قال: "مكمل المقاصد، مسهل المعاني، والفوائد، ينتفع به البادي، ويستحسنه الشادي، موافقًا لما رويته، موفيًا بما أردْت من اختصاره، وقد قصدته"[1]، وأجد أنَّ المكودي قد حافظ على تقسيم الأبواب فبدأ بمقدمة الألفية وانتهى بخاتمتها من غير تغير في تسلسلها أو تبديل، ابتداء بباب (الكلام وما يتألف منه)، وانتهاءً بفصل (الإدغام)، وكان المكودي على جانب كبير من الثقافة اللغوية، عارفًا باللغة، ضابطًا لأسرارها، واقفًا عند كل لفظة غريبة، وقد وافق المرادي (ت749هـ) في عرضه مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولكنَّه لم يرجح رأيًا على آخر إلَّا في حالات قليلة، وأكثر من نقل عنه واعتمد عليه

(1) المكودي، ص 50، و202.

في شرح الألفية هو في الكتاب لسيبويه (ت180هـ)، حيث نقل عنه (21) مرة، ثم يليه ألفية ابن مالك (ت772هـ)، ثم أخذ ونقل من شرح المرادي (ت749هـ)[1].

وشرح المكودي كان مختصرًا، حيث استفاد مِمَّن سبقه من شرَّاح خلاصة ابن مالك، وقد لقي هذا الشرح قبولًا كثيرًا، بين طالبي العلم، فهو يُعَدُّ من أوسط هذه الشروح، لأنَّه سلك طريقة وسطًا بين الإسهاب الممل، والاختصار المخل، فكان شرحه قصدًا وسطًا بين شروح الألفية على كثرتها، وقد نقل المكودي على عددًا من أئمة النحو السابقين، ذاكرًا أسماءهم، – على سبيل المثال لا الحصر– سيبويه (ت180هـ)، والمبرِّد (ت285هـ)، والجوهري (ت393هـ)، وغيرهم دون ذكر الكتاب، إلَّا عالمًا واحدًا كان يذكر اسم كتابه فقط، وهو كتاب: (شرح الكافية) لابن مالك (ت672هـ)[2].

2 – القرآن الكريم والحديث الشريف:

– القرآن الكريم:

أجمع العلماء على أنَّ النص القرآني، المتواتر، والشاذ أصح كلام عربي، واشترط البصريون موافقة القراءات لكلام العرب عند الاحتجاج بها، واحتج الكوفيون

(1) ينظر: الكتاب 1/ 31، 127/2، 269، 727، ط 3، 1988م.، وينظر: شرح المرادي على ألفية ابن مالك المعروف بتوضيح المقاصد والمسالك، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر، القاهرة، ط 1،2010م، 39/1.

(2) ينظر: الكتاب 31/1، وشرح المكودي، ص50، 130.

بها كلّها، "وقد بسط ابن جِنّي (ت392هـ)، القول في جواز الاحتجاج بها"[1]، وجاءت الآيات القرآنية في شرح المكودي إثباتا للقواعد التي احتوتها أبواب الألفية والتي سأكتفي بذكر بعضها:

أ – في باب الموصول: يعد قول الناظم:

إِنْ يُسْتَطَلْ وصل وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ

فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وأَبَوْا أَنْ يُخْتزل[2]

واستشهد المكودي بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾[3]، والتقدير هو الذي هو إله في السماء، والشاهد فيه: حذف المصدر لطول الصلة بالمجرور[4].

ب – في باب (إنَّ وأخواتها): يعد قول الناظم:

وَوَصْلُ (مَا) بذي الحروفِ مُبْطِلُ

إعْمَالَها وْقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ[5]

استشهد المكودي على ذلك بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**﴾[6]

(1) المحتسب، لابن جني، 1/ 29.
(2) شرح المكودي' ص 38.
(3) سورة الزخرف، من الآية 84.
(4) ينظر: شرح المكودي، ص 34، 39.
(5) شرح المكودي، ص73.
(6) سورة النساء، من الآية 171.

والشاهد في الآية: اتصال (ما)، بحرف (إنَّ) الناسخ فكفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء[1].

ج – وفي باب (الإضافة)، ذهب الناظم إلى جواز الفصل بين المضاف الذي هو شبيه بالفعل في العمل – ويراد به المصدر واسم الفاعل– والمضاف إليه والفصل بينهما، بمفعول المضاف فشمل نوعين الأول المصدر حيث جاء في قوله:

فَصْلَ مُضَافٍ شبهِ فِعْلٍ ما نصب

مفعُولًا أو ظرفًا، أجز ولم يُعَبْ

فصلُ يمينٍ واضطرارًا وُجِدَا

بأجنبيٍّ أو بنعتٍ أو ندا[2]

والشاهد هنا في قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[3]، وقد تبع الناظم، والمكودي الكوفيين في ذلك، خلاف للبصريين، الذين رفضوا الفصل، وخصوه بضرورة الشعر[4].

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 73.

(2) ألفية ابن مالك، ص 113، وينظر: شرح المكودي، 174،173.

(3) سورة الأنعام، من الآية 137.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 427/2، 436، المسألة الستون.

– الحديث الشريف:

يُعد الحديث الشريف من مصادر النقل والاحتجاج بعد القرآن الكريم، وإنْ كان لم يعتمد عليه المكودي بشكل أساسي في النقل والاحتجاج، ولكنَّه جاء استشهاده بالحديث دعمًا وتأكيدًا لبعض شواهد القرآن والشعر، والاختلاف في الرواية لا يضعف الحديث إذا كان المعنى واحدًا،[1]، وفيما يلي بعض الأمثلة:

أ – في باب (كان وأخواتها): يعد قول الناظم:

ويحذفونها ويبقون الخبر

وبعد إن ولو كثيرًا ذا اشتهر[2]

وذكر المكودي في شرحه، بعد (لو)، قوله: ـ صلّى الله عليه وسلم ـ: "**احفظوا عني ولو آية**"[3]، أيّ ولو كان المحفوظ آية.

والشاهد/ بهذا الحديث، أنَّ العرب يحذفون (كان) مع اسمها، ويطّرد حذفها في ثلاثة مواضع: الأول بعد (إنَّ) الشرطية، والثاني بعد (لو)، وبعد (أنْ) المصدرية، وقد حذفت هنا بعد (لو)[4].

(1) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام، لابن حرم (ت456هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (د. ت)135/1.

(2) شرح المكودي، ص 59.

(3) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ج138/1، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة أبريل، بيروت، ط 1، 1970م.

(4) ينظر شرح المكودي، ص59.

ب – في باب (النكرة والمعرفة):

استشهد المكودي، على جواز انفصال ضمير الرفع واتصاله إذا تقدَّم الأخص، وقد اجتمع الأمران في قوله: ـ صلّ الله عليه وسلم ـ : "إنَّ الله ملَّككم إياهم، ولو شاء لملَّكهم إيَّاكم"[1].

والشاهد، جواز انْفصال الضمير واتصاله، والفصل في (ملَّككم إياهم) جائز لتقدم الأخص، وهو ضمير المخاطب على ضمير الغائب، وانفصاله في (ملَّكهم إيَّاكم) واجب[2].

ج – وذهب المكودي في باب (أفعال التفضيل)، إلى أنَّه إذا أضيف إلى معرفة وقُصد على معنى (مِن)، جاز فيه مطابقة ما قبله في الافراد والتثنية والجمع، واستشهد على ذلك بالحديث: "ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم منّي في مجالس يوم القيامة؟ أحسنكم أخلاقًا، الموطئون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون"[3].

3 – بعض مصادر الشروح التعليمية.

المتمعن في شرح المكودي، يرى أنَّه له باع في اللغة والعربية، ويكفي أنَّه آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس، وأول من شرح الألفية التي اشتهرت بسببه، في بلاد فاس، ويكفينا شرفًا أنْ نقف أمام عالم نحوي من علماء المغرب، اختط لنفسه اتجاهًا معينًا في شرحه للألفية، كما استفاد من

(1) شرح المكودي، ص 25.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 25.

(3) المصدر نفسه، ص 210.

الشرَّاح السابقين، حيث كرر في شرحه ذكر ابن الناظم (ت686هـ)، والمرادي (ت749هـ)، وتعددت النقول والمصادر في شرحه، بين الأعلام، وكتب اللغة والأدب والفقه، وفيما يلي إحصاء للمصادر التي اعتمد عليها المكودي في شرحه[1]:

ر. م	العالم	تاريخ وفاته	عدد مرات ذكره
1	أبو الأسود الدؤلي	69 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
2	سيبويه	180 هـ	نقل عنه في 21 مرة
3	الخليل	180 هـ	نقل عنه في 3 مرات
4	يونس	182 هـ	نقل عنه في 3 مرات
5	الفراء	207 هـ	نقل عنه في 2 مرتين
6	الأخفش الأوسط	215 هـ	نقل عنه في 6 مرات
7	المازني	248 هـ	نقل عنه في 3 مرات
8	المبرّد	285 هـ	نقل عنه في 3 مرات
9	ابن كيسان	299 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
10	ابن السَّراج	316 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
11	الرمَّاني	348 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
12	السيرافي	368 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
13	الفارسي	377 هـ	نقل عنه في 3 مرات
14	الزبيدي	379 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
15	الجوهري	394 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
16	ابن برهان	456 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
17	عبد القاهر الجرجاني	471 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
18	ابن الطراوة	558 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
19	ابن عصفور	669 هـ	نقل عنه في 2 مرتين
20	الناظم ابن مالك	672 هـ	نقل عنه في 12 مرة
21	ابن الناظم	686 هـ	نقل عنه في 8 مرات

(1) شرح المكودي: تتبع شرح المكودي من الكلام وما يتألف منه إلى المقصور والممدود أي من ص 10.... إلى أخر الشرح.

22	المرادي	749 هـ	نقل عنه في 10 مرات
23	ابن عقيل	769 هـ	نقل عنه في مرة واحدة
24	ابن هاني	733 هـ	نقل عنه في مرة واحدة

ويلاحظ مَنْ يقرأ شرح المكودي على ألفية ابن مالك، يجد الحصيلة اللغوية الواسعة التي اعتمد عليها في شرحه، وهذا يدل على سعة اطلاعه على كتب سابقيه في هذا المجال، ومدى الاستشهاد بآرائهم، ونظرًا إلى كثرة ما اعتمد عليه المكودي من مصادر فأنَّي سأكتفي بذكر بعضها، على سبيل المثال:

أ- **ما نقله سيبويه:** ففي باب (الابتداء)، يعد قول الناظم:

ورغبةً في الخَيرِ خيرٌ وعملْ

برٍّ يَزِينُ ولَيُقَسْ ما لم يُقَلْ[1]

فهم منه أنَّه لم يستوفَ المصوغات، ولم يشترط سيبويه (ت180هـ) إلا حصول الفائدة، إذا ابتداء بنكرة[2].

ب- ونقل المكودي عن الناظم في باب (ظنَّ وأخواتها)، قوله:

وإنْ وَلا لامُ ابتدَاءٍ أو قَسَمْ

كَذَا والاسْتِفْهامُ ذا لهُ أنْخَتَمْ

(1) شرح المكودي، ص 50، 51.

(2) ينظر: كتاب لسيبويه، 2/ 404.

وقال المكودي في شرحه: "قد تقدم التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه بأحد الأشياء الستة التي ذكرها، الأول (ما) النافية، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1]، والثانية (إنْ) النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2]، الثالث (لا)، قال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السّراج: أحسب لا يقوم زيد ". [3]

ج- ويستشهد المكودي بما ذكره ابن الناظم في عدم العطف لمانع لفظي وقد مثَّل لذلك: (كقولِهم؛ مالك وزيدًا)، بنصب (زيدًا) على المفعول معه ولا يجوز جره بالعطف على الكاف؛ لأنَّه لا يعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، مثل: (ما شأنك وعمرًا؟)، بنصب (عمرو) على المفعول معه، لما في المضاف من معنى الفعل[4].

4 - الشعر العربي وبعض مصادر الأدب واللغة وأقوال العرب وأمثالهم:

دعم المكودي القواعد والأدلة بالشواهد الشعرية، وجاء من الشعر الجاهلي والمخضرم والإسلامي، وقلّ التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم في قواعدهم، واستعان كذلك بأمثال العرب وأقوالهم في شرحه لألفية ابن مالك، وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة التي تبرهن وتؤيد ذلك:

---

(1) سورة فصلت، من الآية 48.

(2) سورة الإسراء، من الآية 52

(3) شرح المكودي، ص 85.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم(ت 686هـ) على ألفية بن مالك، تح: محمود سليم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1420،1هـ، 2000م، ص 285، والمكودي، ص 124.

– الشعر: أ_ جاء في: (النكرة والمعرفة) قول الناظم:

وذُو اتــصالٍ مــنه ما لا يُــبتدأ

ويَـــــلِي (إلَّا) اخـــتيـــارًا أبـــــــدا[1]

يقول المكودي "يعني أن الضمير المتصل، هو ما لا يصح الابتداء به في أول الكلام، ولا يلي (إلَّا) في الاختيار"[2].

والشاهد الذي استشهد به، قول الشاعر:

وَمَا نُبَالي إذا مَا كُنْتِ جارتَنَــا

أنْ لا يُـــجَــاوِرَنَا إلّا كِ دَيَّـارُ[3]

وفهم منه أنَّه يلي (إلّا) في غير الاختيار، وهذا جائز، حث وقعت (الكاف) وهي ضمير متصل بعد (إلا) شذوذًا، وحين اضطرته إقامة وزن البيت إلى ذلك، القياس أنْ يأتي الضمير بعد إلّا منفصلًا[4].

ب – في (أفعال المقاربة): استشهد المكودي، بقول الشاعر:

---

(1) شرح المكودي، ص 21.

([2]) المصدر السابق، ص 21.

([3]) البيت من البسيط، وهو من الأبيات التي لم يعرف قائلها، وبدون نسبة في أوضح المسالك 77/1، وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح، عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م، ص 100، والخصائص 307/1، والمقاصد النحوية 253/1، وشرح المكودي، ص 21، 22.

([4]) ينظر: أوضح المسالك 79/1، وشرح المكودي، ص21.

فأُبْـــتُ إلى فَهْـــمٍ وَمَا كِـــدْتُ آبيًا

وكَـــمْ مِثْلِـــهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ[1]

والشاهد فيه: **(كِـــدْتُ آبيًـا)**، عملت (كاد) عمل (كان)، وجاء خبرها مفردًا، وهذا نادر، والراجح أنْ يكون خبر (كاد) جملة فعلية فعلها مضارع[2].

– أقوال العرب وأمثالهم:

لكلام العرب نصيب في شواهد شرح المكودي على ألفية بن مالك، حيث نقل بعض الأمثال والأقوال المأثورة عن العرب قديمًا، وهذه بعض الأمثلة التي تبرهن على ذلك:

أ – ففي (المعرب والمبني)، استشهد المكودي بقول العرب في المثل **(مُكرهُ أخالكَ لا بَطلٌ)**، بقصر (أخ)، وإعرابه بالحركات المقدرة على الألف، (فأخاك: مبتدأ، ومكرهٌ خبر مقدم)، على أنَّ لغة القصر (الحركات) أشهر من النقص (إعرابها بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وجرًا)[3].

ب – وجاء في (اسم الموصول)، من أمثال العرب:

([1]) البيت من الطويل، ديوان تأبط شرًا، (ثابت بن جابر بن سفيان)، ديوانه، ص 91، وشرح المكودي، ص65.

([2]) ينظر: أوضح المسالك، 1/ 267، وشرح ابن عقيل، ص 165، وهمع الهوامع، 130/1، وشرح المكودي، ص 65.

([3]) ينظر: شرح أوضح المسالك 46/1، وشرح المكودي، ص 14.

(شرٌّ أهزَّ ذا نـابٍ)[1]، واستشهد المكودى بالقول المأثور ليبين أنَّه جاز الابتداء بالنكرة في قوله (شرٌّ) لما فيها من معنى الحصر[2].

(1) مجمل الأمثال للميداني(أبو الفضل أحمد محمد الميداني)، 467/1.

(2) ينظر: شرح المكودي، ص 34.

المبحث الثالث:

الموازنة بين مصادر الشَّارِحَيْنِ (ابن هشام والمكودي) ويحتوي على:.

أوَّلًا: تعاطي شروح الألفية شواهد مصادر الاحتجاج.

ثانياً – القرآن الكريم والحديث الشريف.

ثالثًا – الشروح التعليمية.

رابعًا – كلام العرب من شعر ونثر.

أوَّلًا: تعاطي شروح الألفية شواهد مصادر الاحتجاج.

بالنظر في مصادر الاحتجاج عند ابن هشام والمكودي من جهة، وغيرهما من شروح الألفية من جهة أخرى، يلحظ أنَّ الشعر أوفر حظًا من النثر عندهما، بل كان المصدر الأول، ويليه القرآن الكريم، فكلام العرب الذي يُعدُّ الحديث جزءًا منه، واقتصر على بعض الأقوال المأثورة، التي تجري مجرى الأمثال، ولم يلتفتا كثيرًا إلى النثر، وفي رأيي أنَّ سبب اهتمام ابن هشام والمكودي، وغيرهما من شرَّاح الألفية بالشعر وإقبالهم عليه أكثر من القرآن يعود لاطمئنانهم إلى بقاء القرآن محفوظًا بين الصدور والسطور، وأمَّا قلة اعتمادهم على الحديث، كما ألحظ في شرح المكودي، ربما يكون قد شغلهم عليه وفرة الأشعار، والإقبال على الشواهد القرآنية، وفيما يلي أوضح تعاطي شراح الألفية مع شواهد مصادر الاحتجاج[1]:

1 – تقديم الشاهد القرآني أولًا؛ لأنَّ القرآن الكريم كان مصدرهم الأول في الاحتجاج، واتباعه بشاهد من الشعر زيادة في الشرح والتوضيح فتتوالى الشواهد القرآنية والشعرية بكثرة واضحة تبرز عنايتهم بالشواهد القرآنية عناية قريبة من حيث العدد، مقارنته بالشعر.

(1) ينظر: قضية الاحتجاج والنحو العربي، ص 25.

2 – الاستشهاد ببعض أقوال العرب لا سيّما ما جرى منا مجرى الأمثال، وهي أقوال موجزة لجأوا إلها لإثبات القواعد النادرة التي لم تطرد حينما تحوزهم الشواهد من القرآن الكريم والشعر.

3 – لم يكن منهجهم في عرض الشواهد كاملة ودقيقًة، فقد يحذفون جانبًا من الشاهد فيجردونه من سياقه الكامل، فلا يكتمل إلّا قليلًا، ويكتفون أحيانًا بذكر كلمة واحدة أو جملة بها موطن الاستشهاد، وقد يسقون الحديث على نحو يوحي بأنَّه من كلام العرب من غير قرينة أو إشارة إلى أنَّه حديث شريف، ويشار في هذا المجال إلى كثرة تجزئة الآيات والأبيات، وإلى عدم نسبة الأشعار والأرجاز إلى حدٍ كبير في الشروح، وقد كان عرضهم للشواهد الشعرية مقتصرًا على موطن الشاهد في أحيانًا كثيرة، لاعتقادهم أنَّ ذلك كافٍ، وأهملوا الروايات التي لا تتفق مع قواعدهم والاقتصار على الروايات الشائعة، ولو كانت مخالفة للدواوين، وهذه في رأي خصيصة منهجية دقيقة اشترك فيها أغلب شروح الألفية بما فيهم ابن هشام والمكودي[1].

4 – أخذ اللاحقون عن السابقين في اعتماد الشواهد، وأرى أنَّ شواهد الشراح لم تختلف عن شواهد سيبويه ومن تلاه من أعلام النحاة المتقدمين، وليس للشرَّاح إلَّا فضل جمعها وحفظها في شروحهم ثم شرحها وتوضيحها، وهذا ما لمسته لدى الشَّارِحَيْنِ.

([1]) ينظر: قضية الاحتجاج والنحو العربي، ص 28.

ثانيًا – القرآن الكريم والحديث الشريف:

سأعرض نماذج من الشواهد القرآنية التي وردت عند ابن هشام والمكودي، وفي الوقت نفسه وردت عند النحاة القدامى:

أ – أورد ابن هشام والمكودي[1]، قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2]، في باب (الإضافة)، للاستشهاد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف من المفعول به أو ظرف، وهما في ذلك يتبعون قول الناظم:

فصلَ مضافٍ شِبْهِ فعْلٍ ما نَصَبْ

مَـفْعُولًا أو ظـرْفًا أجِـزْ ولمْ يُعِبْ

فَـصْلُ يَـمينًا واضـطِـرارًا وِجِـدَا

بأجْـنَبِـي أو بِـنَعْـتٍ أو نِـدَا[3]

وهذا التوظيف للشاهد القرآني السابق مأخوذ عن الكوفيين، وقد نقله ابن الناظم (ت686هـ)[4]، وابن الجزري (ت833هـ)[5]، وابن عقيل

(1) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 152/2، وشرح المكودي، ص 174.

(2) سورة الأنعام، من الآية 137.

(3) ينظر: ألفية ابن مالك، ص 103، شرح المكودي، ص 173، 174.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم، ص 405.

(5) ينظر: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لابن الجزري، تح: مصطفى أحمد الفاسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 1، 1983م، ص 184.

(ت769هـ)[1]، والمكـــــودي (ت807هـ)[2]، وجـــــلال الســـــيوطي (ت911هـ)[3].

ب – استشهد ابن هشام والمكودي، في باب (النكرة والمعرفة) بالحديث الشريف: "إنَّ اللهَ ملَّككُم إياهم، ولو شاء لملَّكهم إيَّاكم"[4]، وذلك على جواز انفصال ضمير الرفع واتصاله بفعل (كان) وأخواتها إذا وقع خبرًا، واختار ابن مالك الاتصال، مع تقديم الأخص.

ج – أورد ابـن هشـام والمكـودي فـي قولـه تعـالى: ﴿تَسَـاءَلُونَ بِـهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[5] فـي (بـاب عطـف النسـق)، للاستشـهاد علـى جـواز العطـف على الضمير المجرور (الهاء) في (بِهِ) من غير إعادة حر الجر، لثبوت سماع ذلك في الشعر والنثر[6]، وقد آتيا بهذا الشاهد توضيحًا لقول الناظم:

وَعَـوْدُ خَـافضٍ لـدَى عَـطْفٍ على

ضَـــمِيرِ خَـــفْضٍ لازمـًا قَدْ جُعِلَا [7]

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، 82/2.

(2) ينظر: شرح المكودي، ص 148.

(3) ينظر: البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، تح: مصطفى الحسيني، مكتبة المفيد، دمشق، ط4، 2004م، ص 226.

(4) ينظر: أوضح المسالك 1/ 89، المكودي، ص 25.

(5) سورة النساء، من الآية 1,

(6) ينظر: أوضح المسالك 333/3، وشرح المكودي، ص 231.

(7) ينظر: ألفية ابن مالك، ص142، شرح المكودي، ص 231

د – استشهد المكودي في (باب التنازع)[1]، بقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[2]،على تنازع الفعلين، وكذلك على تنازع الفعل والاسم في قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[3]، وقد اتفقا ابن هشام والمكودي، ووافقا الناظم في اختياره[4].

هـ – وفي باب (المعرب والمبني) عند حديثهما عن إعراب الاسم الملحق بجمع المذكر السالم، استشهد ابن هشام في أوضح المسالك والمكودي في شرحه بالحديث الشريف، قوله ـ صلّ الله عليه وسلم ـ الدعاء على أهل مكة: "اللهمّ اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف" بنصب (سنين) بالفتحة على لغة بعض تميم وبني عامر، ولم تعامل معاملة جمع المذكر السالم في رفعها بالواو ونصبها وجرها بالياء[5].

ثالثًا – الشروح التعليمية:

وقد كانت مصادر الشروح التعليمية، في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) قليلة أضافة إلى ذلك قلة توثيق الشرَّاح ومنهم ابن هشام لهذه الشروح، فنجد الشرَّاح لم يذكروا سوى تسعة وسبعين من علماء اللغة والنحو، نصوا على النقل عنهم وعن بعض كتبهم، وكان أكثر ذكرًا عند (ابن هشام) أصحاب شروح ألفية ابن مالك، وابن مالك نفسه، الذي ذكره

(1) ينظر: أوضح المسالك 158/2، 159، وشرح المكودي، ص 109.

(2) سورة الكهف، من الآية 96.

(3) سورة الحاقة، من الآية 19.

(4) ينظر: أوضح المسالك 160/2، وشرح المكودي، ص 109.

(5) ينظر: أوضح المسالك 53/1، وشرح المكودي، ص16، 17.

ابـن هشـام باسـم (المصـنف، أو النـاظم)، ويليـه (سـيبويه)، حيـث كـان مصـدر مـن مصـادر الشرَّاح إذ اقتبسوا كثيرًا من آرائـه ونصوصـه، ومـن الذين اتخذوا (الكتاب) مصدرًا من مصادر شروحهم للألفة غير ابن هشام والمكودي، ابن الناظم (ت686هـ) الذي عدَّه ضروريًا لعلم النحو وباقي العلوم فقال: ".... كتاب سيبويه كتاب لا نظير لـه ولا غنـى لامرئٍ فـي اقتناء العلوم الإسلامية عنه"[1]، ويلي سيبويه عند ابن هشام والمكودي: الكسـائي (ت189هـ)، فـالأخفش الأوسـط (ت215هـ)[2]، فـأبو علـي الفارسـي (ت377هـ)، فـالفراء (ت207هـ)[3]، وقـد نقـل بعـض الشـرّاح الألفيـة علـى سـابقيهم فنقلـوا عـن المـرادي (ت749هـ)، وعـن ابـن هشـام نفسـه (ت761هـ)، وعـن ابـن عقيـل (ت769هـ) وغيـرهم، ونقـل المكـودي في شرحه عن المرادي، وعن غيره، كما نقل ابن هشام والمكودي وغيرهما مـن أصـحاب الشـروح التعليميـة للألفيـة عـن عشـرات العلمـاء، منـذُ القـرن الثـاني الهجـري إلـى القـرن التاسـع الهجـري، نقـلًا متفاوتًـا بحسـب الفتـرة الزمنيـة الخاصـة بكـل شـارح، أمثـال: عيسـى بـن عمـر الثقفـي (ت149هـ)[4]، وأبـي عمـرو بـن العـلاء (ت154هـ)[5]، والإمـام الشـافعي

(1) المصباح في علم المعاني، والبيان والبديع، لبدر الدين بن مالك الشهير، بابن الناظم (ت 686هـ)، تح: حسني عبد الجليل يوسف، دار مكرم للنشر، المملكة الأردنية، ص 31.

(2) ينظر: مراتب النحويين، لعبد الواحد حلبي (ت351هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة، مصر، (د. ط)، 1987م، ص 111.

(3) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد ابن الحسن الزبيدي (ت379هـ)، ص131.

(4) ينظر: مراتب النحويين، وطبقات النحويين واللغويين، ص 40، 43.

(5) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص 35.

(ت204هـ)[1]، وابـن كَيْسَـان (ت299هـ)[2]، والزجّـاح (ت311هـ)[3]، والسِّـيرافي (ت368هـ)[4]، وابـن جِنِّـي (ت372هـ)[5]، والزمخشـريّ (ت538هـ)[6]، وقد نسب ابن هشام وغيره من النحاة القدامى أصحاب الشروح للألفية بعض النصوص والآراء إلى مصادرها، ذاكرين أسماء مؤلفيها، وعناوين الكتب، مثل الكافية والشافية وشرحها، وغيرها كثير، وفيما يلي بيان لبعض مصادر الشروح التعليمية التي أمكن إحصاؤها واعتمد عليها ابن هشام بأوضح المسالك وتليها بعض المصادر للشروح التعليمية عند المكودي:

1 – ابن هشام:

ر.م	العالم النحويّ	مرات نقل ابن هشام عنه	ملاحظات
1	عيسى ابن عمر (ت149ه)	مرتين	
2	سيبويه (ت 180ه)	43 مرة	
3	الكسائي (ت189ه)	23 مرة	
4	الفراء (ت207ه)	17 مرة	
5	الأخفش الأوسط (ت215ه)	26 مرة	مرة واحد من الأوسط، وأخرى من

(1) ينظر: الفهرست، لابن النديم (ت438هـ)، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1999م، ص 294.

(2) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص 153.

(3) ينظر: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي (ت368هـ)، تح: طه محمد، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1995م، ص 111.

(4) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص 119.

(5) ينظر: كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي (ت817هـ)، تح، محمد المصري، الصفاء - جمعية إحياء التراث، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط 1، 1987م، ص 141.

(6) المصدر السابق، ص 235.

			حواشيه على كتاب سيبويه، وثماني مرات من غير تسمية المصدر.
6	ابن السكّيت (ت244ه)	مرتين	مرة من شرح ديوان عزة، وأخرى من تسمية المصدر
7	المبرّد (ت285ه)	16 مرة	
8	ابن كيسان (ت299ه)	5 مرات	
9	ابن السَّراج (ت 316ه)	3 مرات	
10	الفارسي (ت377ه)	11 مرة	مرة واحدة من الحجة، وأربع من غير تسمية المصدر
11	الجوهري (ت394ه)	6 مرات	مرتين من الصحاح، وأربع من غير تسمية المصدر
12	الزمخشري (ت538ه)	7 مرات	
13	ابن هشام الخضراويّ (ت646ه)	مرتين	مرة من شرح إيضاح الفارسي، وأخرى من غير تسمية المصدر
14	ابن عصفور (ت669ه)	10 مرات	مرة واحدة من المقرّب، وأخرى من غير تسمية المصدر
15	الناظم ابن مالك (ت 672ه)	53 مرة	مرتين من التسهيل، وواحدة من شرح الكافية، وخمسين من غير تسمية المصدر

2– المكودي:

ر.م	العالم النحويّ	مرات نقل ابن هشام عنه	ملاحظات
1	سيبويه (ت 180ه)	21 مرة	
2	الفراء (ت207ه)	مرتين	
3	الأخفش الأوسط (ت215ه)	6 مرات	
4	المازني (ت 248ه)	3 مرات	

5	المبرّد (ت285هـ)	3 مرات	
6	ابن كيسان (ت299هـ)	مرة واحدة	
7	ابن السَّراج (ت 316هـ)	مرة واحدة	
8	السيرافي (ت368هـ)	مرة واحدة	
9	الفارسي (ت377هـ)	3 مرات	
10	ابن عصفور (ت669هـ)	مرتين	
11	الناظم ابن مالك (ت 672هـ)	12 مرة	
12	ابن الناظم (ت686هـ)	8 مرات	
13	المرادي (ت749هـ)	10 مرات	
14	ابن عقيل (ت769هـ)	مرة واحدة	

رابعًا – كلام العرب من شعر ونثر:

الشعر المصدر الأول في الواقع، وإنْ كان القرآن الكريم وقراءاته أعلى المصادر مرتبة، وفي هذا المصدر بني ابن هشام في أوضح المسالك والمكودي في شرحه قواعدهما، على ما وصل إليهما من كلام العرب، قال أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ): "ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلَّا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير"[1]، لكن القليل الذي تبقَّى كان وافرًا "فأكبّ عليه النحاة يستخرجون منه قواعد النحو وأصوله، وكان ميلهم للشعر واضحًا، فأسقطوا بذلك كثيرًا من كلام

(1) الخصائص، لابن جني 386/1.

العرب، ومن معايير زمانية ومكانية، وضعوا أيضًا شروطًا عدة ينبغي توافرها في الرواة"[1].

وفيما يلي دراسة لتوظيف كلام العرب لدى الشارحين:

1 – ففي الشعر:

أ – استشهد ابن هشام والمكودي في باب(المعرب والمبني)، عند حديثهما عن الأسماء الستة[2]، يقول الشاعر[3]:

بـأبِـهِ اقْـتَـدَى عَـدِيٌّ في الـكـرَمْ

وَمَـنْ يُـشَابِهْ أَبَـهُ فَـمَا ظَـلَمْ

حيث استشهد الشَّارِحَانِ بإعراب هاتين الكلمتين **(بـأبِـهِ، أَبَـهُ)** بالحركات الظاهرة؛ فجرّ الأولى، بالكسرة الظاهرة، ونصب **(أَبَـهُ)** بالفتحة الظاهرة، مع أنَّهما مضافتان إلى ضمير الغائب وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة، وتُسَمَّى هذه اللغة بلغة النقص، ولكن إذا أعربت بالحروف (الواو، والألف، والياء) تُسَمَّى لغة الإتمام[4].

(1) الاقتراح للسيوطي، ص 65، ومابعدها.

(2) ينظر: أوضح المسالك 43/1، وشرح المكودي، ص 14.

(3) نسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، يمدح فيه عُدِيّ بن حاتم الطائي، من بحر الرجز، في ملحق ديوانه، ص 182، وفي أوضح المسالك 43/1، وشرح الاشموني 29/1، وشرح ابن عقيل، ص 32، وهمع الهوامع، 39/1، وشرح المكودي، ص 14، وديوان رؤبة العجاج، (ت145هـ)، تح: طناجي عبد الباقي محمد، مجمع اللغة العربية وإحياء التراث، مصر، (د. ت)، (د. ط)، ملحق الديوان ص 182.

(4) ينظر: أوضح المسالك 43/1، وشرح المكودي، ص 66.

ب – وفي الشعر كذلك استشهد ابن هشام والمكودي[1] في باب (أفعال المقاربة)، يقول الشاعر[2]:

سَقَاها ذوُو الأحلامِ سَجْلًا على الظّما

وقَــدْ كَــرَبَتْ أعْــنَاقُــها أنْ تَــقَطَّــعَا

حيث جاء خبر (كَربَ) فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ(أنْ)، وهو قليل.

ج – وفي (المقصور والممدود)، استشهد المكودي بقول الراجز[3]:

فتستريحُ النفسُ من زفْراتِها

فللضرورة تم تسكين حرف (الفاء) عبن الكلمة في **(زفْراتِ)** عند جمع المؤنث السالم والقياس الفتح إتباع لحركه (فاء) الكلمة **(زفَرَاتِ)**[4].

وقد ورد في شرح أوضح المسالك لابن هشام، (583) ثلاثة وثمانون وخمسمائة شاهدًا، وشرح المكودي ورد (209) تسعة ومائتان شاهدًا شعريًا.

(1) ينظر: أوضح المسالك 279/1، وشرح المكودي، ص 278.

(2) البيت: لأبي هشام بن زيد السلمي، من بحر الطويل، في تلخيص الشواهد: وتخليص الشواهد، لابن هشام الأنصاري، ص 330.

(3) لم أقف على قائله، وهو في الخصائص 316/1. من بحر الرجز.

(4) ينظر: شرح الاشموني، لألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الاشموني(ت929هـ)، 118/4.

2 – النثر:

أ – استشهد ابن هشام والمكودي عن (الأسماء الستة)، بقصر لفظ: (أخ) في قولهم (مكرهٌ أخاكَ لا بطل)[1]، وأعرب (أخا) بالحركات المقدرة على الألف، على لغة القصر[2]، وهو مرفوع على الابتداء عند البصريين، كالأسماء المقصورة، أو على أنَّه نائب فاعل لاسم المفعول (مُكرهٌ) سدّ مسد الخبر عند الكوفيين.

ب – استشهد ابن هشام والمكودي في باب (الحال)، بعدة أقوال منها قول بعضهم، أي: بعض العرب: (خلقَ الله الزّرافة يديها أطول من رجليها)، على مجيء الحال غير منتقلة[3]، فـ(أطول) حال، وهي ثابتة لا تدل على تنقل، أي وصف لازم، لمن عاملها دلَّ على تجدد صاحبها والأصل أنْ تكون منتقلة مشتقة أي وصفًا غير ثابت.

ج – استشهد ابن هشام والمكودي، بقول بعض العرب: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيهْ)، على أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة قد يليها فعل غير ناسخ، وهو قليل أجازه الأخفش الأوسط (ت215هـ)، ومنعه جمهور البصريين[4].

(1) ينظر: أوضح المسالك 46/1، وشرح المكودي، ص 14.
(2) ينظر: أوضح المسالك 35/1، وشرح المكودي، ص 14.
(3) ينظر: أوضح المسالك 249/1، وشرح المكودي، ص 133.
(4) ينظر: أوضح المسالك 321/1، وشرح المكودي، ص 75.

وممّا تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

1 – نقل ابن هشام والمكودي وغيرهما من شرّاح الألفية عن عشرات العلماء منذُ القرن الثاني الهجري، نقلًا متفاوتًا بحسب الفترة الزمنية الخاصة بكل شارح، أمثال: عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، والإمام الشافعي، وأبي زيد الأنصاري، وابن كيسان، والزجّاج، والسِّيرافي، وابن جِنّي.

2 – كان القرآن الكريم مصدر الشارحين الأول في الاحتجاج ويتبعه بشاهد أو أكثر من الشعر لصياغة القواعد الكلية والأصول النحوية.

3 – اشترك الشارحان، في عدد من المصادر التي نقل عنها من السابقين فشواهدهما لا تختلف كثيرًا عن شواهد سيبويه ومَنْ تلاه من أعلام النحاة.

4 – ذكر ابن هشام والمكودي في بعض الأحيان كتبًا بعناوينها مثل، كتب ابن مالك، وأبي علي الفارسي، والمسائل للأخفش الأوسط (ت215هـ)، والأمالي للثعالبي، وشروح كتاب سيبويه للسيرافي (تـ 368هـ) والصّفّار[1]، والإيضاح لأبي علي الفارسي (تـ 377هـ) لابن هشام الخضراويّ (تـ 646هـ)، والمحتسب والمخصص لابن جنيّ، وغيرها.

(1) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تح: محمد على ريح هاشم، كليات الأزهر، دار الفكر، القاهر، ط 1، 1974م 223/1.

الفصل الثالث

منهج الشارحين (ابن هشام والمكودي) من خلال شرحيهما لألفية ابن مالك ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول – منهج ابن هشام في شرحه لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك..

المبحث الثاني – منهج المكودي في شرحه لألفية ابن مالك..

المبحث الثالث – الموازنة بين منهجي الشارحين من خلال شرح ألفية ابن مالك.

توطئة:

المَنهج بفتح الميم، لغةً: "الطريق الواضح"[1] ومثله (المنهاج) "ونهج وضح واستبان فهو الطريقة والمذهب"[2]، وبهذا المعنى ذُكِرَ في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿**كُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾[3]، ويراد بالمنهج في هذا الشرح طريقة الشارح ومنهجه في تناول نصوص ألفية ابن مالك، حيث إن المناهج والأساليب تختلف من شارح إلى آخر، وفقًا لمقدرة الشَّارح ومكانته العلمية والاتجاه الذي يختاره بالميل إلى الإيجاز أو البسط في الشرح والعرض.

وفي هذا الفصل سأجعل اهتمامي منصبًا على بيان الخصائص المنهجية لدى الشَّارِحَيْنِ، والتي ظهرت في إطار المنهج الذي اتبعه كل منهما في شرحه للألفية، وقد تنوعت أساليب كلا الشارحين، واختلفت وإنْ التقت غاياتها في الدافع العلمي الذي انطلق منه هذان الشرحان، وأدَّى تنوع الأساليب بينهما إلى تعدد مستوياتها فكانت إمّا مقتصرة على تعقب أبيات الألفية وشرحها بيتًا بيتًا وإمَّا الاكتفاء بشرح ما هو ضروري من أبياتها وإمَّا الإسهاب في الشرح والعرض وحشد مختلف الوجوه على نحو

(1) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (تـ 770هـ)، تح: عبد العظيم الشناوي، جامعة القاهرة، ط2، دار المعارف، 1977 م 627/2.

(2) العين للخليل بن أحمد (تـ175 هـ)، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 2006م، مادة (نهج).

(3) سورة المائدة من الآية 48.

موسوعي، فقد تعددت مستويات الأداء المنهجي بشرح الألفية بين الشارحين، فجاء الشرح أحيانًا موجزًا، يكتفي بنثر ألفاظ النظم مِنْ دون الخوض في التفاصيل، وجاء أحيانًا أخرى على قدر من التعمق والاتساع في الشرح إضافة إلى إعراب بعض الأبيات، والإحاطة بمختلف ما ورد من النظم وتوضيحه، ومما يلي دراسة لمنهجي الشَّارِحِيْنِ:

المبحث الأول :

منهج ابن هشام في شرحه لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

ويحتوي على:

أوَّلًا ــ كتاب شرح أوضح المسالك.

ثانيًاــ الخصائص الفنية التي ميَّزت منهج ابن هشام.

ثالثًا ــ الآراء النحوية والمسائل الخلافية عنده.

أولًا ـــ كتاب شرح أوضح المسالك:

يُعدُّ كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، شرحًا موجزًا ومؤلفًا نحويًا سار فيه ابن هشام على هدي الألفية، وترتيبها وذلك من خلال عرضه لمسائلها شرحًا وتعريفًا وتفصيلًا، اعتمادًا على بعض مفردات النظم، فقد التزم بترتيب الألفية، فحافظ على تسلسل أبوابها بدءًا من باب (الكلام وما يتألف منه) وانتهاء بباب (الإدغام)، لكنَّه عدَّل في عناوين بعض الأبواب، فتصرف في تسمياتها ثم وزَّع موضوعاتها بعد أنْ كانت أبوابًا. ومن أمثلة ذلك إعادة ترتيب الأبواب وضعه في باب[1](النائب عن الفاعل) الذي نظمه ابن مالك في (13) بيتًا، تحدث في الثاني حتى السابع منها عن طريقة تحويل الفعل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول، ثم ذكر أقسام (نائب الفاعل) من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور إلى آخر الباب، لكن ابن هشام خالف الناظم، فأفرد فصلًا خاصًا لصياغة الفعل المبني للمجهول جعله في نهاية الباب[2]، إدراكًا منه أنَّ الصياغة تنتمي إلى التصريف، ومن أمثلة التصريف في صياغة عناوين بعض المسائل والأبواب تسميات الألفية لعدد منها مع ما يقابلها في أوضح المسالك ما يلي:

(1) ينظر: أوضح المسالك 371/1.

(2) ينظر: المصدر السابق 185/1.

1ـ جاء في الألفية (الابتداء)، بينما في أوضح المسالك باب (المبتدأ والخبر) [1].

2 ـ جاء في الألفية عُنوان (كان وأخواتها) بينما في أوضح المسالك باب(الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر)، فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ويُسَمَّى اسمها، وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول ويُسَمَّى خبرها[2].

3 ـ جاء في الألفية عنوان فصل في: (ما، ولا، ولات) بينما في أوضح المسالك فصل في: (ما، لا، ولات، إنْ) عاملات عمل(ليس) تشبيهًا بها[3].

4 ـ جاء في الألفية عنوان (إنَّ وأخواتها) بينما في أوضح المسالك باب(الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر [4].

وفي رأيي أنَّ تعديل الشارح ابن هشام لعناوين بعض الأبواب فيه كثير من الدقة في التعبير الاصطلاحي، ولم يؤتَ بها لمجرد المخالفة في الاصطلاح والتسمية، ولم يسرد ابن هشام أبيات الألفية ـ إلّا فيما ندر ـ فلم يأخذ من الأبيات مجموعة أو بيتًا أو جزءًا ليعلق عليها أو يمهد لها، وقد تجرد ابن هشام من طريقة المتن المتبوع بالشرح، وأورد أبواب الألفية (الخمسة والسبعين) بتغير بسيط في بعض عناوين عدة أبواب، وقدَّم

(1)ينظر: أوضح المسالك 165/1.

(2) ينظر: المصدر السابق 207/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه 241/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه 286/1.

(لأربعة وعشرين) منها بتعريفات اصطلاحية، وشروح تمهيدية موجزة، رغبة منه في توضيح الغامض منها وهي: (باب الكلام، والضمير، والعلم، الموصول، المبتدأ والخبر، الفاعل والاشتعال، التنازع، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول معه، الحال والتمييز والتحذير والأغراء، الصرف وجمع التكسير، والإمالة والتصريف)[1].

5 ـ استحدث ابن هشام بعض الفصول الفرعية عن الأبواب الأساسية مثل، فصل(الكلم) الذي تفرَّع عن باب (الكلام)، و(التنوين) الذي هو أحد علامات الاسم، وامتنع عن التقديم لبعض الأبواب لاعتقاده بوضوح مسمياتها وسياقاتها الاصطلاحية مثل: باب (الإبدال، الوقف، التصغير، والحكاية)، وغيرها[2].

وحرص في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) على الاختصار ومن مظاهره عدم الاستطراد في ذكر أبيات الألفية، كأنْ يعترض على الناظم أو يخالفه[3]، مع التأكيد أن هذه الاختصار لم يؤدِّ إلى الغموض أو القصور في توضيح مراد الناظم، وعلى الرغم من هذا الاختصار جعل الشرح أقرب منه إلى الشروح وجاء في قالب نثري وفي تنسيقً خالف فيه ترتيب الناظم[4].

(1) ينظر: أوضح المسالك 14/1، 177، 113/1، 1/ 126، 77/2، 133/2، 2/ 157، 264/4، 307/4.

(2) ينظر: المصدر السابق، 294/4، 240/4، 315/4.

(3) ينظر: الصدر نفسه، 78/2، 110/2.

(4) ينظر: الصدر نفسه، 308/4.

ثانيًاــ الخصائص الفنية التي ميزت منهج ابن هشام.

1 ـ بنية الشارح: تصدّر شرح ابن هشام بخطبة مختصرة كانت دقيقة اللفظ، تامة المعنى، موفية بالغرض، حيث احتوت على أهم العناصر الأساسية التي تدخل ضمن الهيكل العام للخطبة في ذلك الوقت، فاستهلها بعد البسملة بحمد الله تعالى، والصلاة والتسليم على نبيه محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ والثناء عليه، وعلى آله وأصحابه، وهذا سائدٌ عند أغلب الشراح القدامى[1].

وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الدوافع التي دعته إلى شرح ألفية ابن مالك، والتي تمثلت في إيجازها المفرط على الرغم من غزارة علمها، وهو ما جعل أمر فهمها والإفادة منها عسيرًا، يصعب على طلاب العلم، بل تكاد بالنسبة إليهم من الألغاز الغامضة التي يصعب حلَّها، يقول في ذلك: "إنَّ كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية، نظم العلّامة....ابن مالك الطائي، ـ رحمه الله ـ كتاب صَغُر حجمًا، وغزُر علمًا، غير أنَّه لإفراط الإيجاز، يعدُّ من جملة الألغاز "[2] وقدم تفصيلًا واضحًا للمنهج الذي اعتمده في شرح الألفية فقال: "وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيحً يسايره، ويباريه، أحلُّ به تراكيبه وأنقح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل شوارده، ولا أخِلي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير

(1) ينظر: شرح أوضح المسالك لابن هشام 13/1.

(2) المصدر السابق 13/1.

فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهدًا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه"[1] وفي آخر الخُطبة أفصح عن تسمية كتابه الذي شرح فيه الألفية فقال: "وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"[2].

2 ـ الحدود والتعريفات: تميَّز شرح ابن هشام في"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" بالنزعة المنطقية وبالخصوص في وضع الحدود والتعريفات متأثرًا في ذلك بشرح ابن الناظم (تـ 686هـ)[3]، فلم يتجاوز ابن هشام دائرة الحكم النحويّ المنطقي، إذ إنَّ المتمعّن في حدود أبواب شرحه يُلحظ مدى انسياقه إلى منهج المناطقة في التعريف، حيث جاءت معتمدة على العناصر الأساسية للحد الذي يضم جنس المحدود، وفصله الذي به يفصل النوع عن الجنس[4].

فعرَّف الحال بأنَّه: "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة كـ: (جئتُ راكبًا، وَضَرَبْتَهُ مَكْتُوفًا، وَلَقَيْتُهما رَاكِبَيْنِ)، وخرج بذكر الوصف نحو: (القَهْقَرِي)، في (رَجَعْتُ القَهْقَرِي)، وبذكر الفضلة الخبر في نحو: (زيدُ ضاحِكٌ)، وبالباقي التمييز في نحو (للهِ دَرُّهُ فَرِسًا)، والنعت في نحو (جَاءَنِي رَجُلٌ

(1) شرح أوضح المسالك 13/1.

(2) المصدر نفسه 13/1.

(3) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن مبارك، دار الفكر، ط2، 1981م، ص 136.

(4) ينظر: منطق أرسطو: تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980، 1078/1.

راكبٌ)، فإنَّ ذِكرْ التمييز لبيان جنسِ المتعجّب منه، وذكرْ النعت لتخصيص المنعوت، وإنَّما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لاقصدًا"[1]، فالوصف هو الجنس الذي يضم الحال مع بقية التوابع، ثم أخذ بعد إيراد هذا الحد في تحليل جزئياته وتوضيحها بالأمثلة المناسبة لكل جزء[2]، ومن الأمثلة التي تحوي عناصر الحد المنطقي، التمييز الذي عرّفه بأنَّه "اسم نكرة بمعنى (مِنْ)، مبين لإبهام اسم أو نسبة، فخرج بالفصل الأول نحو: (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ)، والثاني: الحال فإنَّه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى (مِنْ)، وبالثالث نحو: (لا رَجُلَ)، ونحو قول الشاعر:

اسَتَغْفِرُ اللهَ ذنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ

رَبَّ العِبَادِ إليْهِ الوَجْهُ والعمل[3]

والشاهد في هذا البيت(**اسَتَغْفِرُ اللهَ ذنْبًا**)، فابن هشام وجماعة من النحاة ذكروا أنَّ (**ذنْبًا**) منصوب على نزع الخافض (مِن)، لكنَّها ليست للبيان، بل هي في الأول للاستغراق، وفي الثاني للابتداء"[4].

فالاسم "هو الجنس العام للتمييز الذي يُعرفُ لدى المناطقة بالجنس البعيد للمحدود"[5]، وعى هذا النهج الذي اتبعه ابن هشام جاءت جميع حدود

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 248/2، 249/2.

(2) المصدر السابق 302/2.

(3) البيت من بحر البسيط، وذكر ابن هشام أنَّه لم يقف إلى هذا الشاهد على نسبته لقائل معين، أوضح المسالك 303/2.

(4) المصر السابق 304/2.

(5) المنطق الصوري، التصديقات والتصورات، تح: يوسف محمد، دار الحكمة، الدوحة، ط1، 1994م، ص 67.

شرحه تتجلّى فيها عناصر الحدود المنطقية مسايرًا في ذلك منهج المتأخرين.[1]

3 ـ العنوانات النحوية الواردة: ما ورد في (أوضح المسالك) يوضَّح أنَّ ابن هشام تقيَّد بموضوعات متن الألفية، موظِّفًا المصطلحين البصري والكوفي، إلّا أنَّ حظ المصطلح البصري كان أوفر من نظيره الكوفي، ومن أمثلة ذلك ما جاء في شرح ابن هشام، ومنه: المصدر[2]، واسم الفاعل[3]، والبدل[4]، واسم المفعول[5]، والمفعول المطلق[6]، والمفعول فيه[7]، ولام الابتداء[8].

أما المصطلحات الكوفية فأذكر من أمثلتها: (عطف النسق)[9] الذي أطلق عليه البصريون مصطلح (الشركة)، (ولام القسم)[10]، التي تقابل لام الابتداء في الاصطلاح البصري.

(1) ينظر: المنطق الصوري، التصديقات والتصورات، ص 67.
(2) ينظر: أوضح المسالك 171/3.
(3) ينظر: المصدر السابق، 186/3.
(4) ينظر: المصدر نفسه، 338/3.
(5) ينظر: المصدر نفسه، 199/3.
(6) ينظر: المصدر نفسه، 173/2.
(7) ينظر: المصدر نفسه، 194/2.
(8) ينظر: المصدر نفسه، 191/4.
(9) ينظر: المصدر نفسه، 301/3.
(10) ينظر: المصدر نفسه، 190/4.

4 ــ صياغة متن الألفية في قالب نثري:

نهج ابن هشام في مادة شرحه منهجًا مغايرًا للطابع العام الذي ساد أغلب الشروح، حيث أعاد صياغة متن الألفية في قالب نثري دون إيراد أبياتها علاوة على الشرح كما جرت العادة في مثل هذا النوع من التأليف، فقد أهمل ابن هشام ذكر النظم، وتجاوزه إلى الشرح مباشرة، مع أنَّه يذكر من حينً لآخر بيتًا من الألفية أو يكتفي بعرض جزء منه فقط، وذلك إذا دعت الضرورة إليه، مثلما جاء في (باب الفاعل) حيث اعتمد شطر من قول الناظم.

أ ـ فجاء في شرحه "زيدٌ مُنيرًا وَجْهُهُ"[1]، وهذا القول: الشطر الثاني من قول الناظم (ابن مالك):

الفاعلُ الذِي كمَرْفُوعيَ ...

زيدٌ مُنيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى[2]

ب ـ ومن الأمثلة ذكرت في الشرح البيت الذي تضمن (الحال) عند الشارح، وقال ابن مالك:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ مُنْتَصِبُ

مُفهِمُ في حَالٍ كذا.....[3]

(1) أوضح المسالك 71/2.

(2) ينظر: ألفية ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1971م، ص 48، والبيت من الرجز.

(3) أوضح المسالك 248/2.

هذا الذي جاء بشرح أوضح المسالك، وما كان بنظم ابن مالك في تتمة الشطر الثاني قوله: **مُفهِمُ في حَالٍ كفَرْدًا أذْهَبُ**[1]

ج - وقد وردت مادة الشرح موزعة على مجموعة من الأبواب النحوية التي قسمها ابن هشام بدورها إلى فصول وعناوين فرعية، يشمل كل منها عددًا من أبيات المنظومة النحوية، فكان الشرح أشبه بكتاب مستقل، فالقادم إليه للوهلة الأولى لا يخطر عليه أنَّه أمام شرح وضعه صاحبه على منظومة نحوية، لولا الإشارات التي تحيل منحين إلى آخر إلى الناظم أو النظم، وبالتمعن في أبواب كتاب (أوضح المسالك)، ومقارنتها بنظيراتها في أبواب (ألفية ابن مالك) أجد بعض الاختلاف في صياغة أبواب متن الألفية وبعض العناوين مثل استبدال باب(كان وأخواتها) بـ (باب الأفعال الداخلة علي المبتدأ والخبر)، وباب (إنَّ وأخواتها) الذي استبدله (بباب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر)، وكذلك فعلَ (بباب ظنَّ وأخواتها) الذي سماه (الأفعال الداخلة بعد استبعاد فاعلها على المبتدأ والخبر بنصبها مفعولين)، وباب (علم) الذي أطلق عليه اسم (باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)[2].

وفي رأيي أنَّ الأُسلوب في بسط العناوين وإطالتها يعود بنا إلى أبواب سيبويه (تـ 180هـ)، في بدايات التأليف النحوي التي اتسمت بالسهولة،

(1) أوضح المسالك 249/2.

(2) المصدر السابق 206/1، 287/1، 28/2، 68/2.

والراجح أن ابن هشام أراد بوضع عناوين شرحه على تلك الشاكلة، لتيسير وتحقيق البساطة للمتعلم، إذ يمكن القول إنَّها تدخل في شرح مادة الألفية.

5 ـ إعادة ترتيب أبيات الألفية في بعض الأبواب:

أعاد ابن هشام صياغة متن الألفية في (أوضح المسالك)، في قالب نثري مخالف لما هي عليه، وذلك بضم القواعد المتصلة بعضها ببعض، وتنسيقها في انسجام وفق ما يراه، ومن الأبواب التي شملتها هذه الميزة وتجلَّت فيها واضحة، (باب التصريف) فقد وافق فيه الشارح الناظم، وبخاصة الأبيات الخمسة الأولى، ثم انتقل مباشرة إلى شرح البيت الثامن، والتاسع، والعاشر، وترك شرح البيتين السادس والسابع اللذين عاد شرحهما بعد الفراغ من شرح تلك الأبيات، ثم عرض ما يدخل في إطاره وما يخرج عنه، قائلًا: "ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء، والأفعال الجامدة، فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين، إذ لا يكون كذلك إلّا الحرف كـ(باء) الجر، و (لامه)، و(قد)، و(بل)، وما أشبهه الحرف كتاء (قُمْتُ)، ونا (قُمْنَا)، وأمّا ما وُضِعَ على أكثر من حرفين ثمّ حُذِفَ بعضه فيدخله التصريف، نحو:

(يَدٍ) و(دَمٍ) في الأسماء، ونحو: (قِ زَيْدًا)، و(قُمْ)، و(بعْ) في الأفعال"[1]، وهو ما يقابل قول الناظم:

حرفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرفِ بَرِيّ

وما سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيّ[2]

وبعد ذلك خصص ابن هشام فصلًا لشرح الأبيات الأربعة الأخرى، فتحدّثَ عن تقسيم الاسم إلى مجرد، وأقلّه الثلاثي وهو أدنى ما يقابل التصريف، وأقصاه الخماسي، وإلى مزيد ومنتهاه سبعة أحرف، فقال: "ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي كـ(رَجُلٌ)، وغايته الخماسي كـ(سَفَرْجَل)، وما بينهما الرباعي كـ(جَعْفَرٍ)، وإلى مزيدٍ فيه وغايته سبعة كـ(اسْتَخْرَاجٍ)"[3]، ويقابله قول الناظم:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثلاثي يُرَى

قَابِلَ تصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

وَمُنْتَهَى اِسمٍ خَمْسٌ أنْ تَجَرَّدَا

وإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا[4]

(1) أوضح المسالك 307/4.

(2) شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن صالح العثيمين (تـ1421هـ)، دار ابن الجوزي (د:ط)، 2013، ص 218، وينظر: شرح المكودي ص366.

(3) أوضح المسالك 308/4.

(4) شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 218،219، وينظر: شرح المكودي ص367.

وقد أحصى ابن هشام أبنية الاسم الثلاثي المجرّد فكانت أحد عشرَ وزنًا بعدما أخرج المهمل منها، وهو وزن (فِعُلٌ) باعتبار تخصيصه لصيغة فعل المفعول، ويقابل ذلك قول الناظم:

وَغَيْرُ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وَضُمْ

وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

وفِعُلٌ أُهْمِلَ والْعَكْسُ يَقِلْ

لقَصْدِهِم تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ[1]

وعاد ابن هشام في (أوضح المسالك) إلى شرح البيتين اللذين تجاوزهما، فتحدث عن (أقسام الفاعل)، وهى المجرد الذي أقله الثلاثي، ومنتهاه الرباعي، والمزبد الذي لا يتجاوز الستة أحرف، وأحصى أوزان المجرد الثلاثي والرباعي، ويقابل ذلك قول الناظم:

وافْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ

فِعْلٍ ثُلاثِي وزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا

وإنْ يُزَدْ فِيْهِ فما سِتًّا عَدَا[2]

(1) شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 218.

(2) المصدر السابق، ص 228، وينظر: أوضح المسالك 309/4.

ومن خلال ما ورد في هذا الباب من شرح ابن هشام تبين له عدم وجود تناسق في ترتيب تلك الأبيات، والذي تحدد في الفصل الأول بين أقسام الاسم المجرد وأوزان الثلاثي منه، وبين أوزان بقية أقسامه (الرباعي والخماسي) بالحديث عن الفعل المجرد وما يدخل ضمنه من أقسام وأوزان، فرأى ضرورة جعل الاسم وما يدخله في مجاله في فصل مستقل، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الفعل وما يدخل في إطاره، كل ذلك من أجل إحداث انسجام، وتماسك بين القواعد النحوية، والمسائل الموزعة على أبيات الألفية، وهكذا برزت أهمية هذه الميزة، إضافة إلى إظهار الملكة التنظيمية، والذوق العلمي الرفيع لدى الشارح، في توفير نوع من الترابط الوثيق بين أجزاء المتن، وإعطاء انسجام واندماج بين القواعد النحوية تسلسلها بشكل دقيق[1].

(1) ينظر: أوضح المسالك 408/4، 409، 410.

ثالثًاـــ الآراء النحوية والمسائل الخلافية عند ابن هشام:

تميز منهج ابن هشام على مستوى التقعيد النحويّ حيث خالف الناظم في عديد من الأحكام والآراء النحوية مبينًا سبب مخالفته، ومن أمثلة ذلك في مسألة (تعريف الأصول والزوائد)، فقد عرَّف ابن مالك الحرف الأصلي بأنَّه "ما يلزم جميع تصاريف الكلمة، وعرّف الزائد بأنَّه ما يسقط في بعض التصاريف"[1] نحو (حَذَا حَذْوَهُ)[2]، ومثّل له بتاء (أُحْتُذِيَ)، فهي زائدة لأنَّها تحذف في بعض التصاريف مثلما جاء في (حَذْوَهُ)، وكان ذلك فيقول الناظم المأخوذ من شرح ابن عقيل والمكودي:

والحَرّفُ إنْ يَلْزَمْ فأَصْلٌ والَّذِي

لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَاءُ أُحْتَذِيَ[3]

فردَّ ابن هشام التعريفين السابقين وقدم التعريف الأرجح بقوله: "وفي التعريفين نظر: أمّا الأول فلأنَّ الواو من (كَوْكَبْ)، والنون من (قَرَنْفُلْ)، زائدتان ... مع أنَّهما لا يسقطان، وأمّا الثاني فلأنَّ الفاء من (وَعَدَ)، والعين من (قال)، واللام من (غزا)، أصول مع سقوطهنَّ في (يَعِدْ) و(قُلْ)

(1) شرح ابن عقيل (ت769هـ) 198/4.

(2) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري(ت905هـ)، تحقيق: أحمد السيد، دار أحياء الكتب العربية، مطبعة الاستقامة، مصر، ط1، 1954م، 533/4.

(3) شرح ابن عقيل 198/4، وشرح المكودي، ص 369.

و(لم يَغْزُ)، وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد، أنْ يُقال: أعلم أنَّه لا يُحكم على حرف الزيادة حتّى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين"[1].

وكذلك خالف ابن هشام الناظم في مسائل أخرى له غير (متن الألفية)، مثل مسألة (كاد) الناقصة ومجيئها على صيغة اسم الفاعل التي وردت في (شرح الكافية) لابن مالك في باب (أفعال المقاربة) عند قوله: "وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي، ألّا (كاد وأوشك) فأنَّهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع، واستعمل منهما اسم الفاعل قليلًا، نحو: (كائد)"، كما في قول الشاعر كُثير عزة:

وَكِدْتُ إذا سالتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ

سَهَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِدُ

أَمُوتُ أسىً يَوْمَ الرَّجَامِ وأَنَّني

لَرَهْنٌ بالَّذِي أنا كائدُ[2]

ففي هذه المسألة أنكر ابن هشام مجيء (كاَئِد)، وخطَّأ ابن مالك في رواية البيت السابق، زاعمًا بأنَّ الذي في البيت الثاني (كابِد)، وقياس اسم فاعله (مُكابِد) وليس (كابِد)[3].

(1) أوضح المسالك 310/4، وشرح ابن عقيل 198/4، وسرح المكودي، ص 370.

(2) ديوان كثير عزة، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م، ص 320، والبيت من بحر الطويل.

(3) ينظر شرح الكافية، لابن مالك 90/1.

ومن خلال الأمثلة السابقة، وبعد تتبع منهج ابن هشام في شرحه(أوضح المسالك على ألفية ابن مالك)، وظهور شخصيته في الشرح تميّز منهجه بمخالفة الناظم، ورفضه لكثير من أحكامه الواردة بالألفية، ومحاولة تفنيد بعض مواقفه بالأدلة المقنعة واستدراك ما أهمله في متن الألفية، من مسائل دعم بها مادة شرحه، وأرى أنَّ ابن هشام كان مستقل التفكير، يوافق ويعارض ويؤيد تبعًا لقوة الدليل أو ضعفه ويتدارك ما أغفله الناظم عن قصد أو غير قصد، واستكمال ما استدركه في المتن[1].

وقد درس ابن هِشَام كُتُب النحويين التي وردت قبل ابن مالك دراسة تقوم على الدقة والبحث والاستنباط، فلقّبَ "بشيخ النحاة لسعة علمه وغزارة مادته"[2].

وقد ردَّ بعض آراء لسيبويه وإنْ كانت قليلة منها "أنَّ الهمزة زائدة في أداة التعريف (ال)"[3]، كما غلَّط ابن هشام الناظم في كثير من المواضع أذكر منها: ما ذهب إليه في "أنَّ الفعل إذا تعدّى إلى أكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة، ونيابة الثالث ممتنعة اتَّفاقًا، وصحَّح ذلك بأنَّ بعضهم أجازه إن أمن اللبس في مثل: (أعَلِمْتُ زيدًا كَبْشَك سمينًا)"[4].

(1) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن هجري، إعداد،: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط1، 1980م، ص 387، 395.

(2) النحو العربي: نشأته، تطوره، صلاح راوي، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 631.

(3) أوضح المسالك 161/1.

(4) المصدر السابق 128/2.

وخالفَ ابن هشام أبا حيّان (تـ745هـ) "في الآراء القليلة التي ذكرها في له الكتاب..."[1]، منها: ما نقلها عنه في سياق الحديث عن أقسام الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب، وبخاصة في تحديد القسم الثالث وهو المشترك بين محل الرفع والنصب والجر، حيث "رأى أبو حيان أنَّه لا يختص بـ(نا) وحدها بل يضم (الياء)، و(هم) محتجًا على ذلك بكلمة (قُومِي)، و(غُلامِي)، و(هم فَعَلوا) و(إنَّهُم)، و(لهُم مَال)، فرده ابن هشام الذي رأى أنّه يختص بـ(نا) وحدها، وحاصل رده أنَّ أبا حيّان لم يراع معنى الضمير ونوعه، حيث إنَّ (ياء) المخاطبة في (قُومِي) الواقعة في محل الرفع غير (ياء) المتكلم الواقعة في محل جر بالإضافة في (غُلامِي)، وكذلك الضمير المنفصل في(هم فَعَلوا) الواقع في محل رفع على الابتداء غير المتصل في (إنَّهِم) الواقع في محل نصب، والضمير المتصل في (لهِم مَال)، الواقع في محل جر"[2]، وأرى أنَّ ابن هشام كان منصفًا في حكمه على آراء أبي حيّان (تـ 745هـ)، حيث اعتمد على الحجج القوية والأمثلة والأدلة المقنعة، وقد تعمّد ابن هشام تعقب سقطاته، فلم يذكر له رأيًا مفيدًا وذكر في ترجمته أنَّه كان "كثير المخالفة لأبي حيّان، شديد الانحراف عليه"[3]، وكان ابن هشام أمينًا في نقل الآراء،

(1)أوضح المسالك، 79/1، 80، وينظر: المصدر نفسه، 107/1.

(2)المصدر نفسه، 80،81/1.

(3) بغية الوعاة، للسيوطي2/ 68.

فهو يذكرها كما هي مرفقة بأدلتها وحججها دون تقليل للتي يخالفها، أو تنميق، من أمثلة ذلك مسألة (نيابة المجرور عن الفاعل) في قوله تعالى: ﴿**ولَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ**﴾[1]، وكذلك قول: (سِير بزيدٍ)، وقد رأى ابن درستويه (تـ 347هـ)، والسُّهَيْلي (تـ 581هـ)، فأجزما بأنّ النائب ضمير المصدر وليس المجرور، لأنّه لا يتبع على المحلّ بالرفع، وأنّه يقدّم نحو قوله تعالى: ﴿**كانَ عَنْهُ مَسْؤُولا**﴾[2]؛ لأنَّه إذا تقدم كان مبنيًا، ولأنَّ الفعل لا يؤنث له في نحو: (مرَّ بِهِندٍ)[3]، حيثُ نقل ابن هشام هذه الآراء مدعمًا بجميع حججه، ثمَّ أخذ بعد ذلك في دحضها وورودها وبيان وجهة فسادها في رأيه، كما تعرض ابن هشام لكثيرٍ من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، وكان أسلوبه في التعامل مع هذه المسائل يقوم على الانتخاب حيث يعرض آراء أئمتها ويوازن بين الآراء المعروضة، مؤيدًا الرأي الذي يراه صائبًا، وكان يميل إلى أراء البصريين ولكنه لم يغفل آراء الكوفيين عندما يظهر له وجه الصواب فيها[4].

وفي الأفعال الناسخ: ذكر ابن هشام في معمول خبر (كان وأخواتها)، أنَّه يجوز باتفاق أنْ يلي هذه الأفعال معمول خبرها إنْ كان ظرفًا أو مجرورًا نحو: "كان عندك، أو في المسجدِ، زيدٌ مُعْتَكِفًا"[5]، فإنْ لم يكن أحدهما

(1) سورة الأعراف، من الآية 149.

(2) سورة الإسراء، من الآية 36.

(3) أوضح المسالك 117/2، 118.

(4) ينظر: المصدر السابق 119/2، 120.

(5) المصدر نفسه 220/1.

فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا، والكوفيون يجيزون مطلقًا، وفصّل ابن السرّج (تـ 316هـ) والفارسي (تـ377هـ)، وابن عصفور (تـ669هـ)، فأجازوه إنْ تقدّم الخبر معه، نحو: (كان طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ)، ومنعوه إنْ تقدّم وحده، نحو: (كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا)[1].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره في مسألة (الإلغاء والتعليق) لا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافًا للكوفيين والأخفش المستدلين بقول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَى صَارَ مِنْ خُلُقِي

أَنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشَّيمَةِ الأَدَبُ[2]

والشاهد فيه: رفع كلمة(**مـلاكُ**) و(**الأَدَبُ**)، مع وقوع الكلمتين بعد الفعل (**رَأَيْتُ**)، وحقهما النصب على المفعولية، والعلماء يختلفون في تخريج هذا البيت وأمثاله، والظاهر أنِّه ألغي الفعل (**رَأَيْتُ**)، فالكوفيون: يجزون الإلغاء، لأنَّ أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، والبصريون: لهم ثلاثة أوجه من التخريج: الأول: التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على كلمة (مِلاك)، والثاني: الإعمال والمفعول الأول ضمير شأن محذوف أي (رأيته)، والمبتدأ والخبر في محل نصب المفعول به الثاني، والثالث: الفعل المسبوق بـ(أني) وهذا سبب من أسباب الإلغاء،

(1)أوضح المسالك، 220/1.

(2) البيت من بحر البسيط، ديوان أبي تمام، الحبيب بن أوس الطائي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1997م، ص 75.

وقد أخذ ابن هشام برأي الكوفيين وهو (الإلغاء) وأرى كذلك لأنَّ الأصل بدلالة الظاهر[1].

وقد تبع ابن هشام الكوفيين في حركة (الفعل المبني للمجهول) في قوله: "وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعَّف نحو: (شُدَّ) و(مُدَّ)، والحقُّ قولبعض الكوفيين إنَّ الكسر جائز، وهي لغة بني ضبَّة وبعض تميم وقرأ علقمة في قوله تعالى: ﴿**رِدَّتْ إلينا**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ رِدُّوا**﴾[3]، بكسر الراء فيهما"[4].

واستنتج ممّا تقدم أنَّ ابن هشام قد دعّم شرحه بعدد وافر من آراء المدرستين البصرية والكوفية في تأسيس علم النحو وضبط أصوله وقواعده فانتخب الآراء التي رآها قريبة إلى الصواب، وكان نصيب البصريين أوفر في الموافقة والتأييد من قبله.

(1) ينظر: أوضح المسالك 56/2، 57، 58.

(2) سورة يوسف، من الآية 65.

(3) سورة الأنعام، من الآية 28.

(4) وضح المسالك 133/2.

المبحث الثاني:

منهج المَكُودِي في شرحه لألفية ابن مالك ويشمل:

أولًا ــ كتاب شرح المكودي على ألفية ابن مالك.

ثانيًا ــ الخصائص الفنية التي ميزت شرح المكودي.

ثالثًا ــ الآراء النحوية والخلافية عنده.

أولًا ـــ كتاب شرح المكودي:

يعد شرح المكودي من أوسط شروح الألفية، حيث سلك فيه طريقة وسطًا بين الإسهاب الممل والاختصار المخل، فكان شرحه مثلما وصفه مهذبَ المقاصدِ، مختصرًا على ألفيةِ ابن مالك واضحَ المسالكِ، وسماه (شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو)[1]،ولم يذكر تاريخ هذا الكتاب، واستهلّ الشرح بمقدمة موجزة حمد فيها الله تعالى وصلّى على سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم تحدَّث عن بعض ملامح الشرح الذي حرص على توضيحه، فقال: "هذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، تُفهم به ألفاظها، ويحضى بمعانيها حُفّاظُها، معرب عن إعراب أبياتها، ومقرب لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلَّا ما لا بدّ منه، ولا إيراد مذاهب إلّا ما لا مندوحة عنه، يستفيد منه البادي، ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك، أنَّ بعض الطلبة المبتدئين، والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب مني أنْ أضع شرحًا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظ الألفية على حسب ما وصفته، فأجبته إلى ما أقترح علي..."[2]، وقد ذاع كتاب (شرح المكودي) في عصر مؤلفه، ولقي إقبالًا كبيرًا حيث رتب شرحه بأسلوب مختلف عن سابقيه بخاصةٍ من جهة الدلالة على معانٍ مخصوصة، فكشف الغموض عن ألفاظ الألفة، وبيان

(1) ينظر: شرح المكودي، ص3، 4، 5.

(2) المصدر السابق، ص5.

معانيها، وما خفي منها من غير تعرض للنقل عليها أو الإتيان بتتمة أو فرع زائد على الذي فيها، فهو حريص على أنْ يقرب ما شرد من عباراتها، وكان أحيانًا يأتي بالبيت منفردًا ثم يقدم له شرحًا وافيًا، وفي أحيان أخرى يأتي ببيتين أو ثلاثة أو أكثر مقدمًا عليها شرحًا مفصلًا، وأمَّا منهجه ومدى التزامه بما ورد في المقدمة فسوف يتضح في الآتي:

1ـ اختط المكودي لنفسه أسلوبًا مغايرًا في منهجه مع بقية الشراح، وقصد من ذلك أنْ يأتي بإضافة، فكانت طريقته في الإعراب متنوعة.

2 ـ حافظ المكودي على تقسيم الناظم للأبواب فبدأ بمقدمة الألفية، وانتهى بخاتمتها مرورًا بأبوابها المتعددة من غير تغيير أو تبديل، بدءًا بباب (الكلام وما يتألف منه)، وانتهاءً بفصل (الإدغام).

3 ـ فسَّر المكودي معاني أسماء أبواب الألفية التي وضعها الناظم وترجمها معللًا سبب وضعها، ومن أمثلة ذلك قوله في (الإخبار بالذي والألف واللام) بعد العنوان مباشرة: "الباء في قوله[1]:"بالذي باء السببية لا باء التعدية، لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أنَّ الذي به يكون الإخبار وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن الذي بغيره، ثم إنَّ الإخبار يكون بالذي وفروعه، وبالألف واللام"[2] .

(1) قول ابن مالك، في عنوان الباب، وهو باب الأخبار بالذي والألف واللام، ص 26.
(2) شرح المكودي، ص298.

4 ـ أورد المكودي أحيانًا قاعدة الباب، ولم يسمِّ في شرحه أبواب وإنَّما يضع العنوان من دون أنْ يصفه بـ(باب) مع محافظته على ترتيب الناظم لأبواب الألفية، حيث ذكر (التصغير) على إثر جمع التكسير[1]، لأنّهما كما ذكر سيبويه (تـ180هـ) من وادٍ واحدٍ، لاشتراكهما في مسائل كثيرة منها:

كل اسم متمكن قُصد تصغيره فلا بدّ من ضم أوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، وأنَّ أبنية التصغير ثلاثة: (فُعيل)، و(فُعيِعل)، و(فُعيعيلُ) ويتوصل إلى بناء التصغير بما توصل به إلى بناء الجمع[2].

5 ـ يقدم أبيات الألفية، ثم يشرح البيت، ويعربه، وأحيانًا يأتي ببيتين أو أكثر ثم يتبعهم بالشرح والتوضيح، كما في (المعرب والمبنى) من قول ناظم الألفية[3].

وارفعْ بواوٍ وبِيَا اجْرُرْ وانْصبِ

سَالمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِب

وَشَبْهِ ذَينِ وبِهِ عِشْرُونا

وبَابُهُ ألْحِقَ والأَهْلُونَا

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 337.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 339، 340.

(3) المصدر نفسه، ص16.

أَولُو وعَلَمُونَ علِّيُّونَا

وأَرَضُونَ شَذَّ والسَّنُونَا

وهو في شرح الأبيات قد يتطرق إلى إعرابها كُلَّها أو بعضها بحسب ما يراه ضروريًا مراعيًا الإيجاز في كل عناوين وفصول شرحه[1].

ثانيًا ــ الخصائص الفنية التي ميزت شرح المَكُودِي:

1 ــ بنية الشرح: استهلّ خطبته بحمد الله ربِّ العالمين، والصلاة على سيدنا محمد خاتم النبيين وأمام المرسلين، ثم انتقل إلى وصف شرحه للألفية، الذي نعته بالإيجاز والوضوح، فيستفيد منه البادييء ويستحسنه الشادي، موكدًا إعراب أبياتها، ومقربًا لما شرد من عباراتها، والباعث على هذا الكتاب وما فيه من شرح وتوضيح أنَّ بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين، والمهتمين بحفظ الألفية، ومعرفة ألفاظها، طلبوا من المكودي وضع شرح بحسب الوصف المذكور، فأجابهم إلى ما اقترحوا عليه، وجاء في شرحه "أمَّا بعد، فإنَّ شرح الخلاصة للمحقق والشارح المكودي ذي الإخلاص والإيقان، قد عمَّ الانتفاع به، لإخلاص مؤلفه، ولم ينسج على منواله لخلوه من الإطناب الممل، وتجافيه عن الاختصار المخل، وما فيه من حسن الترتيب، وصنعة التعليم، وجمعه بين كشف قناع المتن وإعرابه،

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 25.

فهو للمتعلم هداية إلى صراط مستقيم"[1]، فهذا الشرح مستوفي وعود الشارح لطلابه، فسهَّل لهم المعاني والفوائد، وكان مختصرًا للخلاصة، أي خلاصة الكافية، والخلاصة: الصافي غير المشوب بما يكدره، وأصله في السمن يخلص مما يغييره[2].

2 ـ الحدود والتعريفات: تميّز هذا شرح المَكُودِي بعنايته بالحدود النحوية في بداية كل باب، وأتبعها بتحليل مفصل يستوفي كل جزئية وردت ضمَّنها بذكر الحد لدفع أيّ لبس أو غموض، ومن أمثلة ذلك حد العلم الذي ورد في قوله: "اسم جنس يعين المسمى مخرج النكرة، مطلقًا مخرج لما سوى العلم من المعارف، لأنَّ كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة..."[3]، وأعرب أبيات الناظم؛ واستمر في ذكر توضيح الحد، حيث جاء في قول الناظم:

واسْمًا أَتَى وكُنْيَةً ولَقَبًا

وأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِواه صَحِبَا[4]

فوضع هنا الشارح حدًا لاسم العَلم ثم أخذ في مناقشة هذا الحد وشرح جزئياته، فقال: "يعني أنَّ العَلم ينقسم إلى اسم ويقال فيه الاسم الخاص:

(1) شرح المكودي، ص 5.
(2) ينظر: المصدر السابق، ص402.
(3) شرح المكودي، ص28.
(4) المصدر السابق، ص 28.

كـ(جعفر)، وإلـى كنيتـه: وهـو كـل مـا صُـدِرَ بـأبٍ أو أمٍ كـ(أبـي زيـدٍ) و(أم كلثوم)، وإلـى لقب: وهـو مـا دلَّ علـى رفعـة مسماه كـ(الصدِّيق والفاروق) والإشـارة بـذا إلـى اللقـب يعنـي أنَّ اللقـب إذا صـحب سـواه يجـب تـأخيره، وسـواه شـامل للاسـم والكنيـة نحـو: (هـذا زيـد قفـة، وأبـو عبـد الله أنـف الناقة)"[1].

والمتمعِّن فـي المنهج الذي سلكه المكودي فـي صـياغة وتحليل الحدود النحويّة القائم على ذكر الجنس المشترك بين الحدود وغيره، ومن ثَمَّ إيراد الخصـائص التـي تميِّزه عمّـن سـواه مـن ذلـك الجـنس، ويلحـظ بوضـوح انسجام مفهوم الحد لدى المكودي مع مفهوم الحد المنطقي.

3 ــ العنوانـات الـواردة: مـا ورد فـي (شـرح المكـودي) تقيـد بموضـوعات الألفيـة (الخلاصـة)، ــ والتـي سُـمَّيت خلاصـة بعـد نظمهـا لأنَّهـا جمعـت الخلاصـة من الكافيـة[2] ــ ويوضَّـح شرح المكودي أنَّـه جاء بقول النـاظم بحسـب ترتيـب موضـوعات الألفيـة، مسـتخدمًا المصـطلحين: البصـري والكوفي، ومن أمثلـة المصـطلح البصري: المصـدر، والاستغاثة، والبدل، والضـمير، واسم الفاعل، واسم المفعول، ولام الابتداء، والمفعول المطلق، والمفعول به[3]، والمتتبع لمنهج المكودي يجده بصري النزعة، وفي القليل يستشـهد بـآراء الكـوفيين ويرجِّحهـا، وقد ذكـر بعض المصـطلحات الكوفيـة

(1) شرح المكودي، ص28، 29.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 402.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 247، 21، 180، 184، 51، 112، 117.

ومن أمثلتها (عطف النسق) الذي يقابل مصطلح (الشَّرِكَة) عند البصريين، و(لام القسم) الذي يقابل لام (الابتداء)، و(المحل) الذي يقابل (الظرف أو المفعول فيه)[1].

4 ــ صياغته للألفية: أورد المَكُودِي أبيات الألفية متبعًا نهج أغلب الشروح التي سبقته، فأعرض أبيات الألفية ثم شرح وأعرب النظم، وتميّز المكودي بترتيب الألفية ترتيبًا خاصًا من جهة دلالتها على معانٍ مخصوصة والتزم فيها بكشف الغموض عن ألفاظها وبيان ما خُفي منها، وإعراب أبياتها، وكانت طريقته في الإعراب متنوعة، ولا يوجد أحدٌ من شُرَّاح الألفة الذين وقفت على شروحهم، اتبع ما قام به المكودي، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في المسائل التالية:

أ ـ المعرب والمبني: (إعراب الأسماء الخمسة)[2] بعد قول الناظم:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ

والنَّقْصُ فِي هَذَا الأخيرِ أَحْسَنُ

يقول المكودي في شرح هذا النظم: "فأبٌ: مبتدأ، (وأخٌ وحمٌ): معطوفان عليه بحذف العاطف، و(كذلك): خبر المبتدأ، و(هَنُ): مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه، أيْ و(هُن كذاك)"[3].

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 224، 53، 119.

(2) المصدر نفسه، ص 14.

(3) شرح المكودي، تحقيق: هنداوي، ص 13، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، 96/1.

ب ـ وفي باب (العَلَم) جاء في شرحه بعد قول الناظم:

اسْمٌ يُعَيّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا

عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنِقَا

وَقَرْنِ وَعَدَنٍ وَلاحِقِ

وَشَذَقِمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

"كجعفرٍ وهو اسم رجل، وخَرنقٍ وهو اسم امرأة، وقرن وهو اسم قبيلة، وعدنٍ وهو اسم بلدةٍ، ولاحقِ اسم فرس، وشذقم وهو اسم جمل، وهيلةٍ وهو اسم شاةٍ، وواسقٍ وهو اسم كلب"[1].

ج ـ وقد وردت مادة الشرح عند المكودي موزعة على عناوين وفصول نحوية يقوم بإعراب أي عنوان مطول كـ(الكلام وما يتألف منه) ويأتي بحد يُعْرَفُ به العنوان ذي الكلمة الواحدة كـ(العلم)، يليه نظم الألفية المتعلق بهذا العنوان ويبيِّنه ويعربه[2].

وبالتمعُّن في شرح المكودي أرى أنَّه أخذ عن سابقيه مع إيجاز ومن دون تغيير في صياغة أبواب متن الألفية، ومن تغير تعرض للنقل عليها، ولا إضافة غيره إليها، ويكتفي في كثير من الأحيان إلى إعراب بيت الألفية دون شرحه.

(1) شرح المكودي، ، ص 28.

(2) المصدر السابق، ص7، 28، 95.

د ـ يقدم نصوص الألفية قبل شرحها وهذا يبيّن للقارىء بأنَّ ما يقرأه شرحٌ لألفية ابن مالك، بل ذكر حتى مقدمة ابن مالك التي تتضمن سبعة أبيات، والخاتمة التي تتضمن أربعة أبيات مع شرحها وإعراب بعض منها[1].

ثالثًا ــ الآراء النحوية والخلافية عنده.

لم يخالف المكودي الناظم في أغلب آرائه النحوية وجاء في (باب الترخيم) في قول الناظم:

تّرْخِيمًا احْذفْ آخرَ المُنَادَى

كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا[2]

فالمكودي نقل أربعة أوجه إعرابية لإعراب (ترخيمًا) وهي:

- أنْ يكون مفعولًا لأجله، أي: احذفْ لأجل الترخيم.
- في موضع الحال أيْ: احذف في حال كونك مرخمًا.
- أنْ يكون ظرفًا على حذف مضاف، أيْ: احذف وقت التقدير.
- أنْ يكون مفعولًا مطلقًا، وناصبه أحذف، ثم أضاف وجهًا خامسًا.
- قال: "ويحتمل عندي وجهًا خامسًا، وهو أنْ يكون مفعولًا مطلقًا وعامله محذوف، والتقدير: رَخَّمَ ترْخِيمًا"[3].

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 6، 231، 401، 402.

(2) المصدر السابق، ص 251.

(3) المصدر السابق، ص 251.

وفي (الأسماء الستة) في علامات الرفع والنصب والجر يقول ابن مالك في ألفيته:

وارفعْ بواوٍ، وانْصِبَنَّ بالألِفْ

واجرُرْ بياءٍ مَا مِنَ الأسْمَاءِ أضِفْ([1])

بينما يقرر ابن مالك بأنَّ علامة الرفع في هذه الأسماء هو الواو، والنصب هو الألف، وعلامة الجر الياء، يخالفه المكودي هذا الرأي، ويرى أنَّ الأسماء الستة تعرب بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء، ويجوز عنده الإعراب بالحروف إذا أُضيفتْ إلى ياء المتكلم([2]).

في المفعول المطلق: جعل ابن مالك المفعول المطلق والمصدر مترادفين واتبعه في ذلك العديد من الشُرَّاح منهم الأشموني (تـ 929هـ)، فقال: "والمفعول المطلق لا يكون ألّا مصدرًا"([3])، وكان المكودي رأيًا مخالفًا ميَّزَ به بين المصطلحين فقال: "... قد يكون المفعول المطلق غير مصدر

(1) ألفيات النحو الثلاث (الدّرة لابن معطي، الخلاصة لابن مالك، والفريدة للسيوطي)، تصنيف الدكتور عبدالعالم محمد القريدي،عضو هيئة تدريس بطرابلس ليبيا كلية الآداب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م، ص 31.

(2) ينظر: شرح المكودي، ص14.

(3) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار الطلائع للنشر، ط2،، 2014، 195/2.

نحو: ضربته صوتًا، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أَعْجَبَنِي ضَربُكَ"[1].

وفي خبر كان وأخواتها: ذكر المكودي أنَّه لا يجوز أنْ يلي (كان وأخواتها) معمول خبرها مخالفًا رأي الكوفيين، الذين استدلوا بقول الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عوَّدا[2]

والشاهد في هذا البيت **(بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عوَّدا)** حيث قُدَّم معمول خبر كان وهو **(إيَّاهُمْ)** على اسمها وهو **(عطِيَّةُ)** مع تأخير الخبر وهو جملة **(عوَّدَ)** على الاسم فوقع معمول الخبر بعد الفعل، وهذا جائز عند الكوفيين، والمكودي هنا خالف ابن هشام ورجح رأي البصريين بتقدير ضمير الشأن أي (اسم كان)، والجملة بعد (ضمير الشأن) في موضع خبر فـ(عطية: مبتدأ) و(عودا) في محل خبر، والجملة في محل نصب خبر (كان)، فلم يتقدم هنا الخبر على اسم كان، وهو رأي الشارح، وفي هذا خِلاف[3].

(1) شرح المكودي، ص 113.

(2) من بحر الطويل، ديوان الفرزدق: هو هشام ابن همام ابن غالب ابن صعصعة الفرزدق(تـ 110 هـ) التميمي، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاغور، ط1، دار الكتب العلمية للنشر، 1987م، بيروت، 1/ 181، وتلخيص الشواهد، ص 245، وشرح المكودي، ص 58.

(3) ينظر: شرح أوضح المسالك 221/1، وشرح المكودي، ص 58، 59.

المبحث الثَّالث:

الموازنة بين منهجي الشَّارِحَيْنِ(ابن هشام والمكودي)

ويشمل:

أوَّلًا ـــ جانب التوافق بين الشَّارِحَيْنِ في استخدام الشواهد النحوية:

1 ـ التوافق في الشواهد القرآنية والحديث الشريف.

2 ـ التوافق في الشواهد الشعرية وأقوال العرب وأمثالهم.

ثانيًاـــ جانب الاختلاف بين الشارحين في استخدام الشواهد:

1 ـ الاختلاف في الشواهد القرآنية والحديث الشريف.

2 ـ الاختلاف في الشواهد الشعرية وأقوال العرب وأمثالهم.

أولًا ـــ جانب التوافق بين الشَّارِحَيْنِ:

1 ـ التوافق في الشواهد القرآنية والحديث الشريف.

أ ـ استخدم كل من الشارحين القرآن الكريم في مجال الاستدلال والتمثيل وبلغا عدد الآيات التي اتفقا فيها وفي الاستشهاد بها زهاء تسعٍ وثلاثين ومائة آية أو جزء من الآية، ومن خلال الاستقراء الشامل للشارحين تبين أنّهما اتخذا نهجًا سارا عليه في إيراد هذه الشواهد يتمثل في ما يلي:

ففي مبحث الاسم الموصول اشترطا في العامل في أي موصولة شرطين، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل، والثاني أن يقدّم عليها في الكلام، وأسماء الاستفهام والشرط لا يعمل فيها ما قبلها لأنَّ لها الصدارة، وقد استشهدا الشارحان بقوله تعالى ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ..﴾[1] والشاهد **(أَيُّ)** مبنية على الضم غير مضافة وصدر صلتها محذوفًا، وقد اتفق الشارحان في الاستدلال بالقرآن.[2]

- ففي باب التوكيد ذكر الشارحان عن مجيء أجمع، جمعاء، أجمعون، دون (كل) بقلّة، نحو قوله تعالى﴿ **قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ**

(1) سورة مريم، من الآية 69.

(2) ينظر: أوضح المسالك 137/1، وشرح المكودي ص39.

أَجْمَعِينَ﴾[1] وأضاف المكودي بقوله: "وفيه نظر لأنَّه جاء في القرآن التوكيد به دون كثيرًا"[2]

- يتجه ابن هشام والمكودي في إيراد هذه الآيات إلى الاقتصار على موطن الشاهد منها، ولعلّ الذي حدا بهما إلى ذلك هو حفظ كتاب الله حفظًا يمكنه من معرفة سياق الكلمة في كل آية تمر به عن طريق الحفظ، ومعرفة كلّ آية وموطنها في السورة ومن ذلك:

ــ استشهادهما في باب (نون التوكيد) بقوله تعالى﴿ **لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ**﴾[3]، على إبدال نون التوكيد ألفًا، واقتصارهما على موطن الشاهد هنا، فيجعل القاريء يلقي أكثر الضوء عليه فيكون أقرب للفهم والاستفادة.[4]

ب ــ القراءات التي اتفقا فيها وفي الاستشهاد بها:

اتفق ابن هشام والمكودي في (عطف النسق)، حيث استشهدا بقراءة حمزة[5]، في صحة العطف على الضمير المجرور بغير إعادة حرف

(1) سورة ص، من الآية 82، وينظر: أوضح المسالك 283/3.

(2) المكودي، ص 218.

(3) سورة العلق من الآية 15.

(4) ينظر: أوضح المسالك 101/4، وشرح المكودي، ص 263.

(5) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن، وزارة الثقافة، القاهرة، (د. ت) 332/5، وينظر: التيسير في القراءات السبع، عثمان أبو سعيد الداني، تح: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1404هـ، ص 79، والكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، تح: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 1425هـ 2/ 421.

الجر في قوله تعالى﴿ **تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾[1] بعطف الأرحام على الضمير (به)، وأنكر البصريون الخفض، وحجتهم لا يعطف الظاهر على مضمر ألّا بإعادة الخافض، ولأنَّ المضمر في (به) عوض عن التنوين[2]، وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض، فقد عرفه غيرهم[3]، وقرأ الباقون (الأرحامَ) بالنصب بالعطف على اسم الله، أو على موضع النصب، وهذا عند البصريين إلّا في الضرورة الشعرية، أمَّا الكوفيون فيجيزون ذلك[4].

ويتفق ابن هشام والمكودي في حذف صلة (أيّ) قال بن هشام في أيّ الموصولة "ولا يكثر الحذف في صلة غير (أيّ)، إلّا إن طالت الصلة وشدت قراءة بعضهم، ﴿ **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** ﴾[5]، والكوفيون يقيسون على ذلك، أي: على الذي هو أحسنُ"[6]، وقوله تعالى ﴿**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ**﴾[7]، أيّ: هو إله في السماء محذوف الصدر لطول الصلة بالمجرور[8].

(1) سورة النساء من الآية 1، وينظر: شرح أوضح المسالك 332،333/3، وشرح المكودي،231.

(2) الأنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 466.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (تـ 370هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، 2000م، مؤسسة الرسالة بيروت، ص 119.

(4) ينظر: شرح المكودي، ص 231.

(5) سورة الأنعام، من الآية 154.

(6) شرح أوضح المسالك 152/1، وشرح المكودي، ص 39.

(7) سورة الزخرف، من الآية 84.

(8) ينظر: أوضح المسالك 150/1، وشرح المكودي ص39.

فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل وهذا ما أجازه الكوفيون قياسًا، وقد اتفقا فيه الشارحان، وكذلك ابن عقيل (تـ 769هـ) في شرحه[1]، ومن هذا أرى أنَّ الشارحين اتفقا في أغلب منهج الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته.

ج ــ الأحاديث الشريفة التي اتفقا فيها:

جعل كل منهما الأحاديث في المرتبة الثانية بعد الآيات القرآنية، واتفقا في الاعتماد على الأحاديث الصحيحة غير الضعيفة لأنَّ النحاة اختلفوا في صحة الاحتجاج بالحديث.

اتفقا في استخدام بعض الأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم: "اللّهمَّ اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف"[2] بتنوين (سنينًا) المنصوبة بالفتحة، واثبات التنوين، مع أنَّها اسم ملحق بجمع المذكر السالم الذي يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، وهذه لغة بعض تميم وبني عامر[3].

وفي جواب (أمّا) في الرد على من زعم بأنَّ الفاء الداخلة على جواب (أمَّا) لا تحذف بتاتًا إلّا في ضرورة شعرية فقط، احتجا بقوله صلى الله عليه وسلم "أمَّا بَعْدُ ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطًا ليستْ في كتاب

(1) ينظر: أوضح المسالك 151/1، 152، وشرح ابن عقيل 1/ 157.

(2) أوضح المسالك 53/1، شرح المكودي، ص16.

(3) ينظر: المصدران السابقان 54/1، ص17.

اللهِ"[1]، وفُهم من هذا الحديث أنَّ (الفاء) المجاب بها في جواب (أمَّا)، تحذف قليلًا في النثر، ويكثر حذفها في النظم[2].

وفي باب الاختصاص، استشهد الشارحان:

بقوله صلى الله عليه وسلم "نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياء لا نُورث"، حيث حذف عامل النصب على تقدير (أخص)، أي: (معاشرَ الأنبياء)، معاشرَ، مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف تقديره أخصُّ، وهي مضاف والأنبياء مضاف إليه، أي أخصُّ معاشر الأنبياء.

وأرى أنَّ الشارحين اختارا الأحاديث الصحيحة للاحتجاج أو الاستشهاد بها، وقد جاء بأوضح المسالك لابن هشام عدد 33 حديثًا، ويشرح المكودي عدد 6 أحاديث.

2 ـ التوافق في الشواهد الشعرية وأقوال العرب وأمثالهم.

أ ـ التوافق بينهما في الشواهد الشعرية:

الشارحان اعتمد على أشعار الطبقات الثلاثة الأولى والمخضرمين والإسلاميين في الاحتجاج والتمثيل ما يدل على الموقف الإيجابي من هذه الطبقات ونادرًا ما استخدما الطبقة الرابعة في مجال التمثيل دون الاحتجاج بها، وهما متأثران بقدامى النحاة أمثال سيبويه (تـ 180هـ)،

(1) أوضح المسالك 203/4، وينظر: دراسات في العربية وتاريخها، حسين محمد خضر، الناشر: المكتب الإسلامي' دمشق، ط1، 1975م، ص 177.

(2) ينظر: شرح المكودي، ص 297.

والسيرافي (تـ 368هـ) وغيرهما، وقد يجد القاري في هذه الشروح أشعار للاستشهاد وأخرى على سبيل التمثيل فابن هشام في هذا الجانب: أشار إلى ذكر الخبر بعد (لولا)، في بيت أبي علاء المعريّ، على سبيل التمثيل لا الاستشهاد:

يُذيبُ الرُّعْبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلاَ الغِمدُ يُمسِكُهُ لَسَالا[1]

والمكودي في شرحه لقول الناظم:

بَعْدَ لَوْلا غَالبًا حذف الخبر

حَتْمٌ وفي نصِّ يمينٍ ذا استقرْ[2]

أنَّ (لولا) لها استعمالان، غالبًا وغير غالب، وأنَّه لا يوجب حذف الخبر إلّا بعد استعمال الغالب، فمنها اشترك الشارحان في الحكم على (الخبر) بعد لولا[3].

وجاء في أوضح المسالك من قول الناظم:

وقِسْ وكاسْتفهامِ النّفي وقَدْ

يَجُوزُ، نحو: فَائِزٌ أُولُو الرَّشدْ[4]

(1) البيت من الوافر، لأبي علاء المعري (تـ 449هـ): أحمد بن عبد الله بن سليمان القصاعي المعريّ، شاعر لغوي ونحوي شاعر عباسي له ديوان، أوضح المسالك 198/1.

(2) شرح المكودي، ص 53.

(3) ينظر: أوضح المسالك 1/ 197، وشرح المكودي ،ص 53،54.

(4) ألفية ابن مالك، ص 51.

واتفقا ابن هشام والمكودي في مخالفة ابن مالك وذلك عند الحديث عن حذف الخبر وجوبًا إذا ناب عنه فاعل أو نائب فاعل أو حال، "لا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام"[1]، وجاء بالشرحين قول الشاعر:

خبيرٌ بَنُو لِهْبِ فَلا تَكُ مُلْغِيًا

مَقَالةَ لِهْبيٍّ إذا الطّيرُ مرّتِ[2]

والشاهد في هذا البيت قوله(**خبيرٌ بَنُو لِهْبِ**) حيث استغنى بفاعل خبير عن خبر المبتدأ، مع أنّه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، وهذا رأي الكوفيين والأخفش، فلم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف، ويرى البصريون أنَّ كلمة (خبيرُ) خبر مقدم، و(بنو) مبتدأ مؤخر وهذا هو الأرجح والذي اتفقا فيه الشارحان[3]، ولم يختلف الشارحان كثيرًا في منهج الاستشهاد الشعري، حيث غلب الشاهد النحوي الشعري على الشواهد الأخرى عند كلا الشارحين فبلغ عند ابن هشام (583) شاهدًا شعريًا نحويًا، بينما بلغ عند المكودي (209) شاهدًا شعريًا نحويًا.

(1) أوضح المسالك 171/1.

(2) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في أوضح المسالك 1/ 171، وشرح الاشموني 90/1، وفي شرح ابن عقيل ص103، وشرح المكودي ص46.

(3) ينظر: أوضح المسالك 172/1، وشرح المكودي ص46.

ب ــ التوافق بينهما في أقوال العرب وأمثالهم:

اعتمد الشارحان على أقوال ما قبل الإسلام والإسلاميين في الاحتجاج والاستشهاد، واتفقا في منهج عرض تلك الأقوال والأمثال من حيث الاستدلال والاستشهاد بها ليزيد منهجهما وضوحًا، ومما اتفقا فيه ما يلي:

- قولهم: "إن يزِينُكَ لَنَفْسُك وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ"[1]، في بيان (إنْ) إذا خففت من الثقيلة، يجوز أن يليها الفعل غير الناسخ، وأن ذلك قليل، (يزِينُكَ ويَشِينُكَ) فعلان غير ناسخين، وقد وليا (إنْ) المخففة من الثقيلة.
- ومنها قولهم: "هذا يوم إثنين مباركًا فيه"[2]، في بيان أن (ال) قد تحذف في غير النداء، أو الإضافة فحذفوها من (إثنين) ولا يريدوا إضافته على (مبارك) ولا النداء به[3]، وغير ذلك من الأمثال التي اتفقا في ذكرها في الشرحين.

(1) أوضح المسالك 321/1، والمكودي ص 75.

(2) أوضح المسالك 165/1، والمكودي ص 45.

(3) المصدران نفسهما 165/1، وص 45.

ثانيًاــ جانب الاختلاف بين الشارحين في استخدام الشواهد:

1 ـ في الشواهد القرآنية والحديث الشريف.

أـ القرآن الكريم:

استخدم ابن هشام في أوضح المسالك شواهد القرآن الكريم وكان يركز على موضع الشاهد فقط، فيأخذ جزء من الآية القرآنية، ويذكر أحيانًا بعض الآيات يعد (قال الله تعالى)، و(قال الله سبحانه وتعالى)، و(قوله تعالى)، و(قوله جلّ ثناؤه)، وأحيانًا لم يتم تصديرها بشيء يدلُّ على أنَّهُ من الآيات القرآنية، وقد خالف أيضًا ابن مالك وكذلك المكودي في مسألة (الحال المؤكدة) لصاحبها التي أغفلها الناظم وأثبها ابن هشام في قوله تعالى ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾[1]، في هذا الموضع حال من فاعل (آمنَ) المتمثل في (مَنْ) الموصولية فجاءت (جميعًا) حال مؤكدة لها، لأنَّ كلَّ منهما دال على الإحاطة والعموم[2]، وأنفرد المكودي في الاستشهاد بقراءتين هما:

في باب الإضافة استشهد على حذف (الياء) بالقراءة ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[3]، حذف الياء من (يَسْرِ) لأنَّ العرب تحذف (الياء)، وتكتفي

(1) سورة يونس، من الآية 99.

(2) ينظر: أوضح المسالك 288/2.

(3) سورة الفجر الآية 4.

بكسر ما قبلها[1]، والقراءة الثانية قُرئت (يُسْرٍ) بالتنوين، لأنَّ العرب ينونون في قوافي الشعر[2].

ب ـ في الحديث الشريف:

استخدم ابن هشام (33) حديثًا، والمكودي (6) أحاديث، وكان ابن هشام يتنوع في الاستدلال فيعزز الشاهد النبوي بالشاهد القرآني وقد يعزز الشاهد النبوي بالاستشهاد بالشعر، أمّا المكودي فكان يكتفي بالاستدلال بالحديث النبوي، ولا يذكر شاهدًا غيره[3].

2 ـ الاختلاف في الشواهد الشعرية وأقوال العرب وأمثالهم.

أ ـ الاختلاف في الشواهد الشعرية:

الشواهد الشعرية في أوضح المسالك أكثر ممّا في شرح المكودي فبينما يذكر ابن هشام (583) شاهدًا شعريًا، يذكر المكودي (209) شاهدًا، والسبب في ذلك أنَّ شرح ابن هشام غير مقيد بأبيات الألفية، وجاء كأنه تأليف مستقل يتصرف فيه كيف يشاء، ويستشهد بعدد آيات أو أشعار أو أحاديث أو غيرها كيف شاء[4]، وكان يركز على موضع الشاهد فيأتي

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 168.

(2) ينظر: معاني القرآن للكسائي (ت 189هـ) تحقيق: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، 1998 م، والمكودي، ص 8

(3) ينظر: أوضح المسالك 32/3، وشرح المكودي، ص 151.

(4) ينظر: أوضح المسالك 329/1، 236/3، 351/4، وشرح المكودي ص 162، 163.

بشطر البيت، أمّا المكودي فيذكر البيت كاملًا، ويكرره أحيانًا لتعدد محل الشاهد أو للزيادة في توضيح المسألة[1]، وقد تختلف الروايات الشعر، ومن ثمَّ يقع الاختلاف أيضًا: أن العربي قد يغير من الشعر كلمة بأخرى يراها أليق، فهم يريدون لغة الشعر، والشعر متى جاء من أعرابي كان حُجّة، لأنَّ لسان العربي لا ينطق بغير الصواب، وبهذا تختلف الروايات في بعض الأبيات[2].

ب ـ الاختلاف في أقوال العرب وأمثالهم:

استخدم ابن هشام أقوال العرب وأمثالهم، أضعاف ما استخدمها المكودي، فبينما يذكر ابن هشام أكثر من (110) قولًا ومثالًا عربيًا، يورد المكودي ما يزيد عن (35) قولًا ومثالًا[3]، ونادرًا ما كان ينهج ابن هشام في سرد الأمثال بتصديرها بأسماء قائليها وفي الغالب عدم التصريح بأسمائهم، أمَّا المكودي فلم يصدّر المثل بشيء غالبًا، وأحيانًا يأتي بكلمة (قولهم) في المثل: وقد ورد قولهم: (هذا يوم إثنين مباركًا فيه)[4].

(1) ينظر: شرح المكودي، ص 360.

(2) ينظر تاريخ أدب العرب، مصطفى صادق الرفاعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 4، 1984م، 372/1، وينظر: أوضح المسالك 141/1، شرح المكودي، ص 36.

(3) ينظر: أوضح المسالك 321/1، 165/1.

(4) ينظر: شرح المكودي، ص 45.

الخاتمة

الخاتمة والنتائج

الحمدُ لله رب العالمين الذي أعانني على مواصلة هذا البحث والانتهاء منه حيث توصَّلت بفضل الله إلى النتائج والتوصيات من أهم النتائج، ما يلي:

1 ـ إنَّ ابن هشام في شرحه (أوضح المسالك) ترك أثرًا في الدراسات النحوية لمن بعده، وقد تبعه المكودي في كثير من آرائه.

2 ـ تميَّز شرح أوضح المسالك لابن هشام بخصائص منهجه، منها: عدم الاعتماد على طريقة واحدة في شرح المسائل وعرضها، مع عناية الشارحين بالاستشهاد.

3 ـ لم يكتفِ ابن هشام والمكودي بالشرح والتحليل فحسب، وإنَّما تعدى ذلك إلى النقد والردّ والتصويب والتخطئة والاعتراض وإبراز رأيهما بالحجة والبرهان، وهذا من شأنه فتح الطريق أمام الباحثين للولوج في طلب هذا العلم (النحو والصرف) لتعم الفائدة.

4 ـ ابن هشام أكثر بسطًا للمسائل النحوية أمَّا المكودي فيذكرها مجملة، أو لا يتناولها أصلًا وقد ذكر ابن هشام معاني (كان وأخواتها) ولم يقف المكودي على معنى أي فعل منها.

5 ـ كان ابن هشام أكثر دقة من المكودي فجعل (الجَرَّ) مرادفًا لمصطلح (الخفض) وهو ما تذهب إليه كتب المعاجم، أمَّا المكودي فزعم أنَّ (الجر) عبارة البصريين، و(الخفض) عبارة الكوفيين، وكلا المصطلحين يتواردان عند الخليل بن أحمد.

6 ـ أظهر ابن هشام في (أوضح المسالك) رأيه بشكل واضح في المسائل النحوية، وكثيرًا ما يذكر آراء النحاة مثل سيبويه والخليل وأبي حيّان، كما أجده دقيقًا في نقله الآراء وفي توثيق المعلومات، في حين أنَّ شرح المكودي يذكر الألفية كاملة، مستوفيًا المقدمة بأبياتها السبعة والخاتمة بأبياتها الأربعة، مع إعراب معظم الأبيات.

7 ـ حظي القرآن الكريم بنصيب وافر من الشارحين، وبخاصة ابن هشام الذي استشهد بشرح أوضح المسالك بـ(640) شاهدًا، مقابل ما ورد بشرح المكودي الذي استشهد بـ(199) شاهدًا قرآنيًا.

8 ـ لم يعتمد كثير من النحاة ومنهم ابن مالك في ألفيته على الحديث الشريف في النقل والاحتجاج، وقد تشابه الشَّارِحَان في نقل الأحاديث لدعم وتأكيد بعض الشواهد القرآنية، وليس لوضع قواعد نحوية وصياغتها، وجاء في (أوضح المسالك) عدد (33) حديثًا، وفي شرح المكودي عدد (6) أحاديث، حيث تفوق ابن هشام في الشواهد القرآنية والشعرية وتحليلها مقابل قلة الشواهد عند المكودي، أو الاكتفاء بالمشهور منها.

9 ـ اشترك الشارحان في عدد من المصادر التي نقل عنها من السابقين فشواهدهما لا تختلف كثيرًا عن شواهد سيبويه ومن تلاه من أعلام النحاة.

10 ـ نقل الشارحان عن عشرات العلماء منذ القرن الثاني الهجري، نقلًا متفاوتًا بحسب الفترة الزمنية الخاصة بكل شارح، أمثال: عيسى بن عمر الثقفي، أبي عمرو ابن العلاء، والأمام الشافعي، وأبي زيد الأنصاري، وابن كيسان، والزجاج، والسيرافي، وابن جني.

11 ــ إنَّ مصادر مصطلحات ابن هشام في (أوضح المسالك) أغلبها مصادر المدرسة البصرية، وقلّما أجد في شرحه مصطلحات كوفية، وأجد الكثير من المصطلحات الكوفية عند المكودي.

12 ـ غلب الشاهد النحوي الشعري على الشواهد الأخرى عند الشارحين فبلغ عند ابن هشام (583) شاهدًا، بينما بلغ عند المكودي حوالي (209) شاهدًا شعريًا نحويًا.

13 ـ اتفق الشارحان في آلية توظيف الشاهد الشعري، فهما يشتركان في الأسلوب المنهجي في التعاطي مع تلك الشواهد.

14 ــ استخدم الشارحان السماع النقلي المباشر للدلالة على القواعد النحوية.

15 ـ اكتفى ابن هشام في أوضح المسالك بالشطر الشعري الذي يشمل الشاهد من البيت، وكان المكودي في شرحه يأتي بشطري البيت.

16 ـ من مسائل القياس التي اتفق فيها الشارحان، قياس الشبه لاسم الفاعل على الفعل المضارع، وقياس (أفعل) التعجب على فعل الأمر، حيث اتسم منهج ابن هشام بالتوسع في القياس، بينما يميل المكودي إلى النقل والتقليد.

17 ـ حرص ابن هشام والمكودي على الاحتجاج بجزء من منثور كلام العرب، تمثل في عدد من الأمثال والأقوال، وقد كثرت عندهما في الأبواب والفصول الصرفية وكان النصيب الأكبر لابن هشام.

18 ـ من قبيل الاعتماد على السّماع ترجيحهما لغة على أخرى فذكر ابن هشام والمكودي في باب (المفعول معه)، أنّ بعض العرب لا ينصب بعد (الواو) بل يرفع ما قبلها وهو أفصح اللغات لعدم الحذف.

19 ـ بالموازنة بين الشرحينِ وجدتُ أن ابن هشام كان أكثر اهتمامًا بالسَّماع من المكودي، فكان عند عرض المسائل النحوية يربطها بلغات العرب ولهجاتهم.

20 ـ تميَّز ابن هشام عن المكودي بنقل بعض الأقيسة عن الأئمة السابقين ونقدها، فنبه إلى أن الكسائي (تـ 189هـ) جعل وزن (فِعِّيلِيّ) مقيسًا.

21 ـ أجاز ابن هشام في (أوضح المسالك) في قياس الجمل على اللفظ برفع التابع حملًا على لفظ المنادى، وإن كان الأخير مبنيًا على الضمير.

22 ــ مـن المسـائل التـي اتفـق فيهـا الشـارحان جـواز تقـديم خبـر كـان باستثناء خبر (دام)، وامتناع حذف أحد مفعولي (ظنَّ وأخواتها) والإجماع على جواز قصر الممدود للضرورة.

23 ــ أضـاف ابـن هشـام فـي شـرحه لأوضـح المسـالك إلـى ترتيـب أبـواب الألفيـة، وعـرض المسـائل، والتوسـع فـي الشـرح والتفصـيل، والتعـديل فـي صـياغة عنـاوين بعـض الأبـواب، وتوزيـع الموضـوعات، وأعـاد الألفيـة فـي قالب نثري دون إيراد أبياتها.

24 ـ شرح المكودي كان موجزًا وقد جاء بإثبات الألفية من المقدمة إلى الخاتمة، وقد تميَّز شرحه بتأييد الناظم في أغلب الآراء.

25 ــ بـاطلاعي علـى منهج أوضـح المسـالك أرى أنَّ ابـن هشـام لا يـدع سؤالًا فـي ذهن القاريء والمتعلم إلّا ويـذكره ويجيـب عنـه الجـواب الكـافي ويـورد رأي العلمـاء، ثـم يبـين رأيـه فـي تنبيهـات يـأتي بهـا بعـد الشـرح، فـي حين مال المكودي إلى الاختصار، وابتعد عن الإطالة.

26 ـ أظهرت الدراسة أنَّ الخلفية العلمية لكل من الشَّارِحَيْنِ ظهرت في منهجـه، فـابن هشـام صـاحب مدرسـة نحويـة رصـينة تحليليـة نقديـة، أمَّـا المكودي فكان شرحه تعليميًا ذات طابع تيسيري.

التوصيات:

- العنايـة بالدراسـات الموازيـة بـين شـروح الألفيـة لإظهـار التنـوع المنهجي والفكري في التراث النحوي.
- إبـراز قيمـة هـذه الشـروح فـي خدمـة الـدرس اللغـوي بـالتحقيق فـي نصوص بعض الشروح الأقل شهرة لإغناء المكتبة العربية.
- الأخذ بمنهج ابن هشام التحليلي النقدي في الدراسات العليا لتدريب الدارسين علـى التفكيـر النحـوي الـدقيق، مـع الاستفادة مـن أسـلوب المكودي التيسيري والمختصر المفيد في التعليم الجامعي.
- إعـادة قـراءة الشـروح التعليميـة بمنهجيـة معاصـرة تـربط بـين التـراث وواقع التعليم الحديث.

تلك هي أهم النتائج والتوصيات التي اتضحت لي من خلال هذا البحث، وبهذا أكون قد أنهيت هذا البحث سائلًا الله التوفيق، فإن وفقت فهو من الله تعالى وإنْ لم أوفق فالقصور من صفات البشر.

الفهارس العامة

أوّلًا ـ فهرس الآيات القرآنية.

ر.ت	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
1	الفاتحة	﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾	1	77
		﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	5	63
2	البقرة	﴿ولَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	221	50
		﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾	8	62،53
		﴿ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾	258	61
		﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾	7	50،51
3	آل عمران	﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾	18	40
		﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ﴾	97	68
4	النساء	﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	157	65
		﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	1	93، 122، 171
		﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	171	42، 108
5	المائدة	﴿كُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	48	133
6	الأنعام	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	137	93، 109، 121
		﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾	125	14
		وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾	28	155
		﴿ أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾	114	40

		﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾	154	171
7	الأعراف	﴿ولَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾	149	153
8	الأنفال	﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلٌ﴾	26	54
9	يونس	﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾	99	177
10	الكهف	﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾	52	113
		﴿كانَ عَنْهُ مَسْؤُولا﴾	36	153
		﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	96	123
11	مريم	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ..﴾	69	169
		﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾	33	40
12	النمل	﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ﴾	60	51،50
13	الأحزاب	﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	10	36
14	فاطر	﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾	2	53
15	ص	﴿رِدَّتْ إلينا﴾	65	155
		﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	52	169
16	الزمر	وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾﴾	67	48
16	فصلت	﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾	48	113
17	الزخرف	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾	84	171 ،108
18	ق	﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾	35	50،51
19	الحديد	﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾	23	34
20	الطلاق	﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾	6	58
		﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾	4	47
21	الحاقة	﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾	19	123
22	المعارج	﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾	37	38
23	النبأ	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا احَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾	32،31	72

24	الفجر	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾	4	177
25	الضحى	﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	9	63
26	القدر	﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾	1	56
27	العلق	﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾	15	170

ثانيًا ـ فهرس الأحاديث النبوية.

ر.ت	الحديث	الصفحة
1	"مَنْ تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهنِ أبيه ولا تكْنُوا"	95
2	"لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمتْ الكعبة"	95
3	احفظوا عني ولو آية"	110
4	"إنَّ الله ملَّككم إياهم، ولو شاء لملَّكهم إيَّاكم"	122،111
5	"ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم منّي في مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقًا، الموطئون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون"	111
6	"اللّهمَّ اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف"	123،172
7	"نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياء لا نُورث"	173
8	"أمَّا بَعْدُ ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطًا ليستْ في كتاب اللهِ"	172

ثالثًا ـ الشواهد الشعرية.

ـ قافية الباء ـ		الصفحة
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشَّيمَةِ الأَدَبُ	154
ـ قافية التاء ـ		
خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا	مَقَالةَ لِهْبيٍّ إذا الطّيرُ مرّتِ	175
فتستريحُ النفسُ من زفْراتِها		129
ـ قافية الجيم ـ		
شَرِبْنَ بِماءِ البحْرِ ثمَّ تَرَفعَتْ	متى لُجَجٍ خُضُرٍ لَهُنَّ نَئيجُ	33
ـ قافية الحاء ـ		
نحن اللَّذون صَبَّحوا الصَّباحَا	يومَ النَّخيلِ غارةً مِلْحَاحَا	101
ـ قافية الدال ـ		
أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْماءَ وَيّحكُمَا	مِني السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا	59
وَكِدْتُ إذا سالتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ	سَهَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِدُ	
أمُوتُ أسىً يَوْمَ الرَّجَامِ وأَنَّني	لَرَهْنٌ بالَّذِي أنا كائدُ	150

قالتْ ألا ليتمَا هذا الحَمَامَ لنا إلى حَمَامتِنا أو نِصْفَهُ فقدِ 43،35،

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عوَّدا 167

ـ قافية الراء ـ

أنَفْسًا تَطِيبُ بنيلِ المُنى وداعي المنونِ يُنادِي جِهارَا 48،41،

وَمَا نُبَالي إذا مَا كُنْتِ جارتَنَـا أنْ لا يُـــجَـــاوِرَنَا إلّا كِ دَيَّـارُ 115

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آبيًا وكَـمْ مِثْلِـهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ 116

وَقَدْ جَعْلَّتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلِنُي ثَوْبِي فأنهض نهضَ الشاربِ السَكرِ 102

أفي الحقِّ أنّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وأنَّكِ لا خَلٌّ هوَاك ولا خَمْرٌ 39

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلى بَعِيْرِي 39

ـ قافية السين ـ

آليْتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أُطْعِمُهُ والحَبُّ يأكُلُهُ فَي القرْيةِ السُّوسُ 44

هَل مِنْ حُلُومٍ لأقوامٍ فأخبرَهُم ما جرَّبَ القومُ من عَضِّي وتَضْرِيسي 45

وَبـلْدةٍ لـيْسَ بـهَـا أَنْـيـسُ إلّا الْيَـعَـافِـيرُ وإلّا العِـيـسُ 69،65،

ـ قافية العين ـ

سَقَاها ذوُو الأحلامِ سَجْلًا على الظّما وقَدْ كَـرَبَتْ أعْـنَاقُها أنْ تَـقَطَّعَا 129

فإن يَكُ جُثْمَانِي بأرْضٍ سِوَاكُمُة فإنَّ فُؤادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أجْمَعُ 78

ـ قافية اللام ـ

يُذيبُ الرُّعْبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ فَـلَوْلاَ الغِمدُ يُمسِـكُهُ لَسَالا 174

أَلَا تَسْألانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ 66

اسَتَغْفِرُ اللهَ ذنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إليْهِ الوَجْهُ والعمل 141

ـ قافية الميم ـ

بأبِهِ اقْتَـدَى عَـدِيٌّ في الكرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَـهُ فَـمَا ظَـلَمْ 128

لعلّ اللَّهِ فضَّلكُمْ عَلَينَا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ 42

ـ قافية النون ـ

لَوْلَا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ لَمَا اسْتَقَلّتْ مطاياهنَّ للظَّعَنِ 51

قَالتْ بَنَاتُ الْعَـمِّ يَا سَلْمَى وإنَّنْ كَانَ فقيرًا مُعْدَمًا قَالتْ وإنَّنْ 102

أَلا إنَّ قلبي لدى الظاعِنيـنا حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يعزي الحَزِيْنَا 101

ـ قافية الباء ـ

أو تَـحْلِفِي بِـرَبِّكِ الـعَلِيّ أنِّـي أبُو ذَيـالكِ الصّـبيّ 56

رابعًا ـ المصادر والمراجع.

- القرآن الكريم، برواية حفص عن نافع.

1- الاجماع في أصول النحوي، معن عبدالقادر بشير، دار الحكمة، بيروت ـ لبنان، ط 1، 2014م.

2- الأحكام في أصول الأحكام، لابن حرم (ت456هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (د. ت).

3- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي (ت368هـ)، تح: طه محمد، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1995م.

4- الأدب المغربي، لمحمد بن تاويت، ومحمد الصادق عفيفي، ط 1، دار الكتاب، لبنان، 1960م.

5- الأشباه والنظائر للسيوطي (ت 911هـ)، تح: طه محمد الزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1411هـ، 1990م.

6- أصول النحو العربي، دراسة في فكر الانباري(تـ 577هـ)، تأليف، دمحمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط 2، 2009م.

7- أصول النحو لابن مالك، تح، خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، (د. ت)،القاهرة.

8- الأصول في النحو، لابن السراج(ت316) هـ تح د عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

9- الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء للزركلي (ت1396هـ)، خير الدين محمد بن محمود بن فارس الزركلي، الدمشقي، تح: عبد الحسين الفتلي، دار العلم للملايين، ط 15، دمشق، 2002م.

10- الاقتراح للسيوطي (ت 911هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد من علماءالأزهر، مكتبة الصفاء، القاهرة، ط 1، 1999م.

11- ألفية ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1971م.

12- الألفية في النحو والصرف، لابن مالك الاندلسي (تـ 672هـ) (الكافية الشافية)، (د . ت)، مطبعة محمد على صبيح، مكتبة الأزهر، مصر.

13- ألفيات النحو الثلاث (الدّرة لابن معطي، الخلاصة لابن مالك، والفريدة للسيوطي)، تصنيف الدكتور عبدالعالم محمد القريدي،عضو هيئة تدريس بطرابلس ليبيا كلية الآداب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين للأنباري، (تـ 577هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003م.

14- الإيضاح في علل النحو للزجاجي (تـ 345هـ)، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط 6، 1982م.

15- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، (ت1250هـ)، تح: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2012م.
16- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
17- البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، تح: مصطفى الحسيني، مكتبة المفيد، دمشق، ط4، 2004م.
18- تاريخ أدب العرب، مصطفى صادق الرفاعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 4، 1984م.
19- تاريخ الأدب العربي، كارل برو كلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، بيروت، ط 3، 1983م.
20- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو 1996م.
21- تلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري (تـ761هـ)، تح، عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م
22- توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تح: السنيوي، دار الغرب الإسلامي، طبعة 1983م.

23- التيسير في القراءات السبع، عثمان أبو سعيد الداني، تح: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1404هـ.
24- جذوة الاقتباس في من حلّ من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن محمد المعروف بابن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة، الرباط 1974م.
25- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي (تـ 749هـ)، تح: فخر قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1992م.
26- حجة القراءات لابن زرعة (ت 264هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 5، 1418هـ، 1997م.
27- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (تـ 370هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، 2000م، مؤسسة الرسالة بيروت.
28- خزانة الأدب للبغدادي (تـ 1093هـ)، تح: إمحمد نبيل طريفي، وأميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1998م.
29- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (تـ 1093هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 1، 1983م .

30- الخصائص، أبوالفتح ابن جني (ت392هـ)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د. ط)، 1952م.
31- دراسات في العربية وتاريخها، حسين محمد خضر، الناشر: المكتب الإسلامي دمشق، ط1، 1975م.
32- درة الحجال في أسماء الرجال، أبو العباس أحمد الشهير بابن القاضي (ت1025هـ)، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط 1، 1971م.
33- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دار المعارف، دمشق، ط1، 1988م.
34- ديوان العجاج بن رؤبة (تـ 145هـ)، تح: وليم بن الورد، دار الأفاق، بيروت، ط2، 1988م.
35- ديوان أبي تمام، الحبيب بن أوس الطائي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1997م.
36- ديوان جرير(تـ 733هـ)، تح: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط 3، (د. ت).
37- ديوان جميل بن عبدالله بن معمر العذري (تـ 82هـ)، تح: حسين نصار، شرح، أشرف أحمد، مكتبة مصر، (د. ت).

38- ديوان رؤبة ابن العجاج (تـ 145هـ)، تح، ضاحي عبدالباقي محمد، محمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مصر، ط 1، 2011 م.

39- ديوان العجاج بن رؤبة (تـ 145هـ)، تح: وليم بن الورد، دار الأفاق، بيروت، ط2، 1988م.

40- ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاغور، ط1، دار الكتب العلمية للنشر، 1987م، بيروت.

41- ديوان كثير عزة، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.

42- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د. ت).

43- ديوان المتلمس الضبعي، تح: حسن كامل الصيرفي، (د. ط)، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، 1983 م.

44- ديوان النابغة، تح: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 5، 2004م.

45- سير أعلام النبلاء لشهر الدين الذهبي (ت748هـ)، مجموعة من المحققين بأشراف: شعيب الأرناؤوط، دار الحديث، القاهرة، 2006م، ط العاشرة.

46- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر مخلوف (ت1360هـ)، دار الكتاب العربي، مكتبة الجامعة، تح: علي عمر، المطبعة السلفية، بيروت، لبنان.
47- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي (ت 1089هـ) تح: عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1986.
48- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (تـ 769هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 1، 2009 م .
49- شرح ابن الناظم(تـ 686هـ) على ألفية بن مالك، تح: محمود سليم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1420،1هـ، 2000م.
50- شرح أبيات سيبويه للسيرافي (تـ 368هـ)، تح: أحمد حسن مهذلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008م.
51- شرح أبيات سيبويه للسيرافي (تـ368هـ)، تح: محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، بيروت، (د. ت).
52- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تح: محمد علي ريح هاشم، كليات الأزهر، دار الفكر، القاهر، ط 1، 1974م.

53- شرح الأشموني (ت929هـ) على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 12، 2014م.

54- شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن صالح العثيمين (ت 1421هـ)، الناشر، دار ابن الجوزي، (د.ط)، 2013م.

55- شرح أوضح المسالك إلى ألفية لابن مالك، لابن هشام (ت 761هـ) تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.

56- شرح التسهيل لابن مالك (تـ 672هـ)، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م.

57- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري(تـ 905هـ)، تح: أحمد السيد، مطبعة الاستقامة، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط 1، 1954م.

58- شرح توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2001م.

59- شرح الجمل لابن عصفور (تـ 669هـ)، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ،1998م.

60- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (ت761هـ)، تح: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988م
61- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الإنصاري (ت761هـ)، بمؤازرة الدكتور وفاء الباني، والدكتور ربيع الجوني، دار الجبل، بيروت، (د. ت).
62- شرح شواهد المغني لابن هشام، (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار سامر للتراث، بيروت، لبنان، (د. ت). شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تح: عرفات مطرجي، الجامعة اللبنانية، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998م.
63- شرح الشواهد المعني، تح: إمحمد محمود، لجنة التراث العربي .
64- شرح المفصل لابن يعيش (تـ 643هـ)، وضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م.
65- شرح المكودي (ت 807هـ) على ألفية ابن مالك، تح: د عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ط 1، شركة أبناء الأنصاري، 2005م.
66- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي، ط 1، منشورات جامعة الكويت،1999م.
67- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، دار التراث العربي، مصر، ط 3، 1977م.

68- الصحاح للجوهري، مادة (ش، ر، ح)، تح، أحمد حسن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م.
69- طبقات الشعراء لا بن سلام (ت231)هـ تح: طه أحمد إبراهيم، بيروت، دار الكتب 1982.
70- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ،(ت 379هـ) تح: محمد أبوالفضل، ط2، دار المعارف، القاهرة.
71- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د ت.
72- علم أصول النحو العربي، تأليف الدكتور: علي بلقاسم عون، ط 1، دار الوليد، طرابلس ليبيا، 2012 م.
73- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ175 هـ)، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 2006م.
74- غاية النهاية في طبقات الفراء لابن الجزري (ت833هـ)، تح: براحستراسر، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م.
75- الفصول الخمسون لابن معطي، تح: الطناجي، ط 1، القاهرة، 1972.
76- الفهرست، لابن النديم (ت438هـ)، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1999م.

77- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (تـ 764هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار النهضة المصرية، ط 1، 1951م.
78- قضية الاحتجاج والنحو العربي، منتدى مجمع اللغة العربية، حمزة بن قبلان المزيني، ط 1، دار النشر، السعودية.
79- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لابن الجزري، تح: مصطفى أحمد الفاسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 1، 1983م.
80- كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي (ت817هـ)، تح، محمد المصري، الصفاء ـ جمعية إحياء التراث، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط 1، 1987م.
81- الكتاب لسبويه (تـ 189هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1988م.
82- الكشاف للزمخشري (تـ 538هـ)، تح، خليل مأمون، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 2009 م.
83- كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (ت1067هـ) (د.تح)، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1992.
84- الكليات، معجم المصطلحات لأبي البقاء الكفوي(تـ 1094هـ)، تح: عدنان درويش، وزارة الثقافة، دمشق، ط 2، 1982م.
85- الكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، تح: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 1425هـ.

86- لسان العرب، لابن منظور (ت 711هـ) لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، د .ت، الناشر، دار صادر، بيروت، ط 3، 1990م.
87- لمع الأدلة، لابن الأنباري (تـ 577هـ)، تح: أحمد عبد الباسط، دار السلام، ط 1، (د. ت)، بيروت، 1986م. مجمع الأمثال للميداني (تـ 518هـ)، نح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار النصر، دمشق.
88- المحتسب لابن جني، تح: علي النجدي ناصيف وآخرين، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، 1994.
89- مختصر شروح علماء النحو، ابن عقيل والمكودي، والأشموني والخضري والصبَّان، لموسى بن محمد الداعستار، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 1985م.
90- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لأبن خالويه، تح: براجستراسر وأثرجفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط 1، 1985م.
91- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7.
92- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، عبد العال سالم مكرم،الناشر، دار الشروق، ط1، 1400هـ، 1980م.
93- مراتب النحويين، لعبد الواحد حلبي (ت351هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة، مصر، (د. ط)، 1987م.

94- المصباح في علم المعاني، والبيان والبديع، لبدر الدين بن مالك الشهير، بابن الناظم (تـ 686هـ)، تح: حسني عبد الجليل يوسف، دار مكرم للنشر، المملكة الأردنية.
95- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (تـ 770هـ)، تح: عبد العظيم الشناوي، جامعة القاهرة، ط2، دار المعارف، 1977 م.
96- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي (تـ 911هـ)، تح: نبهان ياسين حسين، ط 1، دار الرسالة، بغداد، 1977م.
97- معاني القرآن لأبي زكرياء يحي بن زياد عبد الله الفراء (تـ 207هـ)، تح:أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، علم الكتب، بيروت، ط 2، 1980م .
98- معاني القرآن للكسائي (تـ 189هـ) تح: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، 1998 م.
99- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد محمد المقري، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1986 م.

خامسًا ـ فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الآية القرآنية.....أ
ملخص باللغة العربية..... ب
الإهداء..... ج
الشكر والتقدير.....د
المقدمة ..... هـ
التمهيد
أولًا: أ. التعريف بالألفية ومفهوم الشرح..... 11
ب – مفهوم الشروح وأهميتها:..... 13
ثانيًاـــ ترجمة ابن مالك:..... 14
ثالثًا: التعريف بالشارحين:..... 19
1_ ابن هشام (ت761هـ):. 19
2_ المكّودي (ت807هـ):..... 24
الفصل الأول– أصول النحو عند الشارحين(ابن هشام والمكودي)..... 28
توطئة: 29
المبحث الأول– السَّماع عند الشارحين:..... 32
أولًا – السّماع عند ابن هشام:..... 33
ثانيًا– السَّماع عند المكُودِي:..... 42
المبحث الثاني القياس عند الشارحين:..... 49
أولًا – القياس عند ابن هشام:..... 50
ثانيًا – القياس عند المكودي:..... 58
المبحث الثالث: الإجماع عند الشارحين: 64
أولًا – الإجماع عند ابن هشام (ت 761)هـ..... 65
ثانيًا – الإجماع عند المكودي:..... 69
المبحث الرابع: الموازنة بين الأصول النَّحْويَّة عند الشارحين:..... 73
أولًا – ما اتفق فيه الشارحان:..... 74

ثانيًا – ما اختلف فيه الشارحان:..... 77
الفصل الثاني– مصادر ابن هشام والمكودي في شرحهما لألفية ابن مالك..... 82
توطئة:..... 83
المبحث الأول – مصادر شرح أوضح المسالك لابن هشام..... 84
1 – ألفية ابن مالك..... 85
2 – القرآن الكريم والحديث الشريف..... 89
3 – بعض مصادر الشروح التعليمية:..... 96
4 – الشعر وبعض مصادر الأدب واللغة وأقوال العرب وأمثالهم:..... 100
المبحث الثاني– مصادر شرح المكودي ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفة.... 105
1 – ألفية ابن مالك..... 106
2 – القرآن الكريم والحديث الشريف..... 107
3 – بعض مصادر الشروح التعليمية:..... 111
4 – الشعر وبعض مصادر الأدب واللغة وأقوال العرب وأمثالهم:..... 114
المبحث الثالث ـ الموازنة بين مصادر الشارحين (ابن هشام والمكودي):..... 118
1– تعاطي شروح الألفية شواهد مصادر الاحتجاج..... 119
2– القرآن الكريم والحديث الشريف..... 121
3– الشروح التعليمية..... 123
4– كلام العرب من شعر ونثر..... 127
الفصل الثالث– منهج الشارحين (ابن هشام والمكودي) من خلال شرحيهما لألفية ابن مالك..... 132
توطئة:..... 133
المبحث الأول – منهج ابن هشام في شرحه لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 135
1 – كتاب شرح أوضح المسالك:..... 136
2– الخصائص الفنية التي ميزت منهج ابن هشام..... 139
3– ثالثًا- الآراء النحوية والمسائل الخلافية عنده:..... 149
المبحث الثاني ـ منهج المكودي في شرحه لألفية ابن مالك..... 156
1– كتاب شرح الكودي:..... 157
2 – الخصائص الفنية التي ميزت شرح الكودي:..... 160

3 ـ الآراء النحوية والخلافية عنده..... 165
المبحث الثالث _ الموازنة بين منهجي الشارحين(ابن هشام والمكودي):..... 168
أولًا – جانب التوافق بين الشارحين:..... 169
1 – التوافق في الشواهد القرآنية والحديث الشريف..... 169
2 ـ التوافق في الشواهد الشعرية وأقوال العرب وأمثالهم..... 171
ثانيًاـــ جانب التخالف بين الشارحين في استخدام الشواهد:..... 176
1 ـ في الشواهد القرآنية والحديث الشريف..... 176
2 ـ التخالف في الشواهد الشعرية وأقوال العرب وأمثالهم..... 178
الخاتمة 180
الفهارس..... 187
أولًا ـ فهرس الآيات القرآنية .....,,,,, 188
ثانيًا ـ فهرس الأحاديث النبوية المشرفة 191
ثالثًا ـ فهرس الأبيات الشعرية.. .....,,, 192
رابعًا ـ فهرس المصادر والمراجع .....,,. 195
خامسًا ـ فهرس المحتويات..... 208
الملخّص اللغة الإنجليزية 211

ملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

Ibn Malik's Alfiyya (d. 672 AH) is one of the most comprehensive and prominent works in Arabic grammar. It has long attracted the attention of scholars, who competed to elucidate and explain its contents. Among the most significant commentaries are Awḍaḥ al-Masālik by Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH) and the commentary of al-Makudi (d. 807 AH). This dissertation aims to shed light on these two works through a comparative grammatical study, examining their methods, grammatical foundations, and approaches to Ibn .Malik's Alfiyya

The research is organized into three chapters, preceded by an introduction and preface, and followed by a conclusion and indexes. The introduction presents the research problem, significance, objectives, methodology, and a review of previous studies. Chapter One addresses the grammatical principles adopted by both commentators, while Chapter Two explores their main sources in explaining the Alfiyya. Chapter Three focuses on their respective methodologies, with each chapter concluding with a comparative section on .grammatical principles, sources, citations, and interpretive approaches

The study reached several findings, the most important of which are: the grammatical principles employed by both commentators (hearing, analogy, and consensus) were influenced by broader Islamic sciences such as jurisprudence and its principles; both relied on earlier grammatical authorities, though to varying degrees; Ibn Hisham frequently cited recurrent Qur'anic readings and demonstrated a greater tendency toward weighing opinions and issuing .grammatical judgments than al-Makudi
Keywords: Ibn Malik's Alfiyya, Qur'an, Usul al-Nahw, comparative grammatical .study